دكتور مصطفى عبد العزيز مرسى

العرب فى مفترق الطرق

بين ضرورات تجديد المشروع القومى
ومحاذير المشروع الشرق أوسطى

مكتبة الشروق

مكتبة الشروق : ٢ ش البورصة الجديدة ـ قصر النيل

جميع الآراء الواردة بهذه الدراسة
تعبر عن آراء المؤلف الشخصية
ولا تعكس فكر أو رأى المؤسسة
التى يعمل بها

إهـــداء

إلى نســـمه شـــريكة حيــاتى

الفهرس

القسم الأول
مسيرة المشروع القومى من انهيار الوحدة المصرية السورية
إلى تعثر الوحدة اليمنية

القسـم الثـانى
من انحسـار التيـار القـومى إلى بـروز المشـروع الشـرق أوسـطى

« إذا ساءت الأحوال انظر لنفسك فى المرآه »

« مثل صينى »

المقدمة

مر المشروع القومى العربى بعدد من التطورات نتيجة لموجات المد والجذر التى تعرض لها التيار القومى عبر المراحل الزمنية المتعددة . فبعد أن استقر هذا المشروع ايديولوجيا فى الأربعينات على فكرة إعادة تركيب أشلاء منطقتنا العربية المفتتة دولا وعشائر وطوائف متعددة على أسس مستحدثة توفر مزيدًا من الحرية والعدالة الاجتماعية والتطور للإنسان والوطن العربيين ، تحول فى الخمسينات ، بفعل قوة المد القومى الوحدوى ـ وقتئذ ـ إلى مشروع حاكم ومؤثر فى سياسات وتوجهات أكثر من بلد عربى[1] و « كانت فكرة الوحدة ـ التى تمثل أقصى الطموح القومى ـ مطروحة فى هذه المرحلة كشعار وكهدف سياسى قومى يسعى التيار القومى إلى تحقيقه » .

وقد وصل المد القومى إلى قمته بإقامة الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨) التى تبنت المدخل الاندماجى / السياسى للوحدة ، إلا أن انهيارها بعد سنوات قليلة (١٩٦١) كان فى تقدير البعض أشبه بانفجار المشروع القومى العربى ، وككل انفجار قذف بعيدًا الأقطار العربية بعضها عن بعض[2] كما أدى إلى تفتيت التيار القومى إلى جداول مختلفة الاتجاه[3] وإحداث الانقسام الأشمل فى « التكوين العربى » بما يتجاوز محدودية الانفصال[4] وحدث فراغ أدى إلى إنعاش التيارات العربية البديلة التى تتفاعل داخل النظام القومى العربى ، واكتسابها أرضًا جديدة داخله ، وعاش الوطن العربى أكثر من عقدين فى حالة من انحلال روابط التضامن على مختلف المستويات وذبول القيم والمبادئ القومية والجنوح نحو سياسات الانكفاء الذاتى[5]. وحفلت فترة السبعينات والثمانينات بحروب عربية عربية على كل المستويات أظهرت الأمة العربية بمظهر الأمة المستسلمة لكل أنواع الغزو الخارجى ووصلت قمة المأساة فى التسعينات إلى حد قيام

العراق بغزو دولة الكويت (أغسطس ١٩٩٠) . مما جعل البعض يشبه الوضع الحالى للمجموعة العربية بواقع مجموعة دول أمريكا اللاتينية التى رغم وحدة اللغة والروابط التاريخية وانقضاء أكثر من مائة سنة على استقلالها لم تحقق بعد الحد الأدنى من تكاملها، وخلصوا إلى القول إن ما يسمى بالمجموعة العربية ليس سوى ظاهرة لغوية [٥ مكرر]. وأصبح شائعًا على المستوى العربى القول « إن فكرة الوحدة العربية أصبحت حلمًا مراوغًا إن لم يكن مستحيلاً » . وتزايدت أزمة الثقة فى الذات العربية ككيان جماعى .

وشهدت الساحة العربية تصاعد التيارات والنزعات الدينية المتطرفة والمتحجرة التى تحاول الهرب بالشعوب العربية من واقعها الصعب إلى الظلام ، فضلاً عن اشتداد الصراعات العرقية والطائفية المخربة والمحزنة . ويعد ذلك ـ فى تقدير البعض ـ تعبيرًا موضوعيًا عن عجز الأقطار العربية منفردة عن تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مطردة مصحوبة بممارسة ديمقراطية حقيقية وعدالة اجتماعية أصبحت فى عالم اليوم شرطا لاطراد التنمية [٦] . ونود أن نضيف أن انحسار التيار القومى العربى ـ فكرًا وعملاً ومؤسسات ـ والانتكاسات التى لحقت به ، شكّلاً فراغًا سياسيا واضحًا ، لاسيما خلال مرحلة الإعداد للسلام مع إسرائيل . فتعثر إيجاد قضية وطنية / قومية بديلة مناسبة ، تلتف حولها الشعوب والإرادات العربية ، بعد أن كانت قضية الصراع مع إسرائيل والقضايا القومية الأخرى تحتل مرتبة الصدارة فى التعبئة الشعبية الداخلية ، أفسح المجال أمام تنشيط الدعوات المتطرفة سواء أكانت سياسية أم دينية لملأ هذا الفراغ .

ورغم المناخ المحبط الذى يسود العلاقات العربية / عربية واستمرار معاناتها من التداعيات السلبية الخطيرة الناجمة عن مأساة غزو العراق للكويت ، والانصراف عن حديث الوحدة القومية ، فإن المتغيرات الإقليمية المتلاحقة ومستجدات الوضع الدولى المتتالية والترويج للدعوة الشرق أوسطية ، أعادت طرح موضوع التضامن والتكامل العربيين إلى المناقشة من جديد على جدول الأعمال العربى وبدأ الحديث مجددًا عن ضرورة تحقيق المصالحة العربية العربية . كما أن اتفاقية الجات والدخول إلى مرحلة الأقاليم الاقتصادية وزيادة دور التكتلات الدولية ، دفعت أنصار التكامل الاقتصادى

العربى إلى المطالبة بضرورة تحقيق الحد الأدنى لهذا التكامل لمواجهة هذه المتغيرات ولأسباب أخرى من بينها :

١ ـ إن استمرار وضع التجزئة القطرية الراهنة فى ظل تفاوت وعدم اتساق توزيع الموارد العربية البشرية والاقتصادية ترك فى كل قطر عربى أوضاعًا سلبية متشابهة ، وحرم الدول العربية بنفس الوقت من إيجابيات المزايا المتوفرة على مستوى الوطن العربى ككل. فالمشكلة الأساسية اليوم ، هى أن الأمة العربية مازالت مجزأة إلى اثنتين وعشرين دولة ، فهى كالجسم الواحد المقطع الأوصال . والوزنان الإقليمى والدولى لهذه الأمة اليوم يقاسان بما تحتوى عليه الأجزاء المقطعة من ثقل . وهو أقل بكثير من وزن الأمة العربية فيما لو كانت قوية متحدة . ذلك لأن « الكل » هو أكثر من مجموع أجزائه كما يثبت ذلك مذهب « الهيأة » فى علم النفس . فاليد المحتوية على خمس أصابع هى أكبر من مجموع خمس أصابع غير مرتبطة ببعضها [٧].

٢ ـ ومن ناحية أخرى فإن الحجم الاقتصادى لمجموعة الدول العربية ، ككل يعتبر متواضعًا مقارنًا بحجم المجموعات الأخرى ، بل وببعض الدول . فالناتج الإجمالى الداخلى للدول العربية مجتمعة (أى بما فيها الدول المنتجة للنفط) ، لا يتجاوز فى مجموعه ٢٥٪ من الناتج القومى الإجمالى لليابان و ٩٪ من الناتج الإجمالى للولايات المتحدة ، و ١١٪ من الناتج الإجمالى لبلدان السوق الأوروبية المشتركة ، وأغلب الدول العربية إذا أخذت منفردة تعد بمقاييس العصر دولاً صغرى وصغيرة [٨].

وإذا كان الحجم الاقتصادى الإجمالى للدول العربية على هذا المستوى المتواضع فمن باب أولى فإن الحجم الاقتصادى لكل دولة عربية منفردة أو مجموعة إقليمية عربية فرعية ، يصبح ذا إمكانيات محدودة وحجم ضئيل نسبيًا على المستوى الدولى . وهناك دول كفرنسا وإنجلترا وألمانيا ، وهى دول صناعية كبرى ومتقدمة ، لم تعد تقوى منفردة على مجابهة تحديات العصر ، واتجهت للتجمع داخل الاتحاد الأوروبى.

٣ ـ يضاف إلى ذلك أنه إذا نظرنا للوطن العربى ككل نجد أنه يضم قاعدة وافية ـ قائمة واحتمالية ـ من القوى البشرية والموارد المادية التى يمكن بفضلها تنويع الاقتصاد

العربى وتحسين أدائه ـ وتوفير مقومات الأمن القومى الذاتى له . وهى القاعدة التى تشكل فى تقدير بعض الاقتصاديين العرب « الحد الحرج » من الطاقات والموارد التى لا تتوفر إلا على المستوى القومى ، ولذلك فإن التعاون العربى المنسق ـ هو الصيغة الأكثر تواضعًا لتجميع الطاقات والموارد وتفاعلها ـ أمر لابد منه لتوفير هذا « الحد الحرج » (٩).

٤ ـ ويزيد من أهمية التكامل العربى أن توزيع الطاقات العربية يتسم بعدم الاتساق . فأكثر من ثلثى الأراضى العربية الصالحة للزراعة تقع فى خمسة أقطار عربية ، ومعظم النفط العربى يكمن فى خمسة أقطار عربية ، وإن ثلاثة أقطار عربية يرتكز فيها أكثر من نصف سكان الوطن العربى ، وإن عشرة منها يتركز فيها ٩٠٪ من السكان . وهذا التباين فى توزيع القوى المنتجة وعناصر الإنتاج يجعل من المتعذر تحقيق تنمية قطرية صحيحة بشكل منفرد (١٠).

ورغم الإمكانيات الزراعية المتوفرة فى الوطن العربى ، فإن السطح المزروع لا يتجاوز ٢٠٪ من مساحة الأراضى الزراعية (١١)، وما زال الوطن العربى يعتمد على الخارج للحصول على أكثر من نصف حاجته من الغذاء (١٢). بينما يمكن فى إطار التنمية الزراعية العربية المتكاملة أن تحقق نسبة عالية من الاكتفاء والأمن الغذائى العربى .

٥ ـ والدعوة للتكامل العربى أيا كان شكله ومضمونه لا تستهدف تحقيق مطلب قومى مشروع لأمة مجزأة وتوفير الشروط الأساسية للتنمية الشاملة المستقلة فحسب ، بل أيضًا لتوفير عناصر القوة والمنعة لحماية هذه التنمية من إحباطات ومطامع القوى المعادية ومواجهة المخاطر الحقيقية التى تهدد الكيان العربى القومى والحضارى . فبدون هذا التكامل لن يكون للعالم العربى حدود يحترمها الطامعون والأقوياء .

وبذلك يصبح العمل المشترك والتكامل العربى هما القناة الآمنة الموصلة لكل من الإنماء والأمن وبدونهما تظل الجهود العربية مبعثرة وضعيفة الأثر فى الحالتين ، بل إنها تشكل دعوة للخلل فى التنمية ، وللعجز فى القدرات الأمنية (١٣).

٦ ـ إن فجوة التنمية هى عبارة عن فاصل بين حدين أو بين طرفين . طرف أعلى وهو طرف التقدم الذى ينعم به العالم الصناعى ، وطرف أسفل هو طرف التخلف الذى

يتخبط فيه العالم العربى . ودرجة التخلف العربى بمعناه المادى تقاس عمومًا ببعد المسافة بين هذين الحدين [١٤].

وفى إطار العمل على تقليل الفجوة بين الوطن العربى وبين العالم الصناعى فإنه من الطبيعى أن يتركز الجهد الإنمائى للوطن العربى عبر علاقاته الدولية المتعددة على السعى الجاد فى إطار قومى شامل لمعالجة أسباب التخلف العربى ، متوخيا النهوض بالحد الأسفل وتقريبه من الحد الأرفع ، عن طريق تنسيق الجهود العربية فى جبهة موحدة للتعامل سواء مع العالم الصناعى من مركز قوة نسبى يمكن معه تحسين شروط التبادل الحالى بينهما ، أو للتعامل بندية مع ما يطرح من أفكار شرق أوسطية وغيرها ، ومواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية المتلاحقة بما يسمح بتحقيق المشروع الحضارى العربى الذى سيسمح بحضور قوى ومبدع ومشاركة إيجابية للمجموعة العربية على المستوى العالمى .

ورغم بديهية هذه الاعتبارات وسلامة منطق نداء التكامل (نظريًا) ، إلا أنها لم تشكل وحدها (عمليا) عنصرًا ضاغطًا بالقدر الكافى الذى يدفع الحكام العرب ويحفزهم على اتخاذ قرار الارتباط الجاد بالتزامات اتفاقيات التكامل والاندماج الاقتصادى العربى . ولذا بقيت غالبية هذه الاتفاقيات حبرا على ورق ، لعدم توفر الإرادة السياسية الكافية . كما يعود هذا الموقف فى جانب منه إلى عدم امتلاك الفكر الوحدوى لوعى كاف بالواقع والسبل العملية لتغييره ، فضلاً عن أن نظرته لمشروع الوحدة كانت نظرة مثالية طوباوية تعبر عن الولع الوجدانى والعاطفى بموضوع الوحدة، دون أن تتوفر لها رؤية عملية مناسبة للتطبيق . ومتجاهلة العوامل المضادة للمسار الوحدوى . ولن يستطيع الفكر القومى الجديد من استعادة قوته وتأثيره إلا من خلال توصله إلى صيغ فكرية عملية جديدة تتجاوز الأساليب التقليدية للتكامل التى كانت متبعة فى الستينات [١٤ مكرر] عن طريق :

١ ـ دراسة علمية لتجارب التكامل والوحدة على مدار العقود الماضية واستخلاص الدروس والعبر من أخطائها .

٢ ـ التوصل إلى الصيغة العملية الملائمة لتحقيق التعاون الجاد كمرحلة أولى والقادرة على محاورة الواقع العربى الراهن ثم التطلع إلى مرحلة أكثر تطورًا .

٣ ـ التكيف مع متغيرات عالم اليوم التى تختلف جوهريًا عن ظروف المراحل الأولى للفكر القومى العربى والتى تستوجب تجديد هذا الفكر .

٤ ـ الأخذ فى الاعتبار مسار عملية السلام فى الشرق الأوسط وأثرها فى إعادة تشكيل البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية بالمنطقة .

وتمثل هذه الدراسة محاولة لاستكشاف معالم هذا الطريق عبر تخصيص القسم الأول منها لتحليل مضمون تجربتين وحدويتين هما : الوحدة المصرية السورية والوحدة اليمنية لاستخلاص الدروس المستفادة منهما . وما حدث من تداعيات على المسار القومى خلال المدى الزمنى الفاصل بينهما . ولقد حفزنى لذلك ملاحظتى أن الكتابات التى تناولت وشرحت ووثقت أدبيات الفكر القومى والوحدة العربية متنوعة وغزيرة ، وتعد بالآلاف (١٥) ، ولكن / أغلبها تبشيرى وتنظيرى ، ومازال من الصعب التوصل إلى دراسات تطبيقية متكاملة لكيفية تطبيق هذه النظريات ، كما تندر الدراسات العربية التى تتناول سبل تطبيق المدخل الاندماجى للوحدة فى إطار المنطقة العربية والذى تبنته كل من الوحدة المصرية السورية والوحدة اليمنية (١٥ مكرر) .

فقد ساد مدخل الوحدة الاندماجية فى مطلع الستينات واحتل مرتبة متقدمة فى اهتمامات هذا الفكر . وتألق فى تجربة الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) ، أول تجربة وحدوية والتى جعلت العديد من المشتغلين بشئون الوحدة يعتقدون أن تحقيقها قد أصبح مجرد وقت ، وأن فكرة القومية العربية قد شقت طريقها نحو تحقيق نفسها على الصعيد الواقعى الملموس ، ودخلت فى دائرة « الممكن » بالنسبة لتحقيق هذه الفكرة (١٦) . ومثل انهيار هذه الوحدة صدمة وانتكاسة قوية لقضية الوحدة ، كما كان لها آثارها السلبية بعيدة المدى على المسار القومى . ودخلت مرحلة جديدة يمكن أن تسمى بالمرحلة الورقية لأن جميع المشاريع والمحاولات الوحدوية التى طرحت بعدها كانت تتسم برد الفعل والمزايدة والإحراج أكثر مما تهدف إلى إقامة الوحدة أو خلق الظروف التى تساعد على قيامها ، مما أفقد قضية الوحدة أهميتها وجديتها ، وأفرغها من مضمونها كأمل للمستقبل (١٧) .

إلى أن جاءت تجربة الوحدة اليمنية (١٩٩٠) التى تبنت نفس المدخل الاندماجى

فأحيت الأمل فى النفوس من جديد ، واعتبرها البعض مبشرًا بميلاد جديد لتطبيق الأفكار الوحدوية الاندماجية . إلا أنه سرعان ما تعرض الجنين الثانى للوحدة لأزمة الولادة القيصرية المتعثرة كما عانى هذا المولود الذى لم يتجاوز عمره الأربع سنوات من الاختناق السياسى الحاد بعد أن وصل الأمر إلى حد استخدام القوة المسلحة للإبقاء على هذه الوحدة ، وعاد معارضو الوحدة إلى التاريخ ليقرءوا فشل الوحدة المصرية السورية من خلال تعثر الوحدة اليمنية .

ومن ناحية المبدأ يصعب المقارنة بين ظاهرتين أو تجربتين غير قابلتين للمقارنة أو لا يوجد بينهما حد أدنى من القواسم المشتركة يسمح بهذه المقارنة . إلا أننا فى الحالتين موضوع هذه الدراسة نجد أن هناك عددًا من السمات المشتركة بينهما فى مقدمتها :

١ ـ قيام كلتا التجربتين فى منطقة انتماء قومى واحدة هى المنطقة العربية تجمع بين وحداتها القطرية رابطة قومية ذات قيمة رمزية وتربط بينها قيم وثقافة سياسية واجتماعية متقاربة وميراث ثقافى وتاريخى مشترك .

٢ ـ إنه تم فى الحالتين تطبيق مدخل الوحدة الاندماجية الفورية ، أى تم القفز دفعة واحدة إلى الوحدة السياسية دون المرور بمراحل انتقالية . كما تم التوصل فى الحالتين إلى هذه الوحدة بشكل طوعى / اتفاقى .

٣ ـ إن مسار التجربتين صادف عقبات جساما أدت فى حالة الوحدة المصرية السورية إلى انهيارها ، وفى حالة التجربة اليمنية قادت إلى نشوب حرب أهلية لإيقاف خطر الانهيار . مما يشير إلى أن هناك مشاكل خطيرة فى التطبيق فى الحالتين أدت إلى تعثر مسار الوحدة الاندماجية .

٤ ـ إن هناك تشابكا وتأثيرًا متبادلين بين ما يقع من أحداث وتطورات فى منطقة عربية على باقى المناطق العربية الأخرى ، ومن المفارقات أن حدوث الانفصال فى تجربة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١ ، كان من بين العوامل التى دفعت عبد الناصر إلى اتخاذ قرار إرسال قوات مصرية لمساندة ثورة اليمن عام ١٩٦٢ كرد فعل على هذا الانفصال وأسهم بذلك فى القضاء على نظام حكم الإمامة فى صنعاء ومهد الطريق فى مراحل تالية للتقارب بين صنعاء وعدن .

وكان الوجود العسكرى المصرى فى اليمن ـ فى تقدير البعض ـ لدعم ثورتها ، التجربة الأكثر عمقا من الزاوية الوحدوية (١٨).

وإذا كان ما تقدم يمثل القواسم المشتركة بين التجربتين ، فإن ثمة اختلافات بينهما تبدو فى :

١ ـ الفارق الزمنى بينهما ، إذ يفصل بينهما أكثر من ثلاثة عقود . فهل استطاعت التجربة الثانية الاستفادة من أخطاء التجربة الأولى وإلى أى مدى ؟ أم إن الزمن يتوقف أو يتجمد أحيانا فى بيئتنا السياسية العربية ويفقد دلالته ؟

٢ ـ كما نلاحظ فارقا جوهريا آخر وهو التباين فى الوضع الجيوسياسى فى الحالتين ، فقد قامت التجربة الأولى المصرية السورية فى ما يسمى بمنطقة « المشرق العربى» ، بينما نشأت الثانية وهى الوحدة اليمنية فى منطقة « شبه الجزيرة العربية » . والوضع الجيوسياسى المتباين والمرتبط ببعد زمنى مختلف يفترض أن يكون له أثره فى اختلاف ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه التجربتين .

٣ ـ كما أن تجربة الوحدة المصرية السورية كانت تفتقد لعنصر الاتصال الجغرافى المباشر بين قطرى الوحدة ، بينما كانت تجربة اليمن الموحد تتميز بذلك . فشطرا اليمن متجاوران ، وهو اختلاف جوهرى كان له أثره على مدى استمرارية الوحدة . فالفاصل الجغرافى الكبير بين شرقى باكستان وغربها مثلا كان من أهم الأسباب التى أدت إلى ولادة دولة بنجلادش . كما أن حجم التفاعل بين الدول المتجاورة جغرافيا عادة ما يكون أكبر وأكثر كثافة من الدول التى لا تتمتع بهذه الميزة . فرابطة الجوار ترتبط عادة بمدى أهمية عامل المسافة الجغرافية بالإضافة إلى المسافة الاقتصادية .

٤ ـ يضاف إلى ذلك أننا نجد تباينا آخر له أهميته . فالوحدة بين مصر وسوريا ضمت شعبين تجمعهما روابط وسمات مشتركة عديدة ، إلا أن لكل منهما خصوصيته . بينما نجد أن الوحدة اليمنية جمعت بين شعبين يتمتعان بأسلوب معيشة مشترك وتقارب فى القيم الثقافية وتوفر خلفية اجتماعية مشتركة مما يجعلهما بمثابة شعب واحد موزع على قطرين . مما يولد الإحساس المشترك

بأهمية زيادة الترابط فيما بينهما ، ويؤدى إلى سرعة الاستجابة النفسية والعاطفية للرسائل والاتصالات التى يوجهها كل طرف للطرف الآخر [١٩].

ووجود قواسم مشتركة بين التجربتين فى بعض الجوانب ، وتباين فى البعض الآخر سيمكناننا من إجراء الدراسة المقارنة لتأثير كل من التشابه والاختلاف على مضمون التجربتين ومسارهما .

وإذا كان لا يوجد حتى الآن ـ على حد علمنا ـ إطار عربى نظرى وعملى متكامل الصياغة للوحدة الاندماجية ، فإننا نأمل أن تكون هذه الدراسة بمثابة مدخل لفهم وتفسير أسباب تعثر تطبيق المدخل الاندماجى للوحدة على المستوى العربى وتداعيات ذلك على مسار المشروع القومى وطموحاته .

وإذا كانت هذه الدراسة ستتضمن استحضارًا لجانب من التاريخ الوحدوى لاسيما فى تجربة الوحدة المصرية السورية ، إلا أننا لن نتبع فيها منهج السرد والترتيب التاريخى المتكامل للوقائع ومسار الأحداث فى التجربتين ، بل سنكتفى باستعادة بعض هذه الوقائع المرتبطة بالجوانب موضوع التحليل فى محاولة لقراءة الحاضر العربى وفهمه عبر قراءة جديدة للماضى دون الاستغراق فيه .

وسنبدأ دراستنا بالتعرف على محصلة التفاعل بين العوامل الدافعة للوحدة وتلك المعرقلة لها ، ثم تناول الأسلوب الذى تم تبنيه لإقامة البناء الوحدوى فى الحالتين ، وما حققه من نتائج وما صادفه من عقبات وانعكاساتها على المسار الاندماجى ، وما يمكن استنتاجه من مقارنة نقاط التشابه وأوجه الاختلاف ومشاكل التطبيق ، وأسلوب إدارة الأزمة الذى تم اتباعه فى الحالتين وصولا فى النهاية إلى استخلاص الدروس التى قد تفيد المدخل الوحدوى بصفة خاصة والعمل العربى المشترك بصفة عامة .

ثم نختتم هذه الدراسة بتناول أثر انتكاسة التيار القومى ومشروعه الوحدوى والأزمة البنيوية العميقة التى دفعت النظام العربى إلى مفترق الطرق وفقدانه لجانب كبير من حيويته ومناعته وتراجعه المرحلى أمام النظام الشرق أوسطى .

ومنهج دراسة أسباب فشل المدخل الوحدوى الاندماجى على هذا النحو ابتداء من أول تجربة وحدوية ، وهى الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨) وانتهاء بتعثر آخر تجربة

اندماجية وهى الوحدة اليمنية ١٩٩٠ ، هو على امتداد هذه المسافة الزمنية يعتبر فى الواقع بمثابة دراسة لأسباب تراجع التيار القومى العربى عبر هاتين التجربتين ، وهو يساعد بشكل تطبيقى غير تجريدى على التمييز بين الأسباب الأساسية والثانوية فى تعثر إدخال بعض أهداف الفكر القومى العربى إلى حيز التطبيق ، ويكشف لنا بعض أوجه القصور الكامنة فى البيئة العربية والتى لا تجعلها مهيأة لاحتضان الغرسة القومية فى تربتها ورعايتها . كما أن هذا المنهج سيساعدنا على التعرف على أهم عوامل انكماش التيار القومى وانحساره والتى أدت إلى إحداث فراغ سياسى على المستوى العربى العام، مما شجع على بروز العديد من الأفكار المتعارضة مع توجهات النظام العربى القومى، كالفكرة الشرق أوسطية ، (والتى سنخصص لها القسم الثانى من هذه الدراسة) التى ما كان يمكنها التعبير عن نفسها بهذه الجرأة وبهذا التحدى لولا غياب إمكانية تفعيل البعد القومى العربى فى إطار ما يسميه بعض الكتاب بحالة « السيولة السياسية » فى العالم العربى وما خلفته من دوائر سياسية عربية متقاطعة ، ومن أنظمة أمنية متعددة وتجمعات أقاليمية عربية فرعية تحاول أن تجد الأمن الجزئى أو الأمان النسبى فى مواجهة الطوفان السياسى الذى عصف بالروابط القومية العربية .

مراجع المقدمة

١ ـ منح الصلح « أن نبدأ بمواجهة ظاهرة اللا قومية » فى ندوة حول « رؤية مصرية للمأزق العربى وكيفية الخروج منه » التى نظمتها الصفحة القومية بصحيفة الأهرام ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٦ ص ٢٨ .

٢ ـ ذلك أنه إذا كانت الوحدة عامل تسريع وتكثيف وتفجير للتناقضات القطرية الحادة ، فإنه بانتكاسها لم يكن هنا مناص من أن يرتد ذلك على الإطار الوحدوى نفسه ، فالدول التى وصلت للحكم فيها أحزاب قومية كالعراق وسوريا ، لم تتصرف بمنهج قومى ، بل دخلت فى نزاعات وشكوك وفى مؤامرات ، وأدى ذلك إلى ظهور الصراع سافرًا بين البلدان الوحدوية .

٣ ـ محمد عابد الجابرى ، « يقظة الوعى العربى فى المغرب » ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ـ العدد ٨٧ ـ ٥/١٩٨٦ . ص ٢٦ . وانظر أيضًا ياسين الحافظ ، المسألة القومية والديموقراطية مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٢٠ .

٤ ـ برهان غليون « مأزق تاريخى أم أزمة نظام » فى (المأزق العربى) مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١١٧ .

٥ ـ محمود عبد الفضيل ، الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ ص ١١٦ ـ ١١٧ ، ١٢٨ .

٥ مكرر ـ Bernard Lewis. " Rethinking the Moddle East, Henry M. Jacksoon Memomrial Lecture, Delivered Seattle, Wash. March 1992, P.4.

٦ ـ إسماعيل صبرى عبد الله ، مصر التى نريدها ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٢ . ص ٤٥ .

٧ ـ وهو المعنى الذى عبر عنه عبد الرحمن البزاز بعبارات مختلفة بقوله « إن الأقطار العربية على اختلاف أهميتها الاقتصادية والسياسية لاسبيل لظهورها على أكمل وجه إلا حين تتفاعل وتتكامل مع بقية أجزاء الوطن العربى الكبير الواحد ، إنها لن تقدر على الكشف عن ذات نفسها ، وتظهر ملكاتها كاملة غير منقوصة ، حيث تبقى أقطارًا مغمورة مشتتة متباعدة » . راجع عبد الرحمن البزاز « دفاع عن العروبة » مجلة العربى . الكويت ، العدد الرابع ، مارس / آذار ، ١٩٥٩ .

٨ ـ انظر حسن الإبراهيمى ، الدول الصغيرة والنظام الدولى والكويت والخليج ، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ١٩٨٢ ، ص ٧٥ .

٩ ـ يوسف صايغ « نحو تنمية مستقلة فى الوطن العربى « المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٩/ ٨/ ١٩٨٦ ، ص ١٢٧ .

١٠ ـ عبد المحسن زلزلة « المستقبل الاقتصادى للأقطار العربية : تجربة التنمية فى ظل العدوان » ، مجلة شئون عربية ، تونس ، العدد رقم ٤١ ، آذار/ مارس ١٩٨٥ ، ص ١٠٥ .

١١ ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٤ ، ص ص ٨ ـ ٩ .

١٢ ـ محمد أبو مندور ، حل مشكلة التبعية الغذائية ، الأهرام ، القاهرة ، ٥/ ٦/ ١٩٨٥ ، ص ١٣ .

١٣ ـ يوسف صايغ « المستقبل الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى » مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٨٧ ـ مايو ١٩٨٦ ، ص ٤٤ .

١٤ ـ سليم الحص « لبنان والعمل العربى المشترك » ، مجلة شئون عربية ، تونس ، العدد رقم ٢ ـ جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ/ ابريل ١٩٨١ م ، ص ٤٦ .

١٤ مكرر ـ من حديث د. محمود عبد الفضيل فى ندوة « أنسب الطرق للخروج من المأزق الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى » التى عقدها مركز الخدمة العامة بجامعة عين شمس . الأهرام الاقتصادى، العدد ١٣٦٥ ، القاهرة ٦/ ٣/ ١٩٩٥ .

١٥ ـ قام مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ـ ١٩٨٣ مثلا ، بنشر بيبلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ التى نشرت باللغة العربية فكان عددها ٢٨١٩٩ وما نشر عن الوحدة والمجتمع العربى باللغتين الفرنسية والإنجليزية ما مجموعه ٢٢١٤٤ كتابًا أو دراسة أو أطروحة أو مقالة فى دورية فى نفس الفترة . وقد بذل هذا المركز جهدًا ملموسا لصياغة أولويات فكر وجدوى جديد والسعى لإنعاش وتجديد الاختيار القومى فى الفكر السياسى العربى المعاصر .

١٥ مكرر ـ من الدراسات القليلة المنشورة فى هذا الشأن تلك التى أعدها د. مجدى حماد والمعنونة «العسكريون العرب وقضية الوحدة » مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٧ وهى وإن كانت تتناول دور ومواقف العسكريين من مسألة الوحدة بصفة عامة إلا أنهاخصصت عدة صفحات لمشاكل الوحدة المصرية السورية فى التطبيق ص ٣٣٧ وما بعدها .

١٦ ـ محمد عابد الجابرى ، « يقظة الوعى العربى فى المغرب ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدةالعربية ، بيروت ـ العدد ٨٧ ـ ٥/ ١٩٨٦ ص ٢٦ . وانظر أيضًا ياسين الحافظ ، المسألة القومية والديمقراطية مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٢٠ .

١٧ ـ عبد الرحمن منيف ، الديمقراطية أولاً ، الديمقراطية دائماً ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٩٢ ص ١٥٢ .

١٨ ـ ويلاحظ أن إسرائيل استثمرت الانغماس العسكرى المصرى فى اليمن للقيام بحربها الموسمية فى ٥/ ٦/ ١٩٦٧ واحتلال سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية .

١٩ ـ د. على الدين هلال ، « إشكالية التوحيد العربى : المناهج والأساليب » ، شئون عربية ، تونس ص ٦٥ .

القسم الأول

مسيرة المشروع القومى العربى
من انهيار الوحدة المصرية السورية
إلى تعثر الوحدة اليمنية

فـى زمـن معـاوية

شعر : جلال عابدين *

فى زمن معاوية نحن
اختلط الملح مع السكر
وتساوى الطين مع العنبر
أصبحنا لا ندرى فرقا
ما بين اليابس والأخضر

* * *

فى زمن معاوية نحن
فى زمن لا تدرى فيه
إن كنت القاتل أو كنت المقتولا
فى زمن لا تفهم منه
إن كنت الفاعل أو كنت المفعولا

* * *

فى زمن معاوية نحن
فى زمن ضاعت فيه الحكمة واختل الميزان
فى زمن نعشق فيه الزيف
ونعبد فيه الخوف . . ونغتال الفرسان

* ملحق الأهرام ١٣/ ١٠/ ١٩٩٥

الفصل الأول

فى دوافع الوحدة والاندماج

فى قضايا الوحدة وآلياتها وتجاربها ، يمكن القول ، تاريخيًا ، إن ثمة ثلاثة أساليب لتحقيق الوحدة :

الأول عن طريق القوة أو الإكراه ويفترض وجود القيادة السياسية أو الدولة القائدة والقادرة على اللجوء إلى استخدام القوة لتحقيق مثل هذه الوحدة . وهذا الأسلوب يفترض إطارًا معينا للعلاقات الدولية يسمح به [١] فاستخدام القوة العسكرية لتوحيد الدول فى القرن الماضى ، كان مقبولا نسبيا فى تلك المرحلة وشهدته أوروبا إبان نشأة الدولة القومية الحديثة . أما فى أواخر القرن العشرين فإنه أصبح من المستحيل القيام بعملية الوحدة بين دولتين أو أكثر باستخدام القوة العسكرية [٢]. وقد تأكد الخطأ الفادح لهذا الأسلوب بشكل مأسوى بقيام العراق بضم الكويت ، وما أحدثه من فرقة وتشتيت على مستوى الأمة العربية وإضرار بالغ بالمصالح العربية الكلية .

أما الأسلوب الثانى والذى يسمى بالأسلوب الرضائى أو الاتفاقى فيفترض مرحلة متقدمة من الوعى والضمير الجماعى ، وأن تصبح إرادة الوحدة من القوة بحيث تستطيع معها أن تفرض ذاتها على القيادة السياسية ، فتتحقق الوحدة الفورية الاندماجية .

وإذا ما انتقلنا إلى الأسلوب الثالث ، فنجده يتبنى المدخل التدريجى ، أى الانتقال بالعمل الوحدوى من خطوة لأخرى أكثر تطورًا لاحقة عليها ، بأسلوب أساسه المراحل فى واجهة المواقف ، بحيث يبدأ مثلا بصيغه التعاون ثم تتسع دائرته إلى مستوى من التنسيق ويزداد عمقا فينتقل لمرحلة الاندماج ، ثم يرتبط بهيكل سياسى تنظيمى جديد

يزداد فاعلية بدوره ، خصوصا إذا ما كان على قمته سلطة عليا ومؤسسات وحدوية ذات صلاحيات وإلزام .

وتوجد عدة عوامل أولية تسهم بدورها فى التهيئة للوحدة بين دولتين أو أكثر منها ما هو ثانوى ومنها ما هو رئيسى . وتتفاعل هذه العوامل والظروف ويعزز كل منها الآخر، إلى أن تتحقق قوة الدفع الكافية لاتخاذ قرار بإقامة الوحدة . ولا تخرج هذه الوحدة إلى حيز الوجود الفعلى من خلال عملية نمو متتابع أو ترتيب ثابت لهذه العوامل أو تلك . وإنما المهم هو توفر الحد الأدنى من العوامل الضرورية التى تؤدى فى محصلتها ومجملها إلى حث ودفع عدد من الدول إلى الوحدة لتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة والتى تختلف ـ بطبيعة الحال ـ باختلاف الأوضاع المحيطة بكل وحدة وكل منطقة إقليمية[٣]. وبصفة عامة لابد من توفر إرادة سياسية مشتركة بدرجة كافية والتى تجىء تتويجا لتراكم كمى وكيفى لتفاعل ونضج عدد من الأوضاع والظروف بالإضافة إلى توفر ثقافة تربوية سياسية تكاملية فاعلة وحاضنة لمشروع التكامل أو الوحدة وتسريع خطواته .

وفى دراسة عناصر أوضاع وقوى التحول الاجتماعى التاريخى ، المرتبطة بالانتقال بمجموعة من الدول من حالة التجزئة والكيانات القطرية المنفصلة إلى حالة التجمع الإقليمى أو الوحدة ، يرى البعض أنه يصعب تفسير هذا التحول بالرجوع إلى عنصر أو سبب واحد . فهناك ترابط وتنوع بين هذه الأوضاع والعناصر والقوى وتفاعل متبادل فيما بينها ، ولا يوجد شكل محدد أو ثابت للأهمية النسبية لهذه العناصر . ولكن هناك هيمنة نسبية لبعض العوامل أو العناصر الخاصة مقارنة بالعوامل الأخرى . ولا تمارس هذه العوامل أو العناصر كلها نفس الوزن أوالتأثير . لأن بعضها أو أحدها يستطيع أن يمارس دورًا أكثر أهمية فى حالة دون أخرى من ناحية الزمان والمكان [٤].

فإذا كان يمكن القول إن عنصرًا أو عاملاً ما يعتبر ثانويا عندما لا تتوقف النتيجة على توفره وحده ، بل يكون له دور مكمل فقط أو محسن ، فإنه ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار ظروف كل إقليم أو منطقة جغرافية والبيئتين الإقليمية والدولية اللتين تعمل فيهما هذه العوامل ، ومراعاة الاختلاف والفوارق والظروف الموجودة فى كل منطقة وخصوصيتها . كما أنه ليس من الضرورى توفر جميع هذه العناصر والعوامل دفعة

واحدة ، فقد تتجمع أو تتوحد عدد من الدول فى إطار إقليمى تحت ضغط عامل مؤثر يصل إلى درجة من القوة بحيث يدفع هذه الدول إلى الالتئام معًا .

وبطبيعة الحال فإن توفر الحد الأدنى من هذه العوامل الدافعة للوحدة يعتبر شرط بداية يهيىء لتبنى القادة السياسيين لقرار الوحدة . إلا أن ذلك لا يشكل بالضرورة ضمانة لاستمرار هذه الوحدة لأن هذه الاستمرارية ترتبط بمدى ملاءمة المداخل السياسية والاقتصادية والتعويضية التى سيتم تبنيها فى التطبيق لرعاية استمرارية هذه الوحدة ووقايتها من أمراض الطفولة الوحدوية ، وحتى يشتد عودها وتشتق قدراتها الذاتية وإكسيرها واسمنتها الذاتيين ، للانتقال من مرحلة المراهقة الوحدوية إلى مرحلة النضج الاندماجى . وتكتسب مع الوقت المناعة ضد عوامل الانتكاس . فداخل أى عملية وحدوية تتفاعل باستمرار العوامل والعناصر الدافعة لاستمرار الوحدة مع العوامل والقوى التى ترغب فى الانفصال ، ويتوقف على محصلة هذا التفاعل استمرار الوحدة أو انهيارها .

وإذا انتقلنا إلى تعريف المفهوم الاندماجى (الطوعى) ، نجد أنه يعنى بصفة عامة قيامَ دولتين (أو أكثر) كانتا تتمتعان بشخصية قانونية دولية مستقلة ، بالتخلى عن هذه الشخصية ، لتنشئا بإرادتيهما السياسيتين دولة جديدة موحدة ذات شخصية قانونية دولية جديدة تحل محل الوحدات السياسية السابقة .

ويلاحظ ابتداء أن الوحدة التى تمت بين مصر وسوريا يوم ١٩٥٨/٢/٢٢ تبنت شكل الوحدة الاندماجية فى إطار دولة موحدة سياسيا عرفت باسم « الجمهورية العربية المتحدة » أى تم اختيار أعمق أشكال الوحدة وتحقيقها دفعة واحدة .

وبالمقابل نجد أن الإعلان الذى صدر فى ١٩٩٠/٥/٢٢ بإقامة (الجمهورية اليمنية) ، كان يعنى إقامة وحدة اندماجية فورية عبر توحيد ما يطلق عليه (شطرا) اليمن . فالمادة الأولى من هذا الإعلان تنص على أن الوحدة بين الشطرين هى « وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما فى شخص دولى واحد » .

وسنتناول فيما يلى أهم دوافع الوحدة فى تجربتى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية اليمنية :

أولاً : مواجهة المخاطر والتهديدات الخارجية

بعد إعلان « مبدأ أيزنهاور » فى نهاية عام ١٩٥٧ لملء الفراغ فى الشرق الأوسط أحست سوريا ، بجانب مخاوفها المتزايدة من إسرائيل ، بعزلتها المتزايدة تجاه جيرانها (لبنان ، تركيا ، العراق ، الأردن) نتيجة موقفها القومى واللامنحاز وتميز جيرانها بعلاقات جيدة مع الغرب واتباع سياسات معادية لسوريا . الأمر الذى قوى شعورها بوجود مخطط لغزوها وقلب نظامها بدعم من الولايات المتحدة . ولذا يرى البعض أن عامل التهديد الخارجى لعب فى تجربة الوحدة المصرية السورية دورًا رئيسيًا فى التعجيل بإقامة هذه الوحدة أوالهروب إليها (٥). وقد عبر رئيس وزراء سورى سابق عن هذا الموقف بقوله : « إن سوريا كانت فى الفترة ما بين ٥٥ ـ ١٩٥٨ محورًا تدور حوله المؤامرات التى تستهدف احتواء المنطقة . وبعد الانقلابات المتوالية التى شهدتها سوريا ، شاعت فى وسائل الإعلام العالمية صورة بشعة عن سوريا ، وإنها بلاد عاجزة عن حكم نفسها بنفسها . . واتفقت كلمة الأحزاب والشارع على المطالبة بالوحدة مع مصر للخلاص من المؤامرات والانقلابات » (٦).

إلا أن بعض المفكرين السوريين لا يتقبل هذا التفسير القائل « بأن سوريا ألقت بنفسها فى خضم الوحدة خلاصا من مشكلاتها المستعصية » . ومع إقرارهم بوجود صراعات داخلية فى سوريا فى هذه الفترة إلا أنهم كانوا يرون فيها « صراعات تعود لعهد ليس بقريب ، والوحدة لم تكن السبيل الوحيد أو السبيل الأقرب لحلها ، ولم تكن الوحدة حدثًا طارئًا أو رد فعل على أحداث سياسية . . بل كانت تعبيرًا عميقًا عن تيار يضرب بجذوره فى أعماق التاريخ العربى وفى ثنايا النضال الذى خاضته سوريا » (٧).

وفى تقديرى أن الوحدة المصرية السورية كانت مثالاً نادرًا فى العصر الحديث لوحدة طوعية كاملة لقطرين غير متجاورين ، وتمت بمبادرة من الطرف الأصغر (سوريا) لوجود حس قومى عميق فى وعى الشعب السورى وتاريخه . فقد كانت دمشق دائمًا المحور الرئيسى لأى طموح عربى لإنشاء دولة عربية موحدة ، كما كانت المركز النشيط الذى ازدهرت فيه الأفكار الوحدوية . غير أن هذا لا ينفى تأثير المخاطر الخارجية ودورها فى التعجيل باتخاذ قرار الوحدة والذى لم يكن منحصرًا فى طرف دون الآخر ، بل كان مؤثرا فى الطرفين . إلا أن درجة تأثير هذه المخاطر النسبى على الواقع السورى

(الهش فى ذلك الوقت) ، كان بطبيعة الحال أشد من تأثيره على الطرف الآخر المصرى (الذى كان أكثر تماسكًا) .

فقد أدت الضغوط الخارجية على الوضع الداخلى السورى ، ولأسباب مختلفة ، إلى بروز لحظة قومية جعلت الوحدة مع مصر تبدو تحقيقًا لأمل طال انتظاره (٨). فالأحداث والمخاطر التى تعرضت لها كل من مصر وسوريا خلال الأعوام الثلاثة التى سبقت الوحدة ، ومساندة كل بلد للآخر كان لها أكبر تأثير فى التهيئة السياسية والنفسية للتفكير الجاد فى إبرام الوحدة بين البلدين (٩).

كما أن الأحداث تدافعت لتؤدى إلى مزيد من التفاعل بين البلدين على نحو غير مسبوق ، خصوصًا فى ظل مخاطر الضغوط الإسرائيلية على كل من البلدين ، فبعد غارة إسرائيل على غزة فى ٢٨/ ٢/ ١٩٥٥ ،والتى أبرمت مصر على إثرها صفقة السلاح السوفيتى ، حدثت غارة إسرائيلية على المواقع السورية فى بحيرة طبرية ، وعلى إثرها قامت سوريا بدورها بإبرام صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتى ، وأدى الإحساس بالخطر المشترك إلى دفع مشاعر الوحدة مع مصر خطوات إلى الأمام (١٠).

وبالنسبة لتجربة الوحدة اليمنية نجد أن المخاطر التى دفعت الشطرين للاتحاد كانت مخاطر داخلية بالدرجة الأولى ، فقد اتسمت العلاقات بين اليمنين بالتناحر وحاول كل منهما أن يحقق وحدة اليمن لمصلحته . أما المخاطر الخارجية والناجمة أساسا عن التداعيات السلبية لانهيار الاتحاد السوفيتى فكانت ذات تأثير تحفيزى على الشطر الجنوبى دفعته للتعجيل بعملية الوحدة ، لاسيما بعد انقسامه الداخلى الدموى عام ١٩٦٨ ونشوب حرب أهلية مصغرة فيه جعلت الحزب الاشتراكى يفقد مبررات وجوده، ولم يجد أمامه بدا من تفعيل الشعار الذى يجمع عليه الشعب اليمنى وهو شعار الوحدة . فقامت قيادة هذا الحزب ـ وهى فى حالة ضعف ـ بمبايعة العقيد على عبد الله صالح للتخلص من مأزق الداخل وعزلة الخارج ، وكوسيلة لتجديد شرعيتها وضمان استمرارها فى السلطة بشكل أو بآخر ، وحتى لا تتجاوزها المرحلة على نحو ما حدث من تداعيات فى دول شرق أوروبا .

وبالمقابل كان الرئيس على عبد الله صالح فى الشمال قد حقق انفراجًا نسبيًا فى الحياة

السياسية ، إلا أنه لم يكن يحكم سيطرته سوى على مناطق محدودة من بلاده ، فيما تخضع باقى المناطق لسلطة القبائل . فالطابع القبلى داخل النظام اليمنى أخذ شكلاً مؤسسيا ، والذى أصبحت فيه المؤسسة القبلية إحدى مؤسسات الدولة التى حددت التشريعات الداخلية مكانها ودوريها القانونى والسياسى (١١)، ولم يتطور المجتمع المدنى بدرجة كافية ، ومازال للمؤسسة القبلية وقيمها دورها الأساسى فى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، بل والأمنية يصعب التقليل من وزنه . ولم يكن هناك من بديل عن الدعوة للوحدة مع الشطر الجنوبى لإعطاء نظام على عبد الله صالح مزيدًا من الشرعية يدعم بها سيطرتيه ، السياسية والمعنوية ، على الوضع ، بحيث يصبح المعارض له معارضًا للوحدة ، وليس للصيغة التى كان يحكم بها الشطر الشمالى(١٢). وفى ظل هذه الظروف تلقف الرئيس صالح بدوره دعوة قادة الحزب الاشتراكى للوحدة بترحيب حار لأنه كان يرى فيها تعزيزًا لسلطته السياسية فى أى مواجهة محتملة مع شيوخ القبائل (١٣).

ولذا سارعت القيادتان اليمنيتان اللدودتان فى شطرى اليمن لامتصاص احتمالات التصادم والصراع داخل صفوفهما ، واتخذتا على الفور قرار الوحدة الاندماجية فى محاولة لحل المشكلات المعلقة ووضع حد للمواجهات الساخنة بينهما(١٤)، لاسيما بعد أن اقترب النظامان من الحائط المسدود فى محيطيهما السياسى والاجتماعى . ولم يكن هناك من طريق لخروج كلا النظامين من مأزقهما الداخلى إلا بإعلان الوحدة عام ١٩٩٠ (١٥).

ثانيًا : تقارب التوجهات السياسية العربية والخارجية

أدت توجهات ثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، وانتهاجها سياسة عربية خارجية مستقلة وما طرحته من مبادئ لدعم ميثاق الضمان الجماعى العربى ، وما أعلنته من مواقف ضد الأحلاف ، وبصفة خاصة حلف بغداد ، إلى اكتساب عبد الناصر شعبية واسعة النطاق فى سوريا لاسيما بعد إبرامه لصفقة السلاح مع (تشيكوسلوفاكيا) . وحاول حلف بغداد عزل مصر عن محيطها العربى ، وكثف ضغوطه ومؤامراته على سوريا بصفة خاصة لدفعها للانضمام إلى عضويته ، ومن هنا مثلت سوريا مفتاح النصر أو الهزيمة لكسب معركة حلف بغداد أوخسارتها . فانضمام سوريا لهذا الحلف كان يعنى

فتح الباب على مصراعيه لانضمام دول أخرى إليه ولاسيما لبنان والأردن[١٦]. وكان ذلك فى الواقع بداية الصدام المبكر بين تطلعات «النظام العربى القومى» والمخططات المبكرة «للنظام الشرق أوسطى» والذى برز من جديد ونعايشه الآن .

وقيام مصر فى ذلك الوقت بتعزيز تعاونها مع المعسكر الشرقى وتبنى سوريا ـ بعد أن شعرت أن « مشروع أيزنهاور » موجه إليها ـ لنفس التوجه أديا إلى انقسام الوطن العربى إلى معسكرين الأول (يمينى) ويضم السعودية والعراق ولبنان والأردن ويتبنى فكرة التحالف مع الغرب . والآخر (يسارى) يضم سورية ومصر ويتبنى مفهوم عدم الانحياز والتعاون مع المعسكر الشرقى . وقد أحست سوريا بضغوط ومخاطر إضافية بعد انضمام لبنان كأول بلد عربى إلى مشروع أيزنهاور ، لما يمثله هذا البلد بالنسبة لسوريا من مصالح أمنية واستراتيجية (يوصف لبنان أحيانًا بأنه سودان سوريا من زاوية المصالح الحيوية لسوريا) .

وعاشت سورية هذه الفترة أيضًا جوا مشحونا بالخوف من احتمال هجوم تركى ، مدعوم من المعسكر الغربى ، وخاصة الولايات المتحدة ومن جارات سورية العربيات فى آن واحد ، وترافق ذلك مع الثقة فى دعم الاتحاد السوفيتى لسورية . وكان من الممكن أن تندفع سورية للارتماء فى أحضانه لو لم يكن هذا الجو النفسى مشحونا بشعور آخر مسيطر هو الشعور الوحدوى العربى الذى تجلى آنذاك بالاندفاع نحو الاتحاد مع مصر ونحو زعامة رئيسها عبد الناصر [١٧].

وقد عبر أحد الباحثين السوريين عن هذا الواقع بأسلوب آخر بقوله : « إن طرح قضية الوحدة فى منتصف الخمسينات تم على أساس جديد متميز نوعيًا عن الطرح التقليدى لوحدة سوريا الكبرى والهلال الخصيب . الوحدة هنا أصبحت وحدة مع مصر والدافع لها لم يعد التاريخ ولا الثورة العربية الكبرى ولا ورثاءها وورثاء « عرش سوريا » بل أصبح الدافع معاصرًا هو التوحد ضد الأحلاف تنفيذًا لمقررات القومية العربية . فسوريا شقت طريقها إلى مصر بجهد ذاتى داخلى واع عربى التوجه » [١٨].

وكانت سوريا تاريخيًا من أكثر الأقطار العربية التصاقا بمصر ، ونسج العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وقائع مصير مشترك أخذت معالمه تزداد رسوخًا لاسيما بعد أن أقدمت سوريا على نسف أنابيب النفط المارة عبر أراضيها .

ولقد بلغ هذا الشعور مداه فى سوريا بعد نزول القوات المصرية فى ميناء اللاذقية فى أكتوبر / تشرين الأول ١٩٥٧ تنفيذًا لاتفاقية الدفاع المشترك ، لمجابهة الخطر والأطماع التركية الموجهة لسوريا ، وهو ما يفسر اندفاع المسئولين السوريين ، سياسيين وعسكريين ، لدعم دعوة الاتحاد مع مصر فى فبراير / كانون الثانى ١٩٥٨ . وكان من الطبيعى فى ظل هذه الظروف إلصاق تهمة الخيانة بكل من يقف معارضا لهذا الاتحاد ، وهو ما يفسر أيضًا تظاهر حتى المعارضين لهذا الاتحاد بالحماس له ، وبالرغم من تخوف البعض من ظروف وصيغة الوحدة الاندماجية التى تم بها [١٩]. ولقد كان عبد الناصر مترددًا فى البداية فى الموافقة على مدخل الوحدة الاندماجية الشاملة والفورية التى اقترحها السوريون ، وكان رأيه أنها يمكن أن تتم بالتدريج وعلى مراحل ، ولكنهم أبوا إلا الوحدة الفورية [١٩ مكرر].

وفى ظل هذه الظروف وغيرها برزت مصر وسوريا بوصفهما المركزين العصبيين الأماميين فى المنطقة العربية ، وكان من الطبيعى أن يتقارب هذان المركزان ، وأن يشعر كل واحد بحاجة لحماية الآخر والتضامن معه ، ومن هنا بدأ الطريق الوحدوى الذى قاد إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة . واعتقد صانعوها أن عوامل نجاح هذه الخطوة الطموحة قد توفرت .

وإذا انتقلنا إلى التجربة اليمنية نجد أن الوحدة تمت بين نظامين اجتماعيين وسياسيين متباينين فى توجهاتهما الداخلية والخارجية ، وكانت قاعدة الصراع بينهما تقوم على أساس سعى كل طرف لتغليب وتعميم تجربته على الطرف الآخر وبطبيعة الحال كان ذلك يتم عبر وسائل التآمر والاقتتال الأهلى سواء داخليا أو بينهما .

وإذا كان يتردد أن السياسة الخارجية هى انعكاس للسياسة الداخلية أو فائضها ، فإن تجربة الوحدة اليمنية تعتبر مثالا على العلاقة الوثيقة بين الاثنتين والتأثير المتبادل بينهما . وإذا كان التقارب فى التوجهات الخارجية بين الطرفين المرشحين حافزًا ومشجعًا لإقامة وحدة مصرية سورية ، فإن التناقض فى السياسة الخارجية بين طرفى الوحدة اليمنية لعب أيضًا دورًا إيجابيا فى حثهما على اتخاذ القرار السياسى باتمام هذه الوحدة ، فالمتناقضات قد تتكامل أحيانًا فى عالمنا العربى !!.

فانهيار الاتحاد السوفيتى الحليف الرئيسى لليمن الجنوبى دفع قادتها إلى التعجيل بالوحدة لتمدهم بشرعية جديدة وتقيهم من نفس المصير الذى لقيه قادة النظم الشيوعية بشرق أوروبا ، لاسيما أن علاقات الشطر الجنوبى ببعض دول الخليج العربية فى ذلك الوقت لم تكن جيدة .

وبالمقابل فإن العلاقات الطيبة ربطت الشطر الشمالى بدول المعسكر الغربى ، فضلاً عن انتهاجه لنظام اقتصادى فى الداخل يميل للنظام الرأسمالى ، وكانت علاقاته أفضل نسبيًا مع أغلب دول الخليج العربية ، حيث إن هذه الدول كانت ترى فى النظام الشمالى حاجزًا يحول دون انتشار الماركسية ويحتويها .

ورغم هذا التناقض فى التوجهات الداخلية والخارجية لشطرى اليمن ، إلا أن إحساسهما المشترك بصعوبة مقاومة نداء الوحدة اليمنية لعمق تأييدها الشعبى ، وإدراكهما لمحاولات الوقيعة المستمرة بينهما دفعاهما إلى القفز على هذه المتناقضات والتنازل المتبادل فى بعض المسائل الخلافية ، واتخاذ قرارهما المشترك بإعلان وحدتهما الاندماجية .

ثالثًا : الجذور التاريخية والاجتماعية للوحدة ومدى الوعى الشعبى المشترك بها

إن العلاقة الوثيقةبين مصر وسوريا ذات جذور قديمة ومتواصلة على مدى القرون الماضية ، فالظروف التاريخية والسياسية التى مرت بها المنطقة العربية منذ أقدم العصور أوجبت تقارب البلدين واتجاههما للتوحد فى مختلف الظروف والعصور .

فقد حرص حكام مصر وبلاد الشام على إبقاء العلاقات المتينة وتوفير أسباب حسن الجوار القائمة بينهما وبرزت هذه الظاهرة منذ عهد الفراعنة فى مصر القديمة والفنيقيين فى بلاد الشام ، حيث كانت بلاد الشام ومصر دائمًا وفى كل عصور قوتهما تشكلان دولة واحدة .

كما نلاحظ أن سوريا ارتبطت بمصر فى إطار حكم مشترك أو غير مباشر معظم الفترة من عام ٨٦٨ م إلى ١٥١٤م ثم بعد ذلك وخلال فترة حكم على بك الكبير من القرن الثامن عشر . والفترة التى لم يكن لمصر فيها نفوذ فى سوريا أو دور رئيسى فى أحداثها هى فترة الحمدانيين (سيف الدولة الحمدانى) وهى فترة لا تزيد عن ٢٣ عامًا

(٩٤٤م ـ ٩٦٧ م)، كما حكمت سوريا مصر مدة خمس سنوات خلال عهد الأمير نور الدين، وهى الفترة فيما بين عام (١١٦٩ ـ ١١٧٤م) ثم قام صلاح الدين الأيوبى مبعوث نور الدين فى مصر بضم سوريا إلى مصر وإعداد حملاته ضد الصليبيين لتحرير المنطقة .

وهكذا ارتبطت مصائر بلاد الشام بمصائر مصر طوال العصور القديمة والوسطى بعلاقات تاريخية تلاحمية موغلة فى القدم ، فإذا نحن استثنينا بعض الفترات القليلة ، استطعنا أن نقول إن مصر والشام تاريخيا كانتا بلدًا واحدًا طوال هذه العصور كلها ، فالدولتان الطولونية والإخشيدية كانتا مصريتين شاميتين فى آن واحد . وكذلك الدولة الفاطمية إلى نهاية أيام الحاكم بأمر الله . وقد كان تقلص الحكم الفاطمى فى الشام سببا من الأسباب التى يسرت على الصليبيين غزو المنطقة .

وفى العصر الحديث وبغض النظر عن أهداف ودوافع محمد على باشا من وراء إرسال حملة بقيادة ابنه ابراهيم باشا إلى الشام عام ١٨٢٣ م . فإن هذه الحملة كانت ذات بعد قومى عربى مبكر ، وكانت سهولة فتح سوريا ناتجة عن ترحيب أهلها بالجيش المصرى لشعورهم أن فتح المصريين سيؤدى إلى تحرير العرب [٢٠] وقد تزوج العديد من أفراد هذه الحملة (قدرت بـ ٤٠,٠٠٠ ألف جندى) من سوريات . ويرجع البعض جذور بعض العائلات السورية التى تكنى (بالمصرى) إلى هذه الفترة ، كما أن بعض القرى السورية مازالت تحمل أسماء مصرية .

رغم أن ما هو مشترك بين الشعبين المصرى والسورى ، ممثلاً بالميل التاريخى لدى البلدين إلى التواصل والوحدة على النحو المتقدم فضلا عن وحدة اللغة والدين وتشابه ظروف التخلف الاجتماعى والاقتصادى والايديولوجى ، مما يشكل أساسا لمشابهة بينهما، فإن بعض الكتاب السوريين يرى « أنه من السذاجة والتبسيط إنكار ما كان يمايز بينهما . من ذلك أن فى سوريا ضربا من تناثر ، أما فى مصر فضرب من اندماج ، وهذا ما يجعل النزوع إلى المركزية ودور السلطة أقوى فى مصر منه فى سوريا ، ومن هنا فإن الروح الامتثالية أوضح فى مصر ، فى حين أن روح المنازعة أو المناكفة أوضح فى سوريا . كما أن الايديولوجيا المصرية أشد محافظة من الايديولوجيا السورية ، كما أنه وفى

الوقت الذى كان عبد الناصر يحلم فيه بنهضة مصرية ثم عربية تضع الأمة العربية فى مستوى العصر ، بقيت النخبة السياسية السورية أمامه أسيرة شكليات ايديولوجية قومية عقيمة » (٢١).

وإذا كان بعض المفكرين السوريين يرون أن الدافع القومى كان المحرك الأساسى لتحقيق الوحدة المصرية السورية أكثر من محاولة استخدامها لدرء الأخطار الخارجية ، فإن لهذا القول سنده من الواقع وهو يتمشى مع نضال سوريا وشعبها من أجل الوحدة. فالمدرسة الشامية كانت فى مقدمة من رفع راية الوحدة وأسبق عربيا فى التفكير الوحدوى لظرف تاريخى خاص (٢٢). فقد تغلغت الفكرة القومية عميقا فى وجدان الشعب السورى حتى وصلت إلى مرتبة العقيدة . ولا يشعر أن كيانه الذاتى قد اكتمل إلا بالاندماج فى إطار عربى أوسع نطاقا .

فالدعوة العربية فى مواجهة الدولة العثمانية وسياستها فى التتريك تزعمها أبناء الشام بوجه خاص فى حين أن معظم المفكرين فى مصر آنذاك كانوا من أشد المؤيدين للمحافظة على (الدولة العلية العثمانية) ، مما يوضح أن الجذور التاريخية للفكرة العربية ظلت بالبداهة متباينة بين مصر وسوريا (٢٣). « فالفكرة القومية فى سوريا كانت أسبق فى وجودها من الفكرة الوطنية الضيقة، وكانت سوريا فى قلب المشروع الوحدوى العربى منذ بدايته. وكان هواها ، وهذا واضح على الصعيد التاريخى، مصريا. فلم تكن سوريا ترى الوحدة انثناء إلى وراء إلى الشرق (أى اتجاه العراق) ، بل تفهمها دفعا للطرف المشرقى باتجاه الغرب ، أى (باتجاه مصر) (٢٤). فرغم عناصر الترابط بين سوريا والعراق من جسر تاريخى بشرى وجوار جغرافى مباشر وموارد مياه مشتركة ، « وحتى بعد توفر الانتماء الحزبى البعثى المشترك فى البلدين لاحقًا » لم تنجح محاولات الوحدة بين دمشق وبغداد اللذين يفصلهما تنافس تاريخى على الزعامة العربية منذ الخلافة (٢٤)مكرر.

وبالنسبة لمصر ، فقد دخل الفكر القومى العربى إلى مصر متأخرا نسبيًا ، ولم يظهر كأحد التيارات المحسوسة على الساحتين الفكرية والسياسية فيها إلا بعد حوالى ربع قرن من تبلوره فى المشرق العربى ، كانت الشخصية الوطنية المصرية وخصوصيتها قد ترسختا (٢٥). وتنامى شعور مصر بكيانها المتجانس ووعيها بهويتها المكتملة واكتفائها الذاتى ، أعطى نزوعها الوحدوى مع جوارها العربى طابعه المتردد .

وقد عبر أحد الباحثين عن هذا الواقع بأسلوب آخر بقوله « إن المقصد الوطنى (القطرى) فى مصر كان أسبق فى الإحلال الزمنى وفى إسناد الوسائل ، والمقصد (القومى) العربى جاء لاحقا ، فالخصوصية المصرية أكثر بروزًا وأشد عمقًا من أية خصوصية عربية أخرى ، فالواقع أن الكيان المصرى كان على مر التاريخ كيانا متماسكا متحدًا وارتبط بجملة من العوامل المتعلقة بالشروط الإنتاجية والجغرافية ، أولها حوض وادى النيل ومجتمعها الهيدورلى ودولتها المركزية قبل بصمات التاريخ ما قبل الإسلامى(٢٦).

خلاصة القول إن الأحلام القومية بمفهومها السياسى قد تم الإعلان عنها أولا فى المجتمع السورى المسيس ، وبالذات فى مرحلة ما قبل وما بعد الاستقلال وحتى البدء بتجربة الوحدة بين مصر وسوريا . وفى الوقت الذى شهدت فيه سوريا مخاضا فعليا ذا نكهة عربية قومية تدعو إلى التجميع والتوحيد لم تكن (القومية العربية) قد طرحت بعد كشعار تقدمى فى مصر وكمنطلق مأمول للنهضة العربية الحديثة (٢٧). وهو ما يفسر أن مصر رغم أنها هى العريس فى كل وحدة ، إلا أنها هى التى تُخطَب من قبل الآخرين . وعندما تُخطب تبدى ترددا تارة وعزوفا تارة أخرى (٢٧ مكرر) .

وقد نجم عن هذا التباين فى عمق الشعور القومى العربى بين الشريكين المرشحين للوحدة واختلاف درجة الإحساس بضرورة تحقيق الوحدة وضغوطها النسبية فى البلدين انعكاسات على البناء المؤسسى لدولة الوحدة (كفرض عبد الناصر إلغاء الأحزاب كشرط بداية والقبول بالمدخل الاندماجى السياسى والفورى للوحدة . . إلخ) وهو ما أحدث فراغًا سياسيا فى سوريا لم تفلح دولة الوحدة فيما بعد فى ملئه . كما كان لهذا التباين ـ فى تقديرى ـ أثره فى تردد عبد الناصر ـ فيما بعد ـ فى استخدام القوة لفرض استمرار هذه الوحدة بعد إعلان الانفصال . فالفكرة الوحدوية العربية لدى الرأى العام المصرى لم تكن بنفس عمقها فى الوجدان السورى . ولم يشعر الشعب المصرى بفاعلية جديدة لنظام دولة الوحدة ، فاستمر فى مسايرته له بسلبياته وإيجابياته . لاسيما أنه لم يتم تعميق الشعور بهوية مصر العربية بشكل كاف .

وبالمقابل يلاحظ فى حالة التجربة اليمنية أن الدعوة للوحدة اليمنية لها جذورها المتأصلة فى الثقافة السياسية اليمنية شمالا وجنوبًا . كما يلاحظ أن تأثير الفكر القومى

العربى على هذه الدعوة كان محدودًا ، فلم يكن حزب المؤتمر الشعبى فى الشمال أو الحزب الاشتراكى فى الجنوب من الأحزاب القومية . وتمت الوحدة اليمنية ضمن سياق ظرف سياسى داخلى مختلف عن التجربة المصرية السورية .

وإذا كان البعض يرى أن الحديث عن « إعادة توحيد » شطرى اليمن وكأنه عبر تاريخه (دولة قومية) واحدة ، هو أمر يتجاوز الواقع ، ويرون أن ما حصل فى مايو/ آيار ١٩٩٠ كان فى الواقع عملية توحيد لإنشاء حقيقة جديدة تماما ، لا عودة إلى وضع انقطع لفترة مؤقتة ، ويعززون هذا الرأى بالقول إن التاريخ لم يعرف هيكل دولة يمنية واحدة كانت تضم الشطرين [٢٨] . إلا أنه يمكن الرد على ذلك بأن وجود أو عدم وجود هذا الإطار الرسمى المسبق تقل أهميته فى الحالة اليمنية ، فشعب اليمن فى الشطرين كان يرفض ثقافة التجزئة وظل موحدا نفسيا ومعنويا مما يجعل خصوصية الحالة الشعبية الوحدوية فى التجربة اليمنية فى تقدير البعض [٢٩] حالة متميزة عن العلاقة بين الشعبين المصرى والسورى على ما يجمعها من روابط ووشائج قوية .

فالشعب اليمنى فى الشمال والجنوب ذو نسيج اجتماعى متقارب وحافظ الشطران على اسم اليمن ، وشكلت مناطق كل منهما قواعد انطلاق فى معاركهما الشطرية أو الوطنية ضد الاستعمار البريطانى فى الجنوب .

واليمنيون فى الشمال والجنوب يتبعون نمطا متقاربا لأسلوب المعيشة (WAY OF LIFE) . فهم يأكلون نفس الأطباق ويخزنون القات ويطربون للألحان والأغانى نفسها وملابسهم التقليدية واحدة . كما لا توجد فى اليمن أقليات غير عربية ، والطائفتان (الزيدية والشافعية) ـ لحسن الحظ ـ لا تختلفان ولا تقيمان وزنا لفروقات واجتهادات التفسيرات الإسلامية بينهما [٣٠] . فاليمنيون رغم تعدد طوائفهم ، فإنهم من أكثر العرب انسجاما مع بعضهم ، يحترمون اختلافاتهم ، ومعظم مشاكلهم لها ارتباط باختلافاتهم القبلية ومصالح القبيلة المباشرة ، لا رؤيتها الدينية [٣٠ مكرر] .

هذا الواقع ربما كان بين الاعتبارات التى أعطت لعلى عبد الله صالح المبرر والغطاء لاستعادة الوحدة اليمنية بالقوة ، لاعتقاده أن ذلك سيلقى قبولا شعبيا واسعا ودون أن يأخذ فى اعتباره الثمن الذى سيدفعه الشعب اليمنى نفسه .

رابعًا : دور الدوافع الاقتصادية

يلاحظ المتابع سواء لمسار التهيئة للوحدة المصرية السورية أو الوحدة اليمنية ، أن تأثير العامل الاقتصادى كحافز إضافى للحث على إتمام هاتين الوحدتين لم يكن واضحًا بشكل كاف ، بل يمكن القول إنه لم يكن فى خلفية صانعى القرار فى التجربتين أو اعتبروه عاملاً ثانويا . فالوعى بأهميته لم يكن قائمًا بالقدر الموجود فى تجارب الوحدة أوالتكامل غير العربية . فالقرار المتخذ بإتمام هاتين الوحدتين كان قرارًا سياسيًا فوقيا[٣١]، وكان المدخل الذى تم اتباعه لتحقيقها فى الحالتين ، هو الوحدة الاندماجية ، وهو فى الأساس مدخل سياسى .

وفى الوقت الذى نجد فيه أن تجربة الاتحاد الأوروبى ركزت منذ البداية على البعد الاقتصادى فى إقامة هذا الاتحاد ، نجد أن الوحدة لدينا تبدأ بالسياسة وببيان سياسى يصدر عن القادة الرؤساء ولم تجىء تتويجا لعملية تكاملية اقتصادية اجتماعية ، وإنما لأسباب تتعلق بتوازنات سياسية يقدرونها ، ثم عندما تتغير هذه التوازنات تتغير نظرتهم للوحدة [٣٢].

وسنرى أن غياب دور المصالح الاقتصادية المتبادلة والتقليل من أهمية العائد الاقتصادى فى التهيئة للوحدة ، سيلعبان لاحقًا دورًا سلبيًا فى مسار هاتين الوحدتين ، وإحداث شرخ فى البناء الوحدوى فى التجربتين موضوع هذه الدراسة ، لأنه لم يتم إعطاؤه الاهتمام الواجب الذى يستحقه منذ البداية ، ليكون أحد أعمدة البناء الوحدوى الهامة ، وطغى الجانب العاطفى على الجوانب المادية . ولسنا بصدد التقليل من أهمية العاطفة فى هذا البناء ، للوزن النسبى الهام للقيمة العاطفية فى الوجدان العربى العام ، لأن أهمية القواعد الأساسية للنظام العربى هى فى نهاية المطاف قاعدة «الانتماء» و « الهوية » بما تعبر عنهما عاطفة « الولاء » ولا يمكن ـ بالتالى فى تقدير البعض ـ فصل هذه العاطفة وتلك القاعدة عن الأحداث والأفكار السياسية الكبرى ، وفى مقدمتها مسألة الوحدة [٣٣] إلا أنه ـ فى تقديرنا ـ إذا كانت العاطفة هامة معنويا فى بداية هذا البناء ، فإن عامل تبادل المصالح يشكل الأساس الصالح لدعمه واستمراره .

الفصل الثانى

فى مشاكل تطبيق المدخل الاندماجى

ما أسهل الوحدة فى التنظير وما أصعبها فى التطبيق وما أبعد المسافة بينهما . فالتفكير فى إقامة أى وحدة يقتضى تصورًا مسبقا عن الأساليب المناسبة لإدخال هذه الوحدة إلى حيز التنفيذ بشكل سليم . وفى غيبة هذا التصور المتكامل واجهت كلٍ من تجربة الوحدة المصرية السورية ومثيلتها اليمنية عددًا من العقبات نتناول فيما يلى أهمها :

أولاً : ضعف المشاركة الشعبية والمشاركة السياسية

ظلت الحياة السياسية فى شمال اليمن خالية من الحياة النيابية حتى عام ١٩٨٨ . وبالمقابل اتبع اليمن الجنوبى نظام الحزب الواحد ، وفى كلا النموذجين تم استبعاد دور الشعب فى المشاركة الحقيقية فى اتخاذ القرار السياسى ، وبالتالى افتقدت الثقافة السياسية فى الشمال والجنوب للممارسة العملية للتعددية السياسية .

إلا أن تجربة الوحدة اليمنية تبنت منذ البداية مدخل التعددية الحزبية . فعلى عكس ما اتبعته تجربة الوحدة المصرية السورية ، اتخذت الوحدة اليمنية شعار الديمقراطية كأحد المبادئ الأساسية لبناء هذه الوحدة . وكان الاعتقاد فى البداية أن إجراء انتخابات نيابية متعددة الأحزاب سوف يساعد على ولادة ثقافة سياسية جديدة تتجاوز الحدود القديمة بين الشطرين ، وتسهم فى التغلب على مشكلات التنمية الاجتماعية والسياسية وإتاحة الفرصة لتداول السلطة بشكل سلمى .

وفى هذا الإطار تم الإبقاء على الحزب الاشتراكى (الجنوبى) وحزب المؤتمر الشعبى (الشمالى) وترك الباب مفتوحا أمام إقامة أحزاب أخرى . واستبشر البعض خيرًا بهذه البداية فى تبنى التعددية الحزبية والمدخل الديمقراطى .

إلا أنه لم يكن لدى القيادات اليمنية تصور واضح لإنجاز عملية التحول فى اتجاه الديمقراطية الحقيقية ، وقبول تبعاتها ، فتعثرت عملية التطبيق وبدأ التراجع عن نتائجها الأولية [١].

فالإجراء الوحدوى الذى حدث عام ١٩٩٠ كان بمثابة اتفاق سياسى ثنائى بين الشمال والجنوب ، بين حزب المؤتمر الشعبى (الشمالى) والحزب الاشتراكى (الجنوبى). وعندما أجريت الانتخابات العامة عام ١٩٩٣ برزت على الساحة السياسية قوة حزبية جديدة هى التجمع اليمنى للإصلاح (الذى يضم قوة تقليدية قبلية ودينية) ، هذا التجمع لم يكن طرفا فى الاتفاق الثنائى ، وجعلته عوامل داخلية ومفاهيمية معينة خصما للحزب الاشتراكى ، فاشتبك معه فى حرب باردة أحيانا وساخنة أحيانا أخرى ، مما أقلق الحزب الاشتراكى وهدد الوفاق الثنائى الذى قامت الوحدة على أساسه [١ مكرر].

وقد تراجع أمل قادة الحزب الاشتراكى فى المشاركة فى السلطة بالقدر الذى كانوا يطمحون إليه ، لاسيما بعد أن تحول حزب التجمع اليمنى للإصلاح بعد الانتخابات ، إلى شريك فعلى لحزب المؤتمر الشعبى العام فى الحكم ، وساعد على هذا التقارب أن حزب الإصلاح لم يكن لديه جيش محترف تابع له على نسق الحزب الاشتراكى . وقد أدى هذا التحالف إلى التعجيل ببروز الصراع المكشوف بين حزبى المؤتمر والاشتراكى ، ثم تبنى القادة الاشتراكيون لاستراتيجية جديدة لتصحيح ما اعتبروه خللا فى علاقات القوى ، بالمطالبة بضمانات سياسية وأمنية إضافية ، فضلا عن المطالبة بتطبيق اللامركزية الإدارية ، بدعوى أنهم قدموا لدولة الوحدة دولة بقضها وقضيضها ، بجيشها وإداراتها ونظمها المتقدمة فى مجالات كثيرة [٢] ، واعتبر الشماليون هذه المطالب تراجعا عن الالتزام الوحدوى ، وبدأ كلاهما فى الأعداد لاستراتيجية التراجع وخطط الطوارى تحسبا واستعدادا للصراع المتوقع ، وكانت بدايته اتباع على سالم البيض لسياسة الاعتكاف تعبيرا عن عدم رضاه وبداية تشدده فى التعامل مع رئيس الدولة [٣].

ولشعور الجنوبيين أن من يخرج من السلطة فى بلد مثل اليمن يلغى ويخرج ربما إلى الأبد من الحياة السياسية ، تمسك الاشتراكيون بجيشهم لأنه الضامن الوحيد لبقائهم كقوة سياسية مؤثرة ، يصعب استبعادها من السلطة ، ولذا سعوا إلى عرقلة اندماجه مع

جيش الشمال . كما حاولوا تغيير قواعد اللعبة السياسية بإحداث انقلاب سياسى سلمى عبر « وثيقة العهد والاتفاق » التى وقعها فى عمان الفرقاء اليمنيون فى ٢٠/ ٢/ ١٩٩٤ بهدف اعتماد أطر سياسية وإدارية جديدة تكفل خلق التوازن المفقود بين الشمال والجنوب . وكانت هذه الوثيقة تمثل نقطة وسطا بين كافة الرؤى التى طرحتها القوة السياسية اليمنية لإيجاد مخرج مناسب للأزمة اليمنية والقابلة للتصاعد والانفجار ، غير أن هذه الوثيقة لم تنفذ [٤].

ونظرا لافتقار اليمن الموحد لإطار مؤسسى شامل ومرن يسمح باحتواء المتغيرات وتداعياتها لم يتمكن الفكر الأحادى المتأصل فى النفوس من إيجاد الصيغة المناسبة لمواجهة التداعيات السلبية للانتقال من هيكل ثنائى للسلطة إلى هيكل ثلاثى جديد لها[٤ مكرر] بشكل يمكن معه احتواء شعور قادة الحزب الاشتراكى بتناقص دورهم وتعويضهم سياسيا .

وإذا ما انتقلنا إلى تجربة الوحدة المصرية السورية التى سبقت التجربة اليمنية ، نجد أنه كان هناك نظامان حزبيان مختلفان فى البلدين . ففى مقابل التجربة الناصرية التى اتبعت نظام الحزب الواحد ، فإن التجربة الحزبية السورية ما قبل الوحدة كانت تجربة ليبرالية غنية ومتقدمة ومقاربة لتجربة مصر ما قبل الثورة ، فقد كانت هناك تعددية حزبية نشطة تمارس دورها فى الحياة السياسية السورية . وكان للأحزاب صوتها وللرأى العام صداه رغم سطوة القوى العسكرية .

وجاء قرار الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا فانطوى على تفويض رئيس إحدى الدولتين (مصر) بتعديل النظام السياسى فى الدولة الأخرى (سورية) بشكل جوهرى يسمح بدفع عملية الاندماج وتحقيق الانصهار الكامل . وقد اتجه عبد الناصر إلى إلغاء التعددية الحزبية فى سوريا ، امتدادا لتقاليد الحكم فى مصر وانسجامًا مع موقفه من الأحزاب فى مصر التى تم حلها من قبل وما عرفت به ثورة ٢٣ يوليو من تحفظ وشك إزاء كل نشاط تقوم به الأحزاب القديمة مهما اختلفت ظروفها التاريخية ومواقعها الجغرافية ، الأمر الذى اعتبر فى سوريا بمثابة تغيير سياسى شامل . وعكس هذا الموقف أسلوب عبد الناصر فى حكمه لمصر وخبرته الشخصية النابعة من الواقع السياسى والواقع الاجتماعى المصريين أكثر مما عكس قدرته على تفهم الواقع السورى وتناقضاته تفهما

عميقا [٥]. فقد اعتمد عبد الناصر طوال فترة حكمه فى مصر على شعبيته كبديل للمرجعية الحزبية وأمنت له الأجهزة الرسمية الاستمرارية فى الحكم مدى الحياة ، لكنها خسرت معركته مع البعثيين ثم الانفصاليين فيما بعد [٥ مكرر].

وفى الواقع فقد بحث عبد الناصر عن الصيغة الملائمة للتنظيم السياسى الشعبى المشترك الذى ينبغى أن يتوفر لدولة الوحدة ، فاختار ـ فى تقدير البعض ـ صيغة مستحيلة بالطبع والجوهر ، تنظيماً شعبيًا غير شعبى أى أن يجتمع الناس جميعهم فى تنظيم وحيد (الاتحاد القومى) . وكان وراء ذلك عقدة خوف عبد الناصر من الممارسة الديموقراطية عبر مفهوم التعددية الحزبية فى ظل المراحل الصعبة التى مرت بها الثورة. كما اقتضت ضغوط وظروف المرحلة وسهولة تركيز السلطة فى يد قوية والخوف على الوحدة من أعدائها. كل ذلك شجع الاتجاه إلى إلغاء الأحزاب السورية وإعطاء الأولوية للنواحى الوقائية فى تكوين المؤسسات التنفيذية والتشريعية والدستورية على التفاعل الديموقراطى [٦] ولم ينجح هذا المدخل فى إيجاد إطار مناسب تنصهر فيه القوى السياسية السورية .

وهكذا واجه عبد الناصر معضلة تأسيس شرعية نظامه الجديد عبر سعيه الحثيث والمبكر من أجل توفير الشرط الأول والأهم للشرعية ، ألا وهو تأمين الاستقرار السياسى ، ولتحقيق ذلك اختار أسهل الطرق نسبيًا وهو أسلوب إزالة التسيس السورى الملحوظ ، عبر إقامة تنظيم سياسى واحد ، بإجبار الأحزاب السياسية السورية على إلغاء نفسها ، ونظرًا لأن هذا الإلغاء جاء بعد فترة من الحكم الديمقراطى النسبى فى سوريا ، فقد شعر الشعب السورى بالتغير السلبى والفراغ السياسى الذى أعقب ذلك. وبدأت بعض القوى السياسية السورية وبصفة خاصة حزب البعث تمارس نشاطها بشكل غير علنى ، كما أن القوى السياسية التى شاركت فى إقامة الوحدة وتم إبعادها ، سحبت نفسها من ساحة الدفاع عنها ، فخلا الطريق لأعدائها فى الداخل والخارج [٦ مكرر].

وفى تقدير البعض أن الأمر كان يتطلب تعميق التجربة الحزبية فى إطار الوحدة وإغناءها بتجربة القطر الآخر ، سعيا إلى توليد صيغة لنظام سياسى سليم يحمى الوحدة ويكون بمثابة الدرع الشعبى والفكرى لها . وقد أدى تفاقم الخلاف والتعارض

بين عمـادى الوحـدة ووتديها فيمـا بعد إلى دق إسفين فى أساس بناء هذه الوحدة . فعبد الناصر وحزب البعث بأجنحته لم يستطيعا أن يتكاملا ويتعاضدا مما جعل الصراع بينهما ـ حسب تعبير البعض ـ يتجاوز عداوة الإخوان وظلم ذوى القربى [٧]. وفى الواقع أن كل من يتحرى بعمق فيما عرف « بأجنحة البعث » فى ذلك الوقت والتى أجهدت عبد الناصر بجدلها الحزبى الأيديولوجى ، يجد أنه غلب عليها التنافس بين أقطابها وأحيانًا التعارض فى مواقفها التى تأثرت بمصالحهم الشخصية وعلاقات القربى والمصاهرة [٧ مكرر] . (وهو ما انعكس فى مرحلة لاحقة فى اختلاف مواقف هذه الأجنحة من الانفصال) .

وهكذا تركزت عملية التفاعل والاندماج المصرى السورى فى إطار دولة الوحدة فى شخص الرئيس عبد الناصر دون أن يحدث تفاعل حقيقى سواء على المستوى المؤسسى أو الشعبى ، وكانت الصورة أقرب إلى شكل دولتين مستقلتين يحكمهما رئيس واحد [٨] وغاب التنظيم السياسى الجماهيرى الحقيقى صاحب المصلحة الحقيقية فى حماية الوحدة. فقد أدت سيطرة العناصر الرجعية والانتهازية على (الاتحاد القومى) فى سوريا الذى تألف بشكل خاص من فئات الموظفين الحريصة على إرضاء السلطة ، إلى جعل جميع نشاطاته على قلتها ، غير صادرة عن مبادرة ذاتية واعية خلاقة ، وإنما كانت انعكاسا لمواقف الحكم وجريا للحاق بها ومحاولة الانسجام مع مقتضياتها . وقد ثبت أن هذا النوع من التنظيم غير قادر على الدفاع عن الحكم فى حالة ضعفه أو تعرضه للسقوط [٩] .

وهكذا نجد أن هناك قاسما مشتركا فى تجربتى الوحدة الاندماجية . ففى (الجمهورية العربية المتحدة) كان غياب الممارسة الديمقراطية هو العامل الأساسى الذى جعل التربة مهيأة لقيام الانفصال ، فغياب الديمقراطية الحقة حال دون تصحيح أخطاء هذه الوحدة فى الوقت المناسب وأدى ـ فى تقدير البعض ـ إلى وأدها فى نفوس كثير من الناس قبل أن تأتى الحركة الانفصالية فتوجه إليها طعنة الخلاص ، لاسيما أنه قد ساد خلال حكم الوحدة سيطرة الحكم البوليسى [٩ مكرر] .

ولقد لخص أحد الباحثين وبشكل موفق هذا الواقع بعبارات دقيقة حينما ذكر « يبدو أن عبد الناصر قد اقتنع لفترة ، بالاعتماد على الزعامة الإيحائية الكبرى للقائد . الجماهير

العفوية منحت عبد الناصر ثقتها حقا وتعلقت به ، وكثير منها قد تسيس على يديه ومن خلال خطبه ، ولكن الجماهير العفوية لا تقوم إلا بعمل عفوى هذا إذا قامت به . إن جل ما يمكن أن تقوم به ينحصر فى المشاركة السلبية ، فى التلقى ، أما المشاركة الإيجابية القادرة على المبادرة ، فلا تصدر إلا عن الجماهير المنظمة فى أطر ارتضتها لنفسها لا فى أطر فرضت عليها » (١٠).

وهذا الواقع تمت مواجهته فى تجربة الجمهورية اليمنية ، وإن كان بشكل مختلف . فقد بدأت بتبنى التعددية الحزبية ، غير أن قادتها لم يستوعبوا أو يتحملوا ثمنها وتبعاتها، فظلت وحدة شكلية هشة ذات رأسين ، ولم تتمكن الحركة الشعبية فى الشطرين من استكمال بناء قواها ومؤسساتها السياسية الوحدوية ، وظلت الوحدة فوقية معزولة عن الواقع ، وحينما حانت لحظة بلورة الوحدة ودولتها فى حضور الجماهير تصادمت مصالح الشخصيات والعصب الحاكمة فى الشطرين فانفجرت الحرب البشعة بين (يمن) و (يمن) باسم إنقاذ الوحدة (١٠ مكرر).

وإذا كان من الصعب إيجاد تصور عام عن مدى تأثير سيطرة المؤسسات العسكرية على الحكم يصلح للتطبيق على جميع الدول العربية لاختلاف ظروفها وتركيبتيها السياسية والاجتماعية ، فإن هناك على أى حال قاسما مشتركا بين هذه المؤسسات ، وهو اتجاهها لإلغاء التعددية الحزبية إن وجدت ، وتبنيها لأنظمة الحزب الواحد بقصد عسكرة المجتمع وإلزامه بقواعد انضباطية وتعبئة الشعب سياسيا فى اتجاه واحد ، وكثيراً ما يعبر عن هذه الذهنية بالتشديد على الشعارات الإجماعية « كالعهد القومى » و«الوحدة القومية » و « وحدة الشعب والدولة » و « توحيد المواقف » و « التحالف الوطنى » وغيرها (١١).

ولذا لم يكن مستغربا أن يتم استبعاد مفهوم التعددية فى تجربة الوحدة المصرية السورية ، وتعثرها فى تجربة الوحدة اليمنية ، وسعى قادة القطر الأكبر فى الوحدتين إلى تدجين وتكبيل الحزب الذى يمتلك قاعدة شعبية قوية فى القطر الأصغر بكل السبل التى تؤدى إلى حرمانه تدريجيا من قاعدته والسعى لتحويله إلى أداة من أدوات الحكم(١١ مكرر).

ثانيًا : تداعيات ظاهرة شخصنة السلطة

ونعنى بها فى حالتنا إضافة إلى واقع تركيز السلطة فى يد شخص واحد ، وعدم منح صلاحيات حقيقية لمعاونيه فى الحكم ، أن سياسة الدولة وتوجهاتها داخليا وخارجيا تصبح أسيرة وخاضعة لاقتناع شخص الحاكم وحده ، وتصبح مؤسسات الدولة غير مؤهلة أو غير قادرة ـ رغم النصوص الدستورية ـ على كبح المواقف الشخصية عند الضرورة أو موازنتها وتصحيح مسارها إذا اقتضى الأمر ذلك . وينبثق عن هذا المفهوم للحكم أن أغلب الأنظمة العربية لا تعترف بأهمية وجود وإعداد الرجل الثانى ذى الصلاحيات الحقيقية على أى مستوى . كما لا تعرف القيادة الجماعية ثلاثية أو ثنائية ، وإن وجدت عرضا تكون فى الغالب مرحلة انتقالية تمهيدية لسيطرة واحد منها على السلطة بشكل نهائى وشامل . فمفهوم تداول أو تقاسم السلطة سلميا يندر وجوده فى القاموس السياسى العربى .

وفى البداية يقتضى الأمر التنويه بأن الوحدة اليمنية تمت بين طرفين بقيا يتنازعان ويتحاربان على مدى سنوات طويلة ، ولا يثق أى منها بالآخر . وقد اعتقد على سالم البيض أن باستطاعته اقتسام السلطة فى صنعاء مع على عبد الله صالح ، وهذا الأخير لم يدر بخلده موضوع اقتسام حقيقى لهذه السلطة ، فقد كان يرى فى نفسه الرئيس الشرعى للدولة الجديدة ، وإن على نائبه أن يقنع بدوره المحدود وأن يسير على النهج الذى خططه له .

وبعد فترة قصيرة من الإعلان الرسمى للوحدة بدأ كل طرف يفكر فى الطريقة الأنسب لاحتواء الطرف الآخر ومن ثم التخلص منه . فالشمال اعتقد أن لديه رئيسًا وليس لديه حزب حقيقى للسلطة بسبب هشاشة صيغة (المؤتمر الشعبى). بينما يمتلك الجنوب (الحزب) ولا يمتلك الرئيس ، فتوهم الرئيس صالح بأنه يستطيع أن يمتلك مثل هذا الحزب بالتخطيط لحل (الاشتراكى) ودمجه فى (المؤتمر) مثلما توهم البيض بأنه يستطيع أن يكون حزب السلطة فى الشمال والجنوب معا عن طريق وضع يده على السلطة نهائيا والحلول عاجلاً أم آجلا مكان (الرئيس)[١٢] .

وكان ذلك ناجما عن شعور الجنوبيين بأنهم أكثر تقدما وتطورًا ونضجا ، واعتقدوا أنه

من الطبيعى أن تصبح الرياسة الأولى من نصيبهم . وقبل البيض ـ تكتيكيا ومرحليا ـ أن يكون ترتيبه الثانى فى السلطة انتظارًا للحظة المناسبة . ولذلك لم يكن بمستغرب أن نلحظ الغياب التام للثقة بين شريكى الوحدة ، وارتكاز هيكل الوحدة على مؤسسات فوقية ، قواعدها متباينة مما يجعل استمرارها يعتمد أساسا على استمرار حسن النيات بين طرفيها . ولذا حافظ كل نظام على مؤسساته وهياكله التنظيمية ، كما جرى اقتسام السلطة بشكل متوازٍ وحذر ، فحافظ كل طرف على حقوق سيادية تضمن له القدرة فى العودة إلى المواقع السابقة على الوحدة ، إذا ما اضطر إلى ذلك . وهكذا بقيت الوحدة مجرد شكل دون مضمون وحدوى حقيقى .

وبمرور الوقت شعر قادة الحزب الاشتراكى أن مشاركتهم غير كاملة فى الحكم ، ولم يعد لهم دور يقومون به ، سوى الظهور فى منصات الاستعراضات العسكرية ، والإقامة فى صنعاء فى منازل فاخرة والركوب فى سيارات فارهة وأن دورهم يتقهقر لحساب قوى أخرى ، أهمها حزب التجمع اليمنى للإصلاح الذى برز بعد الانتخابات العامة (إبريل ٩٣) ولم يعد الحكم ثنائيا بالمناصفة بين الحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى العام ، كما أن العداء المتبادل بين الاشتراكى وتجمع الإصلاح والتباين بين التنظيمين على مستوى الخلفيات والخيارات الاجتماعية على الساحة اليمنية زادا من حدة الأزمة [١٢ مكرر] ، ومن ثم تفاقمت أبعادها وتعقد الصراع واتخذ طابعا شخصيا حادًا . ولم تكن فكرة العودة من جديد للشعب مطروحة فى ظل نظام حكم فردى وبحكم ظروف وطبائع وحدانية القرار وشخصنة السلطة العميقة [١٣ مكرر] .

ومن هنا ذهب بعض المحللين السياسيين إلى حد القول « إن هذا الصراع فى حقيقته وجوهره لم يكن صراعا سياسيا بين نظامين مختلفين ، وليس صراعا عسكريا بين بلدين متجاورين على التفوق والنفوذ ، وليس صراعا ايديولوجيا بين مذاهب فكرية وسياسية متناقضة بقدر ما كان فى صميمه صراعًا شخصيًا على السلطة تسانده نزاعات قبلية وعشائرية »[١٣ مكرر] . فقد أثار قادة الحزب الاشتراكى فى أكثر من مناسبة موضوع انفراد على عبد الله صالح بالسلطة واتخاذ القرارات .

وفى الوقت الذى سنرى فيه فى تجربة الوحدة المصرية السورية قيام شكرى القوتلى بتسليم مقاليد الحكم طواعية وعن اقتناع لعبد الناصر لتحقيق حلم الأجيال بالوحدة

نرى أن على سالم البيض (شكرى القوتلى اليمنى) لم يكن مستعدًا أصلاً لتسليم الحكم وأن يحمل لقب المواطن الأول فى جمهورية على عبد الله صالح .

ولذلك لم يتقبل على عبد الله صالح وثيقة العهد والوفاق كمدخل لحل أزمة الصراع على السلطة لأنها تضمنت ملامح صيغة حكم برأسين أو قيادة جماعية ، وطبيعة تركيب السلطة فى صنعاء لم تكن تسمح بإجراء عملية مراجعة أساسية بهذا الحجم . كما أن على سالم البيض لم يتقبل بشكل كامل تراجع موقعه إلى نائب الرئيس ، وفضل أن يصبح الرجل الأول فى نابولى (عدن) على أن يكون الرجل الثانى فى روما (صنعاء) . ولذا عقد العليان العزم على استمرار الصراع من أجل السلطة حتى النهاية وأيا كان الثمن .

وكان من الطبيعى أن تصل الأزمة إلى النفق المظلم المتوقع بعد اشتباك قوات الطرفين فى قتال دموى ونزاع مرير حول تقاسم السلطة السياسية ، فوصل صراع القوى بينهما إلى نقطة اللاعودة . وبعد أن انتصر على عبد الله صالح واستقرت له الأمور بادر بإلغاء منصب نائب الرئيس نهائيا .

وظاهرة شخصنة السلطة وانعكاساتها على مسار الوحدة [١٤] ليست قاصرة على التجربة اليمنية ، فهى ظاهرة عامة فى عالمنا العربى ، وتذكرنا بحالة الوحدة المصرية السورية ، وإن كنا نجد أنفسنا أمام واقع مختلف وجزئى . ولكن النتيجة كانت واحدة .

ففى الوقت الذى لم تقم فى سوريا تاريخيا سلطة مركزية قاهرة متصلة إلا فى فترات استثنائية ، نجد أن هذه السلطة فى مصر قديمة راسخة فى تقاليدها منذ الفراعنة . ومع مرور القرون وتعاقب الأجيال ، اتخذت السلطة فيها تراتبا هرميا واضحا [١٥] وأدت مركزية السلطة إلى فرض هيمنة السلطة التنفيذية وانعكس ذلك فى ضعف المؤسسات السياسية . ورغم هذا التباين فى وضع ومركزية دور الزعيم فى البلدين إلا أنه سهل من اتخاذ قرار الوحدة على المستوى المصرى .

فشخصنة السلطة (المرتكزة أساسًا فى شخص عبد الناصر وقتئذ) جعلت اتخاذه قرار الوحدة سهلا على المستوى المصرى ، إلا أنه كان قرارا هشًا [١٦] لأنه لم يستند إلى قاعدة تأييد شعبية كافية وتشاور سياسى مكثف . وبعد أن تنحى شكرى القوتلى عن

السلطة (وتلقيبه بالمواطن الأول) لم يواجه عبد الناصر شخصية سورية منافسة وقادرة على أن تنازعه السلطة على نحو ما حدث فى التجربة اليمنية . فلقد كانت درجة القبول والثقة برئاسة وزعامة عبد الناصر فى دولة الوحدة عالية جدًا سياسيًا واقتربت من مستوى الإجماع الشعبى فى سوريا (١٧)، أو ظاهرة عبادة البطل / الفرد . ولكن وجود القائد الشعبى لا يغنى فى أغلب الأحيان عن وجود مؤسسات قيادية .

ومن ناحية أخرى شهدت سوريا إلى ما قبل الوحدة مع مصر ، مرحلة من الليبرالية السياسية (وإن كان قد شابها بعض القصور) أسهمت فى وجود تقليد ديمقراطى فى المشاركة وتداول السلطة السياسية . ورغم أن هذه السلطة لم تكن تعتمد على أو تتركز فى يد شخص واحد إلا أن ذلك لم يعرقل اتخاذ القرار السورى الخاص بالوحدة (١٨). فهذا القرار كان قرارا شعبيا استند إلى ثقافة سياسية وحدوية لها قواعدها الشعبية فى سوريا ، غير أن ثمة حقيقة أخرى فرضت نفسها منذ البداية ، وهى دور زعامة عبد الناصر وشخصيته الجماهيرية (CHARISMATIC) فى استقطاب أغلب فئات الشعب السورى بمختلف قابلياتها الذهنية وانتماءاتها الطبقية (لم يكن الاتجاه الاشتراكى للثورة المصرية قد تبلور بعد) ، وهو أمر لم يتوفر من قبل لأى زعيم سورى أو عربى آخر . وذهب البعض إلى حد وصف هذه الحالة أنها كانت وحدة من نوع فريد : وحدة طفرة فوقية وتحتية معا ، سلطوية وجماهيرية (١٩).

ورغم قوة شعبية عبد الناصر ، واتساع قاعدة تأييده فى سوريا ، فإنه خشى من القوى السياسية الحزبية السورية التى رفعت راية الوحدة (وفى مقدمتها حزب البعث) فعمل على استبعاد بعض عناصرها الوحدوية تباعا ، مما أفقد الوحدة جانبا من سندها الأساسى .

كما أن عبد الناصر أقام نظامًا للحكم بقيت فيه سلطة رئيس الجمهورية طاغية ، وصفها أحد الوزراء السوريين الذين شاركوا فى المجالس التنفيذية ، بأنها كانت الكلمة الفاصلة فى كل شىء ، فهو الحاكم وهو الحكم (٢٠) وتزايدت المشاكل نتيجة أساليب ممارسة السلطة والصلاحيات فيما عرف بالإقليم الشمالى (سوريا) وعدم التوفيق فى اختيار الشخصيات المناسبة للقيام بالمهام الصعبة والحساسة فى دولة الوحدة .

فوضع رئيس أى دولة يتدعم بقوة نظامه ودوره فى تعزيز شرعيته أكثر مما يحكم . فإذا

كان لكل حاكم معاونون ولكل قائد أركان حربه ، وإذا كان لكل نظام سياسى رجاله ، المؤمنون به والمدافعون عنه والموثوق بهم ، فإن حسن اختيارهم يزيد من الثقة فى هذا النظام ومن قدرته على الصمود فى مواجهة الصعاب ومختلف الأحداث والتطورات ، كما أن تغييرهم فى الوقت المناسب يثرى النظام ويجدد دماءه ويمنحه صمام أمن وقائى وذاتى يحول دون نمو المصالح الشخصية وغلبتها على المصالح العامة والكلية . ويعطى فرصة لتجدد أسلوب الحكم ويحول دون ترهله . لذا لا ينبغى أن يقتصر الأمر على الاعتماد والإفادة بمجموعة محدودة لا تتغير ، بل يجب العمل على توسيع نطاق دائرة الحكم باكتشاف عناصر جديدة خلاقة تتحمل المسئوليات قبل أن يدركها الملل والسلبية المتنامية ، وتفقد الأمل وتحتويها المقاعد الخلفية إلى الأبد ، كما أن سيطرة حزب واحد على الحكم لسنوات عديدة هو المدخل الطبيعى وأقصر طريق إلى الفساد والتحزب والعقم السياسى وتآكل الشرعية [٢٠ مكرر] .

غير أن الأنظمة التى تعتمد على سلطة رجل واحد تميل بطبيعتها إلى الاحتفاظ برجالاتها فى السلطة لفترات طويلة جدا ، لعدم توفر ثقتها فى الغير وتغليب أهل الثقة على أهل الخبرة . وأغلب هؤلاء الرجال يظلون فى مواقع السلطة لا يتركونها إلا بالمرض أو الموت . ولا يدرك قادة هذه الأنظمة أن تغيير هؤلاء الرجال فى الوقت المناسب يسمح بطرح أفكار متجددة وتحول دون انحراف السلطة وجمودها .

وفى هذا الإطار قيم أحد الباحثين فترة الوحدة بإيجاز بقوله « لقد تميز عهد الوحدة بجو عام من الاستقرار والثقة وفرتها قيادة عبد الناصر لاسيما فى السنتين الأوليين . إلا أنه منذ مطلع عام ١٩٦٠ تميز ذلك العهد بالشقاق بين عبد الناصر والبعث وبالسيطرة شبه المطلقة لمراكز قوة (عبد الحميد السراج) حكمت القطر (سورية) باسم الوحدة بأساليب غير مقبولة [٢١] . (أدت ثقة عبد الناصر فيه إلى أن أصبح السراج مسئولاً عن كافة الأجهزة الأمنية السورية ، إضافة إلى منصبه كوزير للداخلية ومشرف على أجهزة الإعلام وسكرتير عام للاتحاد القومى فى سوريا ورئيس للمؤسسة الاقتصادية) .

وقد استشعر عبد الناصر متأخرًا بضرورة تغيير الأشخاص وأهمية تخفيف قبضة أجهزة الأمن ودورها الفاعل فى حكم سوريا ، والتقليل من خطر النفوذ المتزايد للسراج ، فاستغل خلاف السراج مع عبد الحكيم عامر ليبعده عن مركز قوته فى سوريا

من خلال تعيينه فى ١٧ آب / أغسطس ١٩٦١ نائبًا لرئيس الجمهورية للشئون الداخلية ، ولكن بعد فوات الأوان ، وقد أدى ذلك إلى إضعاف قوة ودور أجهزة الأمن بشكل مفاجئ فى سوريا ، مما خلق فراغًا داخليا استثمره قادة الانفصال فى التوقيت المناسب للقيام به فى ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٦١ .

ومن هنا يرى بعض المحللين أن ظاهرة شخصنة السلطة التى تتفاقم وتتدعم فى المرحلة الحالية من تطور الوطن العربى ، تمثل العقبة الأكثر عنادًا فى وجه المشروع الوحدوى . وخلصوا إلى القول إن الديمقراطية التى تشكل نقيضًا مطلقا لشخصنة السلطة ، تشكل الطريق الأكثر مواءمة ومواتاة إلى الوحدة العربية (٢٢) .

ثالثًا : العجز عن بناء عمارة الوحدة

إن المراقب للمهرجانات الوحدوية يلاحظ أنها تبدأ عادة بالقبل والعناق ثم سرعان ما تنتهى بالشجار والتمزق . فالتفكير العربى يميل عادة إلى اعتبار مجرد التوقيع على اتفاقيات الوحدة ـ فى حد ذاته ـ هو الإنجاز الأكبر ، وسرعان ما تصطدم هذه العقلية الاستسهاليه الزائدة وتفاجأ بالمشاكل المعقدة فى التطبيق ، لأنها لم تتصور أو تتوقع أن عملية دمج نظامين سياسيين واجتماعيين مختلفين فى نظام موحد تحتاج لجهد متواصل وعمل شاق لاختيار المداخل والمراحل المناسبة لتحقيق هذا الاندماج ، واستيعاب الحساسيات وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية تدريجيًا عبر معادلات تعويضية لمن يتضرر اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا من عمليات الاندماج ، حتى يمكن تجنب انهيار البناء الوحدوى ، لاسيما فى مراحله الهشة الأولى .

وإذا انتقلنا إلى التجربة اليمنية نجد أنها مرت منذ مشروع توحيد الشطرين فى آيار / مايو ٩٠ عبر ثلاث مراحل من التشريع والإصلاح الدستورى وهى : مرحلة إنجاز الدستور الوطنى (مرحلة الإعداد للوحدة) ، ثم مرحلة المراسيم والقوانين الهادفة إلى إلغاء التمايز فى النظم الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة فى شطرى اليمن (سابقا) وقبل أن تنتهى هذه المرحلة ، جاءت مرحلة أخرى بمضمون جديد وهى «وثيقة العهد والاتفاق » التى تعد أهم وثيقة إصلاح دستورى فى اليمن منذ توحيدها ،

ولكنها بدورها لم تدخل حيز التنفيذ على الإطلاق . والتراخى فى تنفيذ هذه المراحل وضآلة الإنجاز هددا دولة الوحدة من الأساس (٢٣) .

وفى الواقع لقد اتخذت الوحدة اليمنية شكل اتفاق ثنائى ، حافظ كل طرف فيه على حق «الفيتو» ، فقد حرص كلا الطرفين على الإبقاء على مؤسساته السياسية والعسكرية .

وتعاملت القيادتان اليمنيتان مع الوحدة كما لو كانت حاصل جمع كمى بين الشطرين وليس دمجهما ، والنظر إلى السلطة السياسية فى دولة الوحدة الوليدة على أنها نوع من التقاسم على أساس الشرعية التاريخية الكامنة فى مجرد الإعلان عن الإنجاز الوحدوى فى حد ذاته . واكتشف اليمنيون أن الوحدة سهلة فى الخطاب السياسى وصعبة التحقيق على صعيد الواقع ، وأنها ليست « وحدة أزرار » (٢٤) كما توهموا . فالأقوال مهما كانت بلاغتها لا تغنى عن الأفعال .

واكتشف اليمنيون أيضًا أن وحدتهم لم تتم إلا على الورق ولم تترجم على أرض الواقع بأى صورة من الصور . فبقيت الهياكل الاجتماعية والتكوينات المؤسسية تحكمها مبادئ ونظم متباينة فى الشطرين ، وظلت النخب السياسية فى كل شطر تعمل بشكل مستقل عن الشطر الآخر ، كما بقيت أجهزة المخابرات مشطرة ، وظلت المؤسسات المدنية مقسمة . فقد ظلت مثلا شركتان للطيران إحداهما فى الشمال (اليمنية) والأخرى فى الجنوب (اليمد ا) وليس من حقها نقل ركاب من صنعاء .

ولعل الجانب الأخطر فى تراخى عملية الدمج هو أن المظلة السياسية المشتركة أصابها خرق كبير نتيجة انعدام الثقة بين العليين ، والصراع على السلطة بينهما وغياب علاقة طبيعية بين الأحزاب اليمنية الثلاثة ، الأمر الذى ترتب عليه تأخير وإرجاء عمليات الدمج فى غالبية المجالات كان أخطرها البعد العسكرى .

فرغم أن اتفاقية الوحدة قد نصت صراحة على دمج القوات المسلحة واعتبار الجيش إحدى وسائل صيانة دولة الوحدة وحمايتها ، فقد حافظ كل طرف على تشكيلاته المستقلة وعناصره القيادية المنفصلة بعقيدتها وتوجهاتها العسكرية. كما أدت لعبة التوازنات والترضيات والتوسع فى الترقيات العشوائية من جانب على عبد الله صالح إلى تزايد عدم الانضباط داخل القوات المسلحة اليمنية (٢٥).

وكتغطية شكلية للموقف تم توزيع بعض الوحدات من كلا الشطرين إلى الشطر الآخر فى إطار مستقل ومنفصل ،ودون دمجها بباقى الوحدات كنوع من الإيهام أو خداع الذات ، بأنه قد تم تنفيذ أحد مظاهر الوحدة بين الجيشين (٢٦).

وإذا رجعنا إلى الوحدة المصرية السورية نجد أنها لم تكن أفضل حالا ، فقد تمت هى الأخرى بشكل متسرع . فكل الأحداث التى رافقت عملية الوحدة أشارت إلى اندفاع سوريا نحو الوحدة مع مصر دون ترتيبات وتهيئة مسبقة كافية ، فالقيادات العامة للجيش السورى صاحبة الكلمة الفاعلة فى سوريا ، اندفعت كغيرها فى تيار الموجة القومية التى سيطرت آنذاك على سوريا بشكل عام ، بالإضافة إلى فقدانها للثقة ببعضها البعض وبالقيادة السياسية .

وقد عبر محمود رياض عن هذا الواقع بقوله « إنه خلال الحوار بين القيادتين المصرية والسورية حول طبيعة وشكل الوحدة ، كانت الأمور تتطور بسرعة غير متوقعة فى سوريا. إذ اشتدت الخلافات بين الكتل العسكرية ، ولم يجد قادة هذه الكتل حلا لمنع انشقاق الجيش السورى سوى الإسراع فى إعلان قيام الوحدة وتسليم القيادة لعبد الناصر ، ووجد عبد الناصر نفسه فجأة أمام هذا الوضع ،فلم تتح له الفرصة لمناقشة توقيت قيام الدولة الموحدة أو شكلها (٢٧). وفى تقدير البعض أن ما من أحد من الوحدويين كان مستعدًا عام ١٩٥٨ لتحمل مسئولية تأجيل قيام الوحدة ، وكان هناك خوف ضاغط على فكرة الوحدة والإمكانية المتاحة لتجسيدها بشكل لا يسمح بإطالة التحضير وإتقان التنفيذ (٢٧ مكرر).

وقد أمل هؤلاء القادة العسكريون أن يثابوا على مبادرتهم الوحدوية الجزئية وأن يكافئوا عليها . ولكن لم ينطبق حساب الحقل على حساب البيدر على نحو ما سنرى .

فإذا كان على عبد الله صالح قد نجح إلى حد كبير فى تذويب جانب هام من النخبة السياسية الجنوبية بالإغراءات المادية ، ونفذ مخطط استمالة وجذب ولاء بعض القادة العسكريين الجنوبيين بعدة أساليب وتشتيت بعض وحدات الجيش الجنوبى فى إطار سعيه لإحكام سيطرته على القطاع العسكرى ، فإن عبد الناصر تأثر بالتجارب المريرة بعد قيام الثورة فى مصر التى عانى فيها من مشاكل إبعاد العسكريين المصريين عن

العمل السياسى ، ونجح فى ذلك بجهد كبير ، إلا أنه وجد أن هذه المهمة أكثر صعوبة فى سوريا . فقد كان وضع الجيش السورى أكثر تعقيدًا ، وخلفية تدخل الضباط السوريين فى العمل السياسى بدأت بعد استقلال سوريا ببضع سنوات . ولقد كانت المخاوف الأساسية لعبد الناصر من الجيش السورى ، منبعها تجربته الشخصية . فقد قاد مع مجموعة صغيرة من الضباط ثورة ٢٣ يوليو وتمكن فى ساعة الصفر من السيطرة على الوضع والحكم بسهولة نسبية . وكان للجيش السورى سمعته فى هذا المجال ، فهو أول من صدر الانقلابات العسكرية للمنطقة (حدث أول انقلاب عسكرى فى المنطقة ما بعد الاستقلال عام ١٩٤٨ فى سوريا على يدى حسنى الزعيم) ، ومن هنا جاءت مخاوف عبد الناصر الزائدة تجاه قيادات الجيش السورى منذ البداية . لاسيما أن تجربته فى مصر توضح حرصه على سيطرته على القوات المسلحة المصرية باعتبار أن مثل تلك السيطرة هى لازمة لاغنى عنها لمن يريد إحكام السيطرة على النظام كله .

ومن هنا أدرك عبد الناصر منذ اللحظات الأولى للوحدة أن الجيش هو القوة الفاعلة الرئيسية فى سوريا . وهذا يفسر إصراره على إبعاده عن الساحة السياسية والسعى لحصره فى ثكناته . فقام بتسريح البعض ونقل البعض الآخر وهو الأكثرية إلى مصر رغم أن بعض هذه العناصر كان فى مقدمة صناع الوحدة وصاحب المصلحة الحقيقية فى حمايتها . وكان من بينهم عدد من الضباط البعثيين ، مما أدى إلى بروز الخلافات بين عبد الناصر وحزب البعث وأجنحته .

كما أن أغلب الضباط السوريين من ذوى الرتب العالية الذين نقلوا إلى مصر ، وجدوا أنفسهم خلف مكاتب خشبية فارغة وبدون سلطة أو صلاحية . وحينما كان هؤلاء يحذرون ويشكون من مثل هذه الممارسات العسكرية ، فإن التهم سريعا ما توجه لهم وتبدأ عمليات الطرد من الخدمة أو نقلهم لوزارة الخارجية أو وظائف أخرى أو إحالتهم إلى التقاعد ، وأدى ذلك إلى تناقص الثقة بين العسكريين الشماليين والجنوبيين .

يضاف إلى ذلك أن عبد الحكيم عامر ـ بعد تعيينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة ـ أعاد توزيع القوى فى الجيش السورى ، غير أن ذلك أدى إلى دعم بعض العناصر والقوى

المعادية للوحدة ، حيث تزايد وجود الضباط المعروفين بصلاتهم بهذه القوى والذين كان يطلق عليهم اسم « الضباط الشوام » أو « الدمشقيين » فى قيادات أكثر المناطق العسكرية وفى مناصب إدارية هامة ، والتى كانت تجمعهم روابط النسب والمصاهرة من ناحية والمصالح الشخصية من ناحية أخرى ، ولعل الواحدة هى بعينها نتيجة للأخرى (٢٨).

ونتيجة لأن « عامر » لم يحسن اختيار معاونيه ، فإن بعض ضباط من أركان حرب قيادته شارك فى الحركة الانفصالية (٢٨ مكرر) بعد أن فشلت أجهزة المخابرات العسكرية فى كشفهم وعجزت عن عزلهم ، وانتهت الوحدة بحركة انفصالية عسكرية هزيلة (٢٩)، كادت تكون عملية « دمشقية » ، وانعكس ذلك فى شغل خمسة ضباط دمشقيين لمواقع رئيسية فى قيادة الجيش السورى التى تكونت فى أعقاب الانفصال من عشرة أعضاء .

وقد أشار أحد الباحثين إلى مدى ارتجالية قرار الوحدة ، عندما لاحظ فى هذا الصدد أن الفترة التى مضت منذ بداية التفاوض حول الوحدة وحتى إعلانها ، استغرقت أقل من ثلاثة أشهر . ورغم أن الحديث عن هذه الوحدة كان قائما قبل التفاوض بفترة طويلة ، فلم نستطع التوصل إلى معلومات مؤكدة تشير إلى أن موضوع الوحدة قد خضع للدراسة المتعمقة بشكل كاف من جانب لجان فنية متخصصة سواء فى مصر أو سوريا . وبالتالى لم تكن تحت يدى صانع القرار فى مصر دراسات وافية حول طبيعة العقبات التى يمكن أن تواجهها الوحدة بين مصر وسوريا ، أو حتى البدائل المختلفة للأشكال الدستورية التى يمكن أن تأخذها هذه الوحدة ومزايا وعيوب كل منها (٣٠) .

وفى الواقع فإن ما وصفت به وحدة ١٩٥٨ من أنها كانت وحدة اندماجية لم يكن حقيقيًا ، فهى لم تكن وحدة بل كانت دولتين فى دولة ليس لها إلا وحدة الاسم والعلم والقائد والتمثيل الدبلوماسى ، وفيما عدا ذلك فقد ظلت الدولتان قائمتين ، ولم تكد تدخل هذه الوحدة عامها الثانى حتى بدأت تفقد إشعاعها ويتقلص تأثيرها ، وبدأت تعانى من العديد من المصاعب والمشاكل المعقدة ، كما أن البطء فى إتمام عمليات الاندماج فى مختلف القطاعات أتاح الفرصة المناسبة أمام أعداء الوحدة للعمل ضدها وللانقضاض عليها من الداخل .

ولإدراك خطورة عدم إنجاز التوحيد الشامل وحرق المراحل شكليا نذكر بما وجده الانفصاليون فى الإقليم الشمال من الجمهورية العربية المتحدة غداة الانفصال . لقد وجدوا ـ بعد قرابة أربع سنوات على قيام الوحدة ـ دولة فى الإقليم السورى تملك كل مقومات الدولة المنفصلة واقعيًا :

* ذات جيش قائم بذاته لا ينقصه سوى اعتقال عناصره الوحدوية .
* وذات عملة قائمة بذاتها ، وغطاؤها كامل فى المصرف المركزى بدمشق .
* وذات ميزانية خاصة واعتمادات مستقلة موجودة فى خزانة الإقليم الشمالى .
* وذات جهاز إدارى مستقل ومشبع بروح الإقليمية والانفصالية .
* وذات قوانين وأنظمة وأحكام خاصة بالإقليم الشمالى ومواطنيه .

ولم يكن على الانفصاليين إلا أن ينفضوا الغبار عن العلم السورى ، ويعزفوا نشيد «حماة الديار » (النشيد الوطنى السورى السابق على الوحدة) ، ويعلنوا قيام دولتهم . لقد كانت مهمة الانفصاليين جد يسيرة إذ لم يكن عليهم سوى إعلان انفصال الدولتين اللتين أبقى عليهما عدم التوحيد الشامل ، ولو تحققت وحدة الجيشين والنقدين والإدارتين فى إطار خطة عملية متدرجة لما كانت عملية الانفصال باليسر والسهولة اللتين تمت بهما[٣١] والتى طرحت نفسها فى البداية كعملية تصحيح للأخطاء الموجودة .

وقد أدرك عبد الناصر بعد الانفصال الخطأ الذى وقع فيه ، فأشار إليه فى لقاء مع الوفدين السورى والعراقى عام ١٩٦٣ لبحث إمكانيات إقامة الوحدة بين البلدان الثلاثة . عندما أوضح أنه كان يجب الاقتصار على إقامة وحدة فيدرالية بين مصر وسوريا وأن تقتصر سلطة الحكومة المركزية على السياسة الخارجية والدفاع والشئون الاقتصادية [٣٢]. وإن كنا نعتقد أن العيب فى هذه الحالة لم يكن فى تبنى المدخل الاندماجى للوحدة بقدر ما كان التردد فى تطبيقه ، فتولدت ثغرة واسعة ما بين مدخل الوحدة المعلن وواقع التجزئة الذى استمر قائماً طوال أكثر من ثلاث سنوات واستغلها أعداء الوحدة فى الداخل والخارج وسهل ذلك عملية الانفصال .

ومن هنا كان الانفصال ـ فى تقدير أحد الذين شاركوا فى صنع الوحدة ـ نتيجة

طبيعية لقيام الوحدة الاندماجية والتى كانت قفزة إلى المجهول ومخاطرة غير محسوبة ، فقد قامت على أساس من الحماس والأمانى الطيبة بعيدًا عن حقائق الحياة والأوضاع والظروف (٣٣). وكشفت وقائع الانفصال عن مدى ضعف البناء الوحدوى الذى أقيم وفقا لنموذج الهرم المقلوب، بنيت قمته قبل وضع الأساس القوى لقاعدته فانهار البناء .

رابعًا : عدم تحقق مكاسب اقتصادية ملموسة

لاشك أن اتجاه على سالم البيض نحو الانفصال استند فيما استند إليه ، إلى تزايد حالة عدم الرضا لدى الجنوبيين بسبب النتائج السلبية الاقتصادية التى ترتبت على قيام الوحدة .

وبعيدًا عن الاعتبارات السياسية ، فإن المواطن اليمنى وبصفة خاصة الجنوبى الذى ساند الوحدة فى البداية كان يتصور أنها ستعود عليه فى النهاية بعائدين اقتصادى واجتماعى ، أو على أضعف الإيمان أن تحافظ على مستواه الاجتماعى الاقتصادى الذى كان سائدًا قبل الوحدة .

إلا أنه بجانب حوادث اغتيال العديد من القيادات العدنية لم تجد المطالبة باتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة عدن لدورها كعاصمة اقتصادية والكف عن تمييز المسئولين الشماليين بالمنافع الاقتصادية والنفوذ السياسى والانتقال تدريجيًا بالنظام الجنوبى القائم على توفير بعض الرعاية الاجتماعية إلى نظام من غير كلفة اجتماعية ، كما زادت السيطرة الشمالية على مرافق الجنوب تدريجيًا .

كما أمل الجنوبيون أن تحل الزراعة فى الشمال كل مشاكل الجنوب الغذائية أو بعضها، إلا أنهم اكتشفوا أن الشمال لا يملك شيئًا أفضل ليقدمه ، فى الوقت الذى كان يسهم فيه الجنوبيون بالنصيب الأوفر فى موازنة دولة الوحدة حيث كان حجم مشاركتهم فيها يصل لنحو ثلثى هذه الموازنة .

إضافة لذلك فقد أدت الأزمة السياسية إلى تفاقم التدهور فى الاقتصاد اليمنى ولم تلتفت دولة الوحدة إلى الاهتمام بشكل كاف ، بمعالجة الاختلالات الاقتصادية وانشغل أقطابها بالنزاعات الشخصية على السلطة والنفوذ .

كما أنفق النظام بوفرة فى الشمال وأهملت المحافظات الجنوبية وتحولت عدن إلى مدينة ثانوية وانخفض مستوى الخدمات العامة فيها وقل الأمان الاجتماعى ، وخسرت المرأة فى الجنوب مكاسب هامة كان يضمنها قانون الأسرة (من ذلك أن اليمن الشمالى لا يزال يقر تعدد الزوجات على نطاق واسع ، وهو أمر تم العدول عنه فى اليمن الجنوبى) .

وإجمالا لم تنعكس الوحدة إيجابيا على الوضع الاقتصادى ، وتزايدت البطالة وارتفعت أسعار السلع الضرورية ، مما انعكس بدوره سلبيا على درجة التأييد السياسى من المواطنين فى الجنوب لنظام الوحدة .

ومن ناحية أخرى ، أدت المتغيرات الاقتصادية إلى نتائج سلبية ، فقد أضاف ظهور خريطة نفطية جديدة فى الجنوب بعدا آخرا لتشجيع الانفصال ، وجعلت كل طرف يعيد النظر فى حساباته الوحدوية . فاكتشاف احتياطى نفطى كبير فى منطقة حضرموت الجنوبية القليلة السكان يفوق الاحتياطى الموجود فى الشمال ، وانتماء على سالم البيض وأغلب رفاقه لهذه المنطقة ، أدى إلى تعزيز مطالبتهم بتوزيع أكثر عدلا للثروة والسلطة بين الشمال والجنوب . وأصبح القادة الجنوبيون يرون أنه من الممكن مواجهة مشكلة إعادة بناء الدولة الحديثة بتفاؤل أكبر ، وباستقلالية عن الشمال ، من دون خوف من الدخول من جديد فى المأزق المادى الذى واجهوه من قبل . كما أن الاكتشافات البترولية الجديدة دفعت المواطن اليمنى العادى للتساؤل عن أسباب تدهور وضعه المعيشى فى وقت زادت فيه آماله وتوقعاته ـ مع هذه الاكتشافات ـ أن يرتفع مستواه .

يضاف إلى ذلك أنه بعد أشهر قليلة من قيام الوحدة اليمنية اندلعت حرب الخليج الثانية وانهار مجلس التعاون العربى الذى كان اليمن عضوا فيه . ونتيجة لوقوف اليمن إلى جانب العراق ، عاد الآلاف من العمال اليمنيين العاملين بدول الخليج العربية إلى بلدهم مما وجه ضربة قاسية للاقتصاد اليمنى وأضافوا مزيدا من الأعباء الاقتصادية (اعتبر البعض الحرب الأهلية اليمنية امتدادا لحرب الخليج الثانية وتصفية لاحقة لحساباتها) .

وعلى مستوى تجربة الوحدة المصرية السورية كان من الطبيعى بعد أن تحققت للشعب السورى أغلى أمنية إليه وهى الوحدة والاستقرار ، أن يتطلع إلى حياة أفضل ، وكان ذلك يستدعى وجود نظام حكم يعاونه على حل مشاكله أو على الأقل لا يعتبر

معوقا لحل هذه المشاكل . وكان النظام السليم يفرض أن يكون الحكم المحلى فى كل قطر له السلطة الكاملة لمواجهة مشاكله الداخلية . وقد حاول عبد الناصر معالجة هذه المشكلة ، فأصدر قرارا فى ٧ أكتوبر ١٩٥٨ بتشكيل حكومة مركزية ومجلسين تنفيذيين فى الإقليمين المصرى والسورى ، واحتفظ عبد الناصر برئاسة الحكومة المركزية . وكان التعديل الجديد يبدو مثاليا ، إلا أنه فى التطبيق تداخلت المسئوليات والصلاحيات بين الحكومة المركزية والمجالس التنفيذية ، مما تسبب فى عديد من الارتباكات والأخطاء وخاصة فى سوريا [٣٤]. فعدم تحديد اختصاصات وصلاحيات الوزراء السوريين وإعطاء زملائهم المصريين صلاحيات أوسع وحصر أغلب صلاحيات الشئون الخارجية والعسكرية بين عناصر مصرية أدى إلى تولد الشعور لدى بعض السوريين ، بأن هذه الإجراءات اتخذت شكلا من أشكال الضم أو التمصير بدلا من الوحدة [٣٥] .

ومن ناحية أخرى تمت عدة خطوات لتحقيق التناغم بين النظام الاقتصادى الاجتماعى فى مصر وبين مثيله فى سوريا . لكن هذه الخطوات تمت بشكل متسرع ومرتجل ، ولم تأخذ فى اعتبارها تباين الواقع الخاص لكل من البلدين ، كما شاب التطبيق قصور كبير [٣٦] .

ولكن الأهم من كل ما تقدم ، نجد أن تبنى صيغة الوحدة الاندماجية (الفورية) أدى إلى عدم مراعاة الفروق المحلية بين دولتى الوحدة ، واتباع نظرة واحدة فى تطبيق نفس القوانين الاقتصادية فى الإقليمين .

من ذلك مثلا تطبيق القانون المصرى للإصلاح الزراعى على سوريا عام ١٩٥٨ ، رغم اختلاف الأوضاع الزراعية بين البلدين ، فقد كان فى سوريا ما يقرب من ١٤ مليون فدان قابلة للزراعة ، وعدد السكان حوالى أربعة ملايين فى ذلك الوقت ، بينما أرض مصر الزراعية لم تكن تتجاوز ٦ ملايين فدان ، وعدد السكان حوالى ٢٤ مليون نسمة . كما أن كبار الملاك الزراع السوريين كانوا يشكلون برجوازية وطنية ويختلفون عن طبقة الإقطاع الزراعى فى مصر .

وكانت معظم الأراضى الزراعية فى سوريا ترويها الأمطار بعكس مصر. وبالرغم من أنه عند تطبيق الإصلاح الزراعى فى سوريا الذى وصفه البعض بأنه « جرى باعتدال فى

معظمه » [٣٧] تمت مراعاة مشكلة الأراضى التى يتم ريها عن طريق الأمطار ، إلا أن استياء كبار الزراع من القانون انصب على الوحدة [٣٨].

كما تآمرت الطبيعة مع أعداء الوحدة ، فشهدت سوريا أزمة لم تكن من صنع البشر. فابتداء من شتاء ١٩٥٨ / ١٩٥٩ عانت سوريا ولمدة سنوات من الجفاف، وكان معدل الإنتاج للدونم الواحد من القمح ١٩٥٨ (٩٠ كيلوجرام) انخفض عام ١٩٥٩ إلى (٣٥ كيلوجرام) وفى عام ١٩٦٠ وصل إلى ٤٣ كيلو جرام ثم عاد لينخفض من جديد إلى ٣٦ كيلوجرام عام ١٩٦١ [٣٩].

فضلاً عن أن مد نطاق التأميم والأنظمة الاشتراكية التى كانت مطبقة فى مصر إلى سوريا ، رغم اختلاف أوضاع سوريا الاقتصادية والاجتماعية عن أوضاع مصر ، وهى إذا كانت قد تمت بسهولة فى مصر ولم تلق مقاومة تذكر ، إلا أنها فى سوريا حيث القطاع الخاص القوى والشركات الكبرى ، أثرت على عدد من أصحاب المصالح ، ولم يتقبلوا تلك القرارات بسهولة ، وتصاعدت بعد فترة مقاومتهم لها [٣٩ مكرر]، مما زاد من عدد الناقمين على الوحدة فى الطبقات البرجوازية الكبرى والوسطى ، دون أن تكسب الفلاحين والعمال الذين لم يتمكنوا من الاستفادة منها فى الفترة القصيرة التى طبقت فيها[٤٠]. وكان الأمر يتطلب تطبيق مدخل تدريجى مرحلى بالنسبة للإقليم السورى ، يراعى التباين الواسع والاختلافات فى تركيبتيه الاجتماعية والاقتصادية عن الإقليم المصرى فى ذلك الوقت .

ويشير البعض فى هذا المجال إلى أن عبد الناصر تمسك بتطبيق الوحدة الاندماجية التامة فى شئون داخلية كانت تتطلب مراعاة الفروق المحلية النسبية بين مصر وسوريا ، كالشئون التعليمية ، بينما أهمل تطبيقها فى ميادين هامة لم تكن تتطلب هذه المراعاة من جهة ، وكان التساهل فى تطبيقها فعليا يشكل خطرا على مستقبل الوحدة ونظامها من جهة أخرى ، وأهم هذه الميادين هى النقد والإدارة والجيش [٤١].

إضافة لذلك ، وكما يلاحظ أحد الباحثين ، فإنه لكى تصبح أى وحدة أو تجمع قابلاً للاستمرار والحياة ، لابد من توفر عوامل مساعدة لإحداث التوازن وتعويض التفاوت فى علاقات القوى ، بأن يكون الطرف الأقوى نسبيا (أى مصر) قادرًا على

الاستمرار فى تحمل أعباء وتبعات وتضحيات العلاقة الثنائية غير المتكافئة ، ويعتقد هذا الباحث أن مصر مارست دورها كقاعدة قادرة على أن تضحى بجانب من مواردها فى قيادتها للعملية الوحدوية واستمرارها ، ولكن نظرا لتزايد هذه الأعباء بالنسبة لبلد غير غنى كمصر ، فإنها لم تستطع فى أواسط عام ١٩٦١ متابعة تحملها تضحيات إضافية لدعم الإقليم الشمالى (السورى) [٤١ مكرر].

خلاصة القول إن الوحدتين افتقدتا الدراسة المتعمقة المسبقة للبعد الاقتصادى ودوره الهام والأساسى فى البناء الوحدوى ، مما جعل هذا البناء يقام على عامود ارتكاز أو ساق واحد (المضمون السياسى) وغاب عنه العامود الأساسى الثانى أو الساق الثانية (المصالح الاقتصادية) . إلا أن البعض يرى - عن حق - أن « الأساس الموضوعى الاقتصادى للوحدة » وإن كان يمثل ثغرة نفذ من خلالها الانفصال - لاسيما فى حالة - سوريا ، إلا أنه لم يكن السبب الحقيقى وراء الانفصال ، فالقوى المعادية للوحدة داخليًا وخارجيًا هى التى كانت الموجه الرئيسى له [٤٢]. (وهو ما سنوضحه فى البند سادسًا).

خامسًا : اللجوء للقوة كوسيلة للإبقاء على الوحدة

لقد أسهم القرار الذى اتخذته القيادة اليمنية الجنوبية بإعلان الانفصال ، وتشكيل دولة اليمن الجنوبية المستقلة من جديد تحت اسم جمهورية اليمن الديموقراطية فى إضفاء أبعاد جديدة على الأزمة اليمنية انتقل بها من ساحة الدبلوماسية لتدور معركة من نوع آخر يسعى فيها كل طرف إلى كسب التأييدين السياسيين الإقليمى والدولى إلى جانبه .

وقد وقع القادة الجنوبيون فى فخ نصبوه لأنفسهم . فقد بالغوا فى تقدير قوتهم العسكرية النسبية (وهو عنصر متغير) وتركزت جهودهم خلال عدة أسابيع فى الحصول على دعم سياسى معنوى ، وهو محاولة انتزاع اعتراف بعض الدول بجمهوريتهم بحيث يصبح الانفصال أمرًا واقعًا ، يدفع قادة صنعاء إلى التراجع عن محاولة تغييره . وتأخروا كثيرًا فى إعلان قيام دولتهم ، فأفقدهم ذلك وقتا ثمينا . ولم تنل عدن سوى وعود غير معلنة من بعض الدول ، وهى وعود دبلوماسية لا قيمة فعلية لها

أو تأثير حاسم على علاقات القوى العسكرية بين الجنوب والشمال ، والتى مالت فى النهاية لصالح الشماليين ، لاسيما بعد أن استثمروا إلى أبعد مدى نقطة الضعف الرئيسية لعدن بقيام القوات الشمالية بالسيطرة على محطات ضخ المياه والكهرباء فيها .

وقد شجع ذلك الرئيس على عبد الله صالح ، على اللجوء إلى الآلة العسكرية لحسم الأمور بالقوة فى مواجهة ما أسماه « محاولة تمرد تقوده جماعة معزولة على شرعية الدولة الواحدة ولإعادة الجنوب إلى عصمة الدولة المركزية ولو عسكريا » .

ولاشك أن إعلان الانفصال أمر سيىء وضار بالمصالح اليمنية . وإذا كان البعض يشبه الوحدة اليمنية بالزواج الكاثوليكى الذى يمنع الطلاق فيه ، لكنه كان زواجا غير سعيد ، كان ينبغى أن تحل مشاكله بطريقة سلمية واعية فى إطار الأسرة الواحدة ، فليس بروح الانتقام تبنى الوحدة اليمنية وتصان . وانتصار اليمنى على اليمنى عسكريا ليس انتصارا ، بل هو أسوأ من الهزيمة ، وتعبير عن مهزلة الأخوة الأعداء وتمزيق للوشائج الإنسانية بينهم (أعلنت الحكومة اليمنية أن خسائر الحرب بلغت أحد عشر مليار دولار وهو رقم ضخم بالنسبة لوضع الاقتصادى اليمنى) .

وإذا رجعنا إلى تجربة الوحدة المصرية السورية ، نجد أنه تم تبنى موقف مختلف تماما فى مواجهة حركة الانفصال عام ١٩٦١ . فرغم افتقاد الحركة الانفصالية للتأييد الشعبى الكافى فإن عبد الناصر فضل عدم اللجوء للقوة فى مواجهتها لاستعادة هذه الوحدة ، ولقد كان بإمكانه فى تلك الفترة ، التى امتلك فيها أفئدة العرب ، أن يواجه الحركة الانفصالية بالدبابة والمدفع استنادًا لمشروعية ذلك دستوريا ودوليا ، ولكن الرجل أحس بمسئوليتيه الوطنية والتاريخية ، وحسب بدقة ما ستئول إليه الأوضاع إذا لجأ إلى أسلوب القوة لحماية دولة الوحدة .

وبطبيعة الحال فإن المقارنة بين التجربتين لا تكتمل إلا بمقارنة وضعهما الجغرافى على الخريطة . فالاتصال الجغرافى بين شطرى اليمن كان بلاشك عاملاً مشجعا ومغريا لقادة صنعاء للجوء للخيار العسكرى . بعكس حالة الجمهورية العربية المتحدة ، فالفاصل الجغرافى الأرضى الطويل بين الإقليمين ووجود إسرائيل فى قلب هذا الفاصل عاقا الاتصال الأرضى المباشر بين الإقليمين وجعلاه فى أضيق نطاق ، وربما صعبا من

إمكانيات التدخل العسكرى ، وزادا من حساب المخاطر والمحاذير فى تقييم عبد الناصر للموقف وسبل مواجهته .

ولسنا هنا بصدد محاولة تفسير السياسة بالجغرافية مع ترابطهما ، ولكننا نعتقد أن الانفصال الجغرافى فى حالة الجمهورية العربية المتحدة لعب بلاشك دوره فى التراجع عن قرار حسم الانفصال عسكريا ، وهذا الفاصل الجغرافى فى حالة الوحدة المصرية السورية فرض ضوابط وكوابح لم تكن قائمة بالنسبة لصانع القرار فى صنعاء ، (كان عبد الناصر قد أرسل بعض قوات الصاعقة وتم إسقاطها فعلاً فى اللاذقية على أمل أن تشكل مع حاميتها التى كانت ذات ولاء وحدوى ، نقطة تجمع وإسناد لمختلف القوى الوحدوية ، فى مواجهة قادة الانقلاب فى دمشق ، إلا أنه أمر قائدها بالاستسلام)(٤٢مكرر) .

ولاشك أن الأمر مازال يحتاج لمزيد من البحث والاستقصاء عن أسباب تراجع عبد الناصر عن استخدام القوة العسكرية . والسؤال الافتراضى الذى مازال مطروحا هو أنه هل لو كانت سوريا جغرافيا ، بالنسبة لمصر ، ليبيا أو السودان هل كان عبد الناصر اتخذ قرارًا مغايرًا فى مواجهة الانفصال ؟ بطبيعة الحال أيا كانت الإجابة على هذا السؤال فإنه يحتاج لدراسة خاصة تخرج عن إطار موضوعنا الحالى ولا يتسع لها حيزه المحدود (٤٣)، إلا أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى تقرير البعض بأن عملية الانفصال ما كانت لتتم لولا تردد عبد الناصر الناجم عن تقييمه المبالغ فيه أن عملية قمع الانفصال يمكن أن تحمل معها اقتتالا مصريا سوريا ، ولولا هذا التردد لتم تصفية الانقلاب بخسائر لا تكاد تذكر ، ويستندون فى هذا التقييم ، إلى أن أغلبية الشعب السورى كانت ضد الانفصال ، وكان مزاج الجيش السورى بصفة عامة أقرب إلى مزاج الجماهير السورية منه إلى مزاج بعض أفراد النخبة السورية التى تعاطف بعضها مع الانفصال .

وأيا كانت تفسيرات موقف عبد الناصر فإن بعض المفكرين القوميين يلومونه لتراجعه عن استخدام القوة فى مواجهة حركة الانفصال مستندين إلى أن الوحدة أشبه بعمليات (الولادة الصعبة أو المتعسرة) يجب أن تعمد بقليل من الدماء وكثير من الألم ويعززون وجهة نظرهم بشواهد تاريخية . ومن ذلك إنه حينما اندلعت حرب الانفصال

الشهيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية أصدر الرئيس لنكولن أمرا بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٨٦١ بفرض الحصار على الولايات الجنوبية المنفصلة عن الاتحاد ، ثم قاد الجيش وضمها عنوه إليه .

ولكن إذا كان ذلك ممكنا ومسموحا به فى الماضى ، فإن المجتمع الدولى لم يعد يتقبل مثل هذا الأسلوب . بالإضافة إلى اعتماد هذا الموقف على الظروف الدولية وما يحدثه هذا الإنفصال أو هذه الوحدة من انعكاسات وتداعيات على علاقات القوى فى المنطقة ، لاسيما مواقف دول الجوار الجغرافى ، فضلا عن رؤية القوى الكبرى لمصالحها فى إطار قيام هذه الوحدة أو تشجيع الانفصال .

ومن هنا فإن تراجع عبد الناصر عن استخدام القوة ، مكنه من تجنب احتمال نشوب حرب أهلية محتملة بين شركاء دولة الوحدة بتحريض ودعم من القوى الخارجية ، كان من الممكن أن تترك آثارًا نفسية مؤلمة فى نفوس الشعبين لعقود طويلة ، وتفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات تدخلات أجنبية لتوسيع الصراع فى المنطقة وبلقنتها (٤٤).

وقد بادر عبد الناصر إلى الاعتراف بالكيان السورى المستقل فى خطابه الشهير الذى ألقاه يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٦١ ، وأوضح فيه أنه حريص على أن تبقى سوريا عربية ، وليس هاما أن تبقى إقليما شماليا . فحسم الموقف وجمد بذلك باقى التداعيات التى كان من الممكن أن تنجم عن مواجهة الانفصال بالقوة .

وأيا كان اختلاف الملابسات وتباين الظروف فى التجربتين ، فإن البعض يرى بحق أن خطوة الانفصال تثير قضايا سياسية وفكرية من أبرزها المسئولية التاريخية عن الانفصال ، ومدى حق الطرف الذى دخل برضائه الكامل أن ينسحب منها حين يثبت عدم جدواها ، وأسس الشرعية التى تستند إليها قيادة دولة الوحدة ذاتها (٤٥).

ومن هنا فإن دراسة التجربتين تدفعنا إلى تبنى الرأى القائل بأنه إذا كان هدف الوحدة هو بناء القوة ، فإن الحرب من أجل الوحدة لا يمكن أن تصنع قوة بأى مقياس، بل سوف تؤدى إلى ضعف يحتاج الاستشفاء منه إلى سنوات وسنوات . فالتجارب الوحدوية لابد أن تقوم على الشرعية السياسية القائمة على فكرة القبول والرضا، بالإضافة إلى الشرعية القانونية والدستورية (٤٦).

سادسًا : دور العامل الخارجى

لعب العاملان الإقليمى والدولى ـ كما هو معروف ـ دورًا فاعلاً فى تشجيع الانفصال فى تجربة الجمهورية العربية المتحدة . فقد تلاقت مصالح الانفصاليين مع مصالح بعض الأطراف الإقليمية العربية وغير العربية فضلا عن سعى بعض القوى الدولية لإسقاط هذه الوحدة بأى ثمن . ولذا فإنه بمجرد إعلان قادة الانقلاب عن انفصال سوريا بادرت عدة دول عربية وأجنبية بالاعتراف بذلك وأثبتت الوثائق والأحداث وجود دور خارجى فاعل فى التهيئة لهذا الانفصال والتحريض النشط عليه (٤٧) .

أما فى حالة الجمهورية اليمنية فنلاحظ أن دورى العاملين الإقليمى والدولى لم يكونا موجودين بنفس الثقل والقوة فى تحريك انفصال الجنوب ، بل على العكس فإذا كانت بعض دول الجوار قد لعبت دورًا فى دعم الجنوبيين (تدلل بعض المصادر على هذا الدعم مثلا باستخدام الجنوبيين لقاذفات ميج ٢٩ لم تكن بحوزتهم من قبل) ، فإن البعد الدولى فى هذه الوحدة ، لعب دورًا معاكسا أسهم فى إحباط الانفصال .

ورغم أن الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة هى السابعة من نوعها منذ ١٩٦٢ ، فإنها تعتبر الأولى التى تقع خارج نطاق الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وكجزء من الصراع بين النفوذ « السوفيتى » الأمريكى فى العالم الثالث ، وساعد هذا المناخ على تحجيم دور الأطراف الخارجية نسبيا فى مسار تجربة الوحدة اليمنية .

فلقد لاقت الوحدة اليمنية عند إعلانها بصفة عامة ترحيبا نسبيا من عدد من الأطراف الإقليمية والقوى الدولية . وإذا كانت بعض الأطراف الإقليمية قد أبدت تحفظها منذ البداية على الوحدة اليمنية انطلاقا من حساباتها واعتباراتها الخاصة ومشاكلها الحدودية مع اليمن الموحد ، وخشيت قوى أخرى من قيام كيان بشرى كبير فى هذه المنطقة الاستراتيجية ، ناهيك عن بدايات لتجربة شبه ديموقراطية أقلقت بعض الأنظمة ، أضف إلى ذلك أن ثمة حسابات إقليمية لم تصف بعد مع القيادة فى صنعاء لموقفها فى مساندة العراق فى عملية غزو الكويت (٤٨)، إلا أن أغلب المخاوف الإقليمية والدولية من قيام دولة يمنية موحدة ، أمكن بشكل أو بآخر احتواؤها نسبيا ، باعتبار أن الدولة الموحدة ستكون أكثر حرصا على الاستقرار الإقليمى وعلاقات حسن الجوار .

وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن مع ذلك القول إن الموقف الإقليمى كان محيدًا إلى حد كبير ، سواء بالنسبة لمرحلة تحقيق الوحدة اليمنية أو بعد قيامها أو خلال محاولة الانفصال ، ولكن المواقف الإقليمية الدولية غير المرحبة والتى تصاعدت إلى حد العداء السافر فى التعامل مع تجربة الوحدة المصرية السورية منذ بدايتها(٤٩) ، لم تواجه تجربة الوحدة اليمنية بنفس الدرجة من العداء ، ويعود ذلك إلى اختلاف ظروف وملابسات قيام كل من الوحدتين وتباين إطاريهما الأمنى والسياسى والأقليمى والدولى .

فالوحدة اليمنية جاءت فى لحظة تاريخية معينة التقت فيها إرادة إقامة هذه الوحدة مع مصالح بعض القوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية فى الإبقاء على هذه الوحدة ، فانبثق عن ذلك قبول دولى بإقامتها لعدد من الأسباب فى مقدمتها :

١ ـ إن الوحدة اليمنية لم تنبثق عن دعوة لوحدة شاملة لشبه الجزيرة العربية ، بل اقتصر طموحها على تحقيق وحدة شطرى اليمن فقط .

٢ ـ إن الإبقاء على هذه الوحدة يساهم ـ فى تقدير بعض القوى ـ فى تحقيق الاستقرار والتوازن فى شبه الجزيرة العربية وخدمة المصالح الأمريكية أكثر مما يخدمها الانفصال .

٣ ـ إن استمرارها ـ حتى ولو بالقوة ـ يمكن من تصفية وتذويب ما تبقى من النظام الماركسى الذى كان سائدًا فى الجنوب وتصفية إحدى بقايا مرحلة الحرب الباردة .

٤ ـ كما أنه بعد اكتشاف النفط فى أراضى الجنوب ، وبكميات اقتصادية أصبحت الوحدة عاملاً مغريا أمام الجميع ، بما فى ذلك شركات النفط الأجنبية التى رأت فى الوحدة اليمنية وحدة نفطية تصون مصالحها المشتركة ، وتجنبها نزاعات السيادات المتداخلة لحقول النفط ، كما تتيح اتباع نظام واحد يؤمن لها حقوق الاستثمار الآمن لهذه الثروات .

٥ ـ استمرار دعم بداية « التوجه الديموقراطى » فى اليمن الذى استثمرت فيه عدة مؤسسات أمريكية ورعت أول تجربة للانتخابات الحرة فيه .

وإذا كانت الولايات المتحدة قد لعبت دوراً هاما فى تشجيع انهيار الوحدة المصرية السورية وتبنت موقفا عدائيا معلنا تجاهها ، كما اعترف الاتحاد السوفيتى وقتئذ بالانفصال إثر إعلانه ، فإنه بالمقابل اختفى دور روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتى سابقا) . كما كان الموقف الأمريكى من الوحدة اليمنية مختلفا وله دوره الفاعل فى عدم نجاح جهود انفصال الجنوب . فقد صدر عن الولايات المتحدة (القوة العظمى) العديد من التصريحات غير المسبوقة ، تؤكد حرصها على إنقاذ هذه الوحدة وضرورة استمرارها . وتفسير ذلك أن اليمن لم يكن يحتل أولوية متقدمة فى قائمة المصالح والاهتمامات الأمريكية إلا من زاوية تأثير ما قد يحدث من تطورات باليمن ويكون لها تداعيات سلبية على استقرار وأمن منطقة شبه الجزيرة العربية والمصالح الأمريكية فيها(٥٠). ومن هذا المنظور شكلت الحرب الأهلية اليمنية خطر احتمال أن يؤدى إعادة «التشطير» اليمنى إلى انشطارات منفلتة قبلية ومناطقية ومذهبية تهدد الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة وتوسيع نطاق حرب اليمن لتمتد إلى مناطق جوارها الجغرافى الذى يتركز فيه جوهر المصالح الأمريكية الرئيسية . ولذلك لم تكن الولايات المتحدة مستعدة ـ وقتئذ ـ للتورط كطرف فى نزاع عسكرى داخلى يمكن أن يعصف باليمن ويجعل منه حاله أكثر تعقيدًا ودموية مما شهدته الصومال (التى تورطت فيها) ويوغوسلافيا السابقة . كل ذلك وغيره جعل مبدأ التدخل خياراً غير مثالى (٥٠ مكرر) كما أن استمرار الأزمة اليمنية واتساع نطاقها كانا سيحملان معهما مخاطر إشغال المنطقة عن قضية أساسية توليها الولايات المتحدة الاهتمام الأول وهى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط .

وقد أدى افتقار القادة الجنوبيين إلى الاعتراف الخارجى باليمن الجنوبى بعد إعلان انفصاله إلى انسداد الأفق السياسى أمامهم ، لأن هذا الاعتراف لو كان قد تم كان سيجعل الهجوم الشمالى غزوا واحتلالا لا تستقيم الأمور إلا بخروجهما من أرض الجنوب . وفى المقابل أدرك الشماليون أن موقف واشنطن هو الذى حجب الاعتراف بالجنوب وليس أى شىء آخر . ولو كان الموقف الأمريكى مختلفا لتبدلت الصورتان السياسية والميدانية بدرجة كبيرة إن لم يكن بصورة كاملة . وبطبيعة الحال فإن الموقف الأمريكى فى هذا الشأن ارتبط بالرؤية الأمريكية لمصالحها فى منطقة الخليج التى عبرت عنها مداولات مجلس الأمن القومى الأمريكى (٥١) .

وإذا ما نظرنا إلى الوراء واستعدنا بالمقابل تجربة الوحدة المصرية السورية ، نجد أن اختلاف ظروفها وطموحاتها وتباين المعطيات والملابسات الدولية التى أحاطت بها ، مقارنة بالتجربة اليمنية ، أسهما فى اختلاف النتائج فى الحالتين فتحقق الانفصال فى الأولى وأسهما فى إحباطه فى الثانية .

فالوحدة المصرية السورية استندت إلى دعوة القومية العربية وأيديولوجيتها وفى إطار أملها فى تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، بينما كانت الوحدة اليمنية تلقائية انحصر طموحها فى إعادة الوحدة بين الشعب اليمنى فى الشطرين . وصاحبت أو كانت من نتائج انتهاء الاستقطاب الدولى ، ولم تتحول الوحدة اليمنية إلى قاعدة للدعوة إلى الوحدة العربية الاندماجية الشاملة .

كما أن الوحدة المصرية السورية كانت أول تجربة وحدوية فى تاريخ العرب الحديث ، وكانت وليدة ونتاج التيار الذى نشأ فى إطار الصدام مع القوى الاستعمارية والربط بين الدعوة القومية وبين المطالبة بالاستقلال ، فضلاً عن الدعوة لحشد الإمكانات المشتركة لمواجهة إسرائيل . وتبلور هذا التيار فى حركات سياسية ذات تطلعات وحدوية قومية فى إطار الدعوة لبعث الأمة العربية والتبشير بالوحدة [٥٢] وبتحقيق الوحدة المصرية السورية « تغيرت خريطة الشرق الأوسط ، بغير إرادة الذين تحكموا طويلا فى هذه المنطقة » [٥٣] .

ولذا لم يكن من المستغرب أن تتعرض تجربة الوحدة المصرية السورية لضغوط خارجية عنيفة والتقت مصالح وأهداف عدد من القوى الإقليمية والدولية على إفشالها بأى ثمن . وإذا كان انفصال سوريا قد حقق مصالح هذه القوى ، نجد على العكس أن احتمالات انفصال جنوب اليمن هددت بعض هذه المصالح ، ومكن الموقف الأمريكى المعارض للانفصال من ترجيح كفة على عبد الله صالح فى هذا الصراع وحسم الموقف لصالحه [٥٤] .

وإذا كانت تجربة الوحدة المصرية السورية قد انتهت بانفصال الإقليم الشمالى (سوريا) ، بينما لم تنجح محاولة انفصال الشطر الجنوبى عن الدولة اليمنية الموحدة ، فإن السؤال المطروح هو مدى تأثير أسلوب استخدام القوة فى مواجهة هذه المحاولة على

مستقبل الوحدة اليمنية واستقرارها ، وقد خلص شارلس دنبار السفير الأمريكى السابق فى اليمن (١٩٨٨ ـ ١٩٩١) بتقييم فى هذا الشأن أهم ما تضمنه :

(أ) إن الحرب الأهلية اليمنية قد أتاحت فرصة ذهبية لزعماء القبائل لمحاولة استرداد بعض نفوذهم السياسى السابق ، إلا أن هذه الحرب أوضحت بالمقابل أن قدرة هؤلاء الزعماء على القيام بدور حاسم فى السياسات الوطنية الداخلية مستمرة فى الانحسار ، طالما حافظت الحكومة اليمنية على نمو دوريها الاقتصادى والعسكرى ، كما أن انتصار صنعاء فى حرب الوحدة عزز من قدرة نظام على عبد الله صالح فى التعامل المستقبلى مع هذه القبائل .

(ب) إن التحدى الثانى لنظام على عبد الله صالح يتمثل فى الحركة الإسلامية وقطبها «التجمع اليمنى للإصلاح » والذى كان الحليف الطبيعى لعلى عبد الله صالح خلال صراعه مع قادة الجنوب . . وظاهريا فإن هذه الحركة تشكل قوة لا يستهان بها ، غير أنها لا تبدو ـ فى تقديره ـ قادرة على فرض أجندة إسلامية راديكالية فى اليمن فى المدى القصير لعدة أسباب (٥٥).

(وكما أوضح أحد المحللين السياسيين للوضع اليمنى الداخلى « فإن لحزب التجمع اليمنى للإصلاح رؤياه فى كيفية إدارة شئون الحياة اليومية للشعب اليمـنى ، من موقع الحليف « المنتصر » ومن موقعه باعتباره الحزب الثانى المشـارك فى تحالف السلطة (الثنائى) ، يحـاول فرض الكثير من السلوكيات على الآخـرين ، ويشعر الكثيرون أنهـم لا يستطيعون إدارة حوار ناجح معه ، بل ويشعـرون بالمقابل ، بنوع من نزعة الهيمنـة التى يعمل هذا الحزب على فرضها ، والتى يمكن ـ فى تقديره ـ أن تشكل تهديدًا فى المستقبل للديمقراطية التعددية »(٥٦).

(جـ) من المستبعد تجدد محاولة انفصال الجنوب فى المديين القريب المنظور والمتوسط ، لتفتت القيادة الجنوبية السابقة إلى عدد من الأجنحة المتعارضة ، ولذا لن تنجح عناصر هذه القيادة الممزقة الموجودة فى المنفى ، فى بناء قاعدة شعبية فعالة مؤيدة لهم فى المدى القريب ، كما أن أغلب دول المحيط الجغرافى غير متحمسة لتقديم

دعم فعال لقيادات المنفى ، ناهيك عن معارضة الولايات المتحدة (القوة العظمى) لمثل هذا التوجه . وستتناقص احتمالات الانفصال إذا ما نجح على عبد الله صالح ، بعد أن حصل على شرعية جديدة ، فى حسن استثمار هذه الفرصة فى تحقيق المصالحة الوطنية فى أقرب فرصة . كما أن قوة التأييد الشعبى للوحدة رغم كل ما حدث ستقلل من فرص إنعاش الحركة الانفصالية فى المدى المتوسط ، ولكن إذا حدث مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فإن ذلك قد يخلق فرصة أكبر لقوى الانفصال مستقبلا وبروز قيادة انفصالية جديدة تسعى لإزعاج نظام على عبد الله صالح (٥٧).

(د) كما أنه من غير المحتمل أن يقدم الرئيس صالح على تبنى انفتاح ديمقراطى واسع فى المستقبل القريب . ولكنه قد يقوم بجهد حقيقى لجذب أكبر عدد من القيادات الجنوبية . لدعم الوفاق السياسى داخل اليمن الموحد ، والتركيز على تطوير الوضع الاقتصادى . وقد يعزز من هذا التوجه مرحليا رغبة الشعب اليمنى فى وجود قيادة قوية تحقق له الاستقرار ، بعد فترة طويلة من المعاناة وعدم الاستقرار ، ونزوعه لترك الشئون السياسية العليا لقيادة نجحت فى مواجهة الانفصال ومنحها فرصة لممارسة شرعية جديدة بعقد جديد (٥٨).

الفصل الثالث

فى مدى استفادة الفكر القومى من انتكاسة المدخل الاندماجى

إن الدروس المستفادة من فشل وتعثر هاتين التجربتين الوحدويتين كان من الممكن أن تكون ذات معنى ودلالة أعمق لو كان لدينا نموذج وحدوى اندماجى ناجح تتم المقارنة معه ونسترشد به . وقد يقال إن حالة « دولة الإمارات العربية المتحدة » قد تمثل هذا النموذج ، إلا أنه فى هذه الحالة لم يتم تطبيق المدخل الاندماجى ، وإنما اتُّبع مدخل اتحادى مرن ومتدرج مختلف يصعب الاسترشاد به والاشتقاق منه ، فالقياس عليه فى هذه الحالة يكون فى المفهوم الأصولى بالمغالطة أو التجاوز .

ومن هنا فإن المنهجية المطروحة فى هذا الجزء من الدراسة ، هى أن نفكر من موقع الاستهداء بالفكر العربى الوحدوى ومدى تطوره والاستعانة والإشارة عند الحاجة وبقدر محدود لبعض آليات الوحدة الأوروبية عند اللزوم ، إلا أنه لا يجوز أن نتناسى اختلاف الظروف وتباين المفاهيم بين الحالتين الأوروبية والعربية والتى تجعل المقارنة بينهما متعسفة لعدم توفر جوانب لها وزنها من شروطها الموضوعية . وسنوضح فيما يلى أهم الدروس المستفادة من التجربتين الوحدويتين العربيتين وانعكاس ذلك على تزايد واقعية الفكر القومى العربى .

أولاً : الدروس المستفادة من تجربتى الوحدة

١ ـ التنظير دون رؤية ملائمة للتطبيق يفقد مسار الوحدة بوصلته :

رغم قدم الدعوة للوحدة والتكامل العربيين إلا أن الفكر العربى لم يتطرق بشكل كاف إلى بحث سبل إدماج النظم الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمات الإدارية والقوانين

والطرق المناسبة لمواجهة التباين فيها . ولكن كثيرًا من القادة الداعين للوحدة يرون أنه ليس من الضرورى إشغال الفكر القومى بالمسائل الثانوية والفرعية ـ أو على حد تعبير بعضهم بالمسائل الصغيرة ـ كما كان بعض المفكرين العرب يصرحون أنه من الخطأ بحث هذه المسائل الآن خشية إثارة مشاكل نحن فى غنى عنها . وهكذا جاءت الوحدة دون أن تكون أساليب التوحيد واضحة [1] وكان على الدولة الموحدة الجديدة فى التجربتين موضوع دراستنا أن توحد من خلال الممارسة جيشا واقتصادًا وقوانين وأنظمة حكم . والممارسة العملية القاصرة مع غياب الدليل التطبيقى ـ تحتمل الصواب والخطأ، والأخطاء تحسب على دولة الوحدة وتلحق بها أضرارا بالغة يصعب أحيانا إصلاحها .

فالوحدة ليست عملا تجريديا فى ذاته ، بل هو لتحقيق أهداف متعددة فى مقدمتها حسن استخدام الموارد البشرية والاقتصادية ، لرفع المستوى المعيشى لأبنائها . وبناء الكيان الوحدوى لا يكفيه حسن النيات ونوازع الخير والعاطفة الجياشة ، بل يحتاج إلى وعى بكيفية مراعاة توازن المصالح موضوع التوحيد وزيادة فرص تكاملها ، وجعل هذه المصالح صيغة عملية يستشعرها الناس فى حياتهم اليومية وتضمن تحقيق نفع متبادل لهم ، وإلا أصبحت وهما وسرابا ، وفقدت سندها الشعبى ، ولن تجد من يدافع عنها .

ويلاحظ من مطالعة أدبيات الوحدة العربية والتكامل العربى أنها حافلة بدراسات التنظير إلى حد الإفراط الزائد ، وبالمقابل لم يكن هناك اهتمام كاف للجوانب التطبيقية والعملية على أهميتها القصوى . وقد لاحظت خلال وجودى فى مهمة علمية وتدريبية بمقر لجنة المجموعة الأوروبية ببروكسل خلال الفترة من ٦٩ ـ ١٩٧٢ ، أن اهتماما خاصا يوجه باستمرار للدراسات والبحوث العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه التى تتناول أساسا الصيغ التعويضية للأطراف التى تصيبها أضرار ناجمة عن الدخول فى مراحل الاندماج الاقتصادى المتتالية للشركاء الأوروبيين .

وبالمقابل يلاحظ أن مكتبتنا العربية والفكر القومى العربى يفتقران إجمالا لمثل هذه الاهتمامات الفكرية والتطبيقية النابعة من احتياجاتنا العربية والتى لا غنى عنها لأى وحدة أو تكامل عربى فعال . فلقد ظل العرب حتى عهد قريب يعيشون (الوحدة) على صعيد الشعارات ، بينما يحيون عملية (بناء الدولة القطرية) فى حياتهم اليومية . إن عبارة (تحقيق) الوحدة يجب أن تترك مكانها لعبارة (بناء) الوحدة [1] وتجارب العالم

التكـاملية تقدم لنا حصيـلة غنية فى هذا المجـال وحافلة بالصيـغ التعويضية والتنظيميـة لشركاء الوحدة والتـكامل والكفيـلة بإعطائهم الشعور بأن مصالحهم مصانة خلال المراحل المختلفة للوحدة أو التكامل ، فضلاً عن سبل بناء المصالح الاقتصـادية المتبادلة وغيرها وتنميتهـا بحيث تستشعر الأطـراف المشـاركة أن لها مصلحة مؤمنة وأكيدة فى استمرار عضويتها فى إطار التكامل ، وأنها ستخسر أكثر لو انفصلت عنه .

ومن المدهش أنه حتى الآن ورغم مرور ٣٤ عامًا على انهيار الوحدة المصرية السورية ، لم أستطع ـ رغم الجهد الذى بذلته ـ من العثور على دراسات جادة ومتكاملة تحلل بعمق عوامل الانفصال ووزن ودور كل منها فى هذه التجربة ، ولم نخرج بالدرس الموضوعى والضرورى من فشل أول تجربة وحدوية فى التاريخ العربى الحديث ، والذى كان من الممكن أن يفيد فى حالة التجربة اليمنية والتى وقعت فى أغلب أخطاء التجربة الوحدوية التى سبقتها .

ومنذ هذه المحاولة الوحدوية الأولى حدثت عدة تطورات فى منطقتنا العربية ، واستجدت مشاكل نظرية وعملية هى من صميم الواقع العربى الفكرى والمجتمعى . وهى مشاكل تتطلب إيجاد الحلول التطبيقية لها ، كما تتطلب مراجعة المنطلقات الفكرية والممارسات العملية التى ارتكز عليها المشروع القومى العربى ، حتى نفسح الطريق أمام مشروع متجدد نابع من الواقع الجديد وحاجاته وليس مفروضا عليه (٣) .

وقد دفع الواقع الراهن البعض إلى حد وصف النظام العربى فى هذا المجال بأنه من أشد النظم الإقليمية تخلفا فى ميدان التكامل ، بل يكاد القارئ لمحاضر المجلس الاقتصادى والاجتماعى يقتنع بتوفر حالة من الأمية التكاملية داخل البيروقراطيات العربية ، وداخل دوائر صنع القرار الاقتصادى العربى (٤) .

ولهذا يرى البعض ـ عن حق ـ ضرورة العمل من الآن على إقامة « جماعة اقتصادية عربية » أو جماعة تنمية عربية لها برنامج عمل يغطى عقدين أو أكثر تهدف من خلاله إلى الوصول على مراحل إلى مستوى التكامل الاقتصادى ، وتنقل المنطقة العربية من دنيا الخطب والشعارات إلى عالم الواقع الملموس القائم على المصالح الاقتصادية . كما

أنها ستصبح بالضرورة إطاراً مرجعيا لمختلف الأنشطة التنموية المشتركة بين الأقطار العربية [٥].

ولذا قد يكون من المناسب أن تعمل جامعاتنا ومؤسسات العمل العربى المشترك ، وعلى رأسها جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة العاملة فى إطار ميثاق هذه الجامعة أو غيرها ، على تشجيع الدراسات التطبيقية التى تتناول الأبعاد والجوانب المختلفة لمشاكل الوحدة والتكامل العربيين وسبل تزويد البعد القومى العربى بآليات تكفل له صلاحيات أوسع وتمنحه فاعليات حقيقية ، وتخصيص منح سنوية للباحثين العرب للإسهام بإضافات علمية وعملية جديدة للفكر الوحدوى التطبيقى يعيد الثقة والأمل به .

٢ ـ أسلوب حرق المراحل لا يوفر وقتا بل يبدده :

حينما وجه سؤال لأحد المفكرين عن سبب فشل تجربة الوحدة المصرية السورية أجاب بإيجاز بليغ « إن ذلك يرجع أولا وقبل كل شىء إلى أنها لم تقم على القوة فتحافظ عليها القوة ولا على العقل ليحافظ عليها العقل ، فقد كانت عملاً ارتجاليا دفعت إليه ظروف معينة فكان لابد أن تخضع لتقلبات الظروف » [٦]. فالوحدة الاندماجية الفورية هى وحدة الطفرة التى « تطفر » فوق برامج التدرج وفوق الطرق التدرجية [٧]. والاستعجال فى إعلان الوحدة الاندماجية وعدم التحضير الجيد لمراحلها الإعدادية والانتقالية أفقداها القدرة على العيش والاستمرار .

وإذا ما نظرنا لظروف إقامة الوحدة اليمنية نجد أن الوحدة الاندماجية أعلنت فى مايو ١٩٩٠ قبل موعدها المقرر بستة أشهر أى أن المرحلة الانتقالية بين اتفاق عدن وإعلان الوحدة اختزلت إلى النصف ، ودون أن يستعد لها الشطران بشكل كاف وبصيغ تضمن دمج نظامين متعارضين فى الأساس وتوحيد إدارتين مختلفتين فى أساليب العمل والعقليات. لذلك كان طبيعيا أن تقع الأزمة التى هددت بالإطاحة بهذه الوحدة، وهو ما يؤكد أن « المنهاجية الوحدوية السياسية » التى تم تبنيها لم تكن المدخل المناسب ، وكان الأجدر الأخذ بصيغ مرحلية تدرجية كالصيغة الفيدرالية ، ثم تأخذ فى التطور عبر مراحل زمنية مناسبة تُتوج فى النهاية بالوحدة الاندماجية .

كان عبد الناصر يردد دائماً « إن القومية العربية نداء عاطفى ورابطة تاريخية ومصلحة مشتركة ، ثم هى بعد ذلك ضرورة استراتيجية » . وفى الواقع فإن البعد الغالب فى التجربتين كان البعد السياسى والبعد العاطفى ابتداء ، وهو الذى أسهم بشكل رئيسى، فى تشكيل القوة الدافعة والمتسرعة فى إقامة هاتين الوحدتين ، ثم فوجئ صانعوهما فى التطبيق أنهم لم يتسلحوا بشكل كاف ومدروس بمقومات الاستمرارية . فالبعد العاطفى من خلال الأدبيات الرومانسية عن الوحدة العربية ،ساهم فى إغناء الوجدان العربى ، وتوسيع دائرة الحلم العربى ، لكنه لا يصنع التاريخ وحده ، وليس كافيا للبناء الوحدودى الفعلى . بعكس الحالة الأوروبية فقد بدأت بخطوات بطيئة ومتدرجة ، واشتقت حالتها العاطفية المؤيدة للمسيرة الوحدوية الأوروبية من خلال ما يتحقق من عائد ملموس فى مختلف مراحل التطبيق ، ولهذا فإن مسارها كان أكثر رسوخا .

كما أنه فى حالتى تجربتى الوحدتين العربيتين الاندماجيتين تعجل صانعوهما فى اختيار أعمق وأعلى أشكال الوحدة وقرروا تحقيقها بكل بساطة بقرار سياسى آنى ، وبدون فترة تمهيدية أو إعداد كاف وتخطيط مدروس أو إعطاء الوقت الكافى لتكوين النسيج الوحدوى على مراحل عبر المداخل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المناسبة ، وتجنب أسلوب حرق المراحل .

« فالوحدة جهد عملى شامل ، مخلص ودءوب ، من أجل التغلب على أوضاع وأفكار تكرست طويلا بفعل التجزئة » وهى بهذا الفهم جهد إنسانى يحتاج فوق الإيمان بصحة الهدف إلى البناء المخلص ، طوبة فوق طوبة ، كى ينهض البنيان على أسس صحيحة[٨]، حتى تجيء العملية الاندماجية فى النهاية تتويجا ونتاجا لعملية دمج قطاعات عديدة وإزالة التناقضات بينها عبر عمليات وصيغ تعويضية سياسية واقتصادية واجتماعية . فالقفز على المراحل الزمنية كما حدث فى التجربتين موضوع الدراسة جعل من الصعب نفسيا وسياسيا التراجع وإعادة النظر فى مساريهما حينما تعثرتا ، فعبارة « إعادة النظر » أو « تصحيح المسار » لم تستقر بعد فى قاموسنا السياسى. فنحن نتعامل فى السياسة بأسلوب المطلق مثلما نتعامل مع الدين ، ولا نقبل الصور الرمادية ، فإما أسود أو أبيض ، ولم نعتد الوسطية فى تفكيرنا .

هذا الأمر دفع الكثيرين إلى انتقاد الفكر القومى بشدة ودعوا إلى تطويره . فالصوفية القومية فى نظرهم تحولت مع الوقت إلى « شعارات تائهة ليس لها معنى محدد فى الممارسة اليومية ، ولا تشكل دليلاً عمليًا لأحد ، لذا بقى الفكر السياسى العربى ضائعًا فى غيبية مثالية تنأى به عن الواقع . وكان من الواجب على المفكرين الثوريين أن يضعوا نظرية تصلح للمرحلة التاريخية الراهنة . ولكن هذا الأمر لم يحدث أيضًا ، ولعل السبب فى ذلك هو أن الفكر القومى لم يكن موضوعيا بالشكل الذى يحيط به الواقع ليصوغ على أساسه نظرية ترتبط بالواقع ليرتقى به إلى مستوى المأمول » (٩). وقد آن الأوان للخروج من رومانسية الدولة القومية الواحدة ومن عاطفية استرجاع التاريخ وتقصى جذور الحضارة المشتركة ، إلى برامج عملية محددة (١٠).

وعلينا الاستفادة من دروس هاتين التجربتين لترشيد قرارنا السياسى القومى بمضمون عملى وواقعى ، لاسيما ونحن نتعامل مع قضية بهذه الأهمية تمس مصير وأوضاع الملايين من أبناء الوطن العربى وحتى نجنبهم ويلات حروب أهلية جديدة ، ومزيدًا من النكسات والإحباطات .

٣ ـ أى وحدة قممية لا ديموقراطية عندما تنهار لا تبكى عليها القاعدة المغيبة :

لم يكن من قبيل المصادفات أن يكون الحكم الديموقراطى فى سوريا هو الأكثر حماسا بين طرفى وحدة عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا ، والتاريخ يذكر أن الأحزاب السورية كانت تتنافس فى طلب الوحدة ، بينما كان الجانب المصرى على إيمانه بالوحدة مترددًا(١١)، وضد الاندفاع العاطفى لإقامة الوحدة دون دراسة متأنية ، ثم رضخ فى النهاية للمطلب السورى .

وبغض النظر عن سلامة قرار الوحدة فى ذلك الوقت والشكل الذى اتخذته ، فإن العبرة فيه هى أن الليبرالية والديموقراطية حببتا الناس فى الوحدة ، بينما قاد غياب الممارسة الديموقراطية وانعدام الروح الليبرالية (إلغاء الأحزاب) وحدة عام ١٩٥٨ إلى الزوال (١٢).

فلقد تمت الوحدة بين القطرين تلبية لمطلب جماهيرى عربى ، وبمبادرتين شعبية وحزبية فى القطر السورى ، ولكن ما إن وقعت اتفاقية الوحدة ، وولدت الجمهورية

العربية المتحدة ، وسط فرحة جماهيرية عارمة ، حتى بدأت خطوات تغييب المشاركة الشعبية التى أدت إلى ولادتها فى المقام الأول . وكان من المفروض فى فكر حزب البعث أن يتطور وينمو داخل الناصريه ، ويقوى كل منهما الآخر ، لكن شيئًا من هذا لم يحدث ، كما لم تستطع الناصريه أن تتجاوز البعثية فكريًا ، وإن تجاوزتها بطبيعة الحال من ناحية التطبيق (١٣). وللأسف إستغرق رافعو رايات الوحدة فى صراع مقيت أضر بقضية الوحدة والوحدويين وأضعفهم بدرجة خطيرة .

ولذا عندما قامت مجموعة الانفصال السورية الهزيلة ، بالانقلاب ، قابلها الشعب المصرى بعدم الاكتراث واللامبالاة ، وأصابت الشعب السورى بالذهول والصدمة ، ولكن ذلك لم يعبر عن ذاته بمقاومة حركة الانفصال والتصدى لها ، لأن الوحدة التى تقام على القمة ولا تشارك القاعدة الشعبية فى تشييد بنيانها ، لا تبكى عليها هذه القاعدة إذا انهار هذا البنيان . فالجماهير العربية التى كانت فاعلة فى الساحة السياسية جرى تغييبها ، ولذا لم تتصد للقوى التى انقضت على الوحدة وقوضتها . وفاقد الشىء لا يعطيه .

وفى تجربة الوحدة اليمنية نجد أنه صاحبها فى البداية مؤشر إيجابى ، وهو تبنى التعددية السياسية . واستبشر الكثيرون بها خيرًا . إلا أن الزعامات السياسية اليمنية لم تنجح فى وضع قواعد مقبولة لتقاسم السلطة وفقا لنظرية المباراة غير الصفرية ، كما لم يرتفع أداء النظام السياسى الجديد اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا . ولم يشعر المواطن اليمنى العادى بمردود هذه الوحدة . وكانت وثيقة العهد والاتفاق ـ محاولة متأخرة ـ لإيقاف تداعى البناء الوحدوى . فالسلطة المشخصنة تميل فى عالمنا العربى إلى التركز فى يد طرف واحد لا يقبل الحكم برأسين . وتحول حلم الوحدة الواعد بالأمل إلى احتلال من طرف للآخر ووسيلة مشروعة لاجتياح دولة وإذن رسمى بمصادرة حق إعادة النظر (١٤). فالمشاركة السياسية والدعوة للديمقراطية ليس لها جذور عميقة فى الممارسات السياسية فى الوطن العربى (١٥).

ومن الطبيعى أن يسود الأسلوب السلطوى الشمولى فى حالتى الوحدتين الاندماجيتين العربيتين ، ففاقد الشىء لا يعطيه ، إذ كيف ينبثق شكل وحدوى

متطور عن اندماج نظامين كان تحقيق مبدأ التداول السلمى للسلطة فيهما مجمدًا ، ولم تكن فكرة المشاركة السياسية الحقيقية موضوع مناقشة ، لاقتناع الزعامة السياسية بأن الممارسة السياسية القائمة هى الأفضل . ولا تزال بعض الدول العربية يعتبر أى حديث فى التعددية والتطلع إلى حلم المشاركة الحقيقية فى صنع القرارات المصيرية نوعا من المساس بشرعية السلطة القائمة أو من التحدى المباشر والعنيف لها (١٦) .

وقد أوضحت التجربتان الوحدويتان ـ رغم الفارق الزمنى بينهما ـ أن سياسة التوحيد الفوقى التى يتم الاتفاق عليها على مستوى القمة دون مشاركة شعبية فاعلة ومستمرة هى وحدة هشة ولا تدوم . فالوحدة بطبيعتها عمل شعبى تدعمه برلمانات منتخبة انتخابا حرًا ، كما أن الشعوب أكثر حرصا على الوحدة من الحكومات (١٧) . ومن ثم فإن هذه المشاركة تعتبر شرط ابتداء وأيضا شرط استمرار . فلابد أن تشارك الشعوب العربية فى صنع وحدتها وتكاملها ، ولن يتسنى ذلك إلا إذا توفرت الممارسة الديموقراطية الحقيقية على مستوى كل قطر عربى .

وظاهرة شخصنة السلطة المعمقة والمتجذرة فى المنطقة العربية ستظل تعمل ضد تطوير وانفتاح النظام العربى . فالطبيعة الشخصية للحكم تجعل العلاقات العربية العربية ، علاقات شخصية بالدرجة الأولى أكثر منها علاقات دولية ، وبالتالى تصبح رهينة للأهواء وتقلبات الأمزجة والانفعالات الشخصية ، ومشبعة بالروح العشائرية وتتسم بعدم النضج السياسى . وبالمقابل نجد أن وحدة الاتحاد الأوروبى تجمع دولا ذات مؤسسات راسخة تمارس دورها كاملاً فى البناء التكاملى الأوروبى . وتلتزم بما تتعهد به على المستوى الجماعى الأوروبى وتأخذ فى اعتبارها المصالح الأوروبية الكلية والمستقبلية .

ولا ديموقراطية الوحدة القممية التى أساءت إلى فكرة الوحدة وأحبطتها ، أوضحت العلاقة الوثيقة بين التطور الديموقراطى الإيجابى على مستوى كل قطر عربى ودعم قضية الوحدة والتكامل العربيين ، من حقيقة أن الاندماج يتطلب تنازل القيادات السياسية القائمة عن جانب من صلاحياتها لصالح الكيان الوحدوى الذى يريدون إقامته ، ويتزايد هذا التنازل مع الوقت كلما تحققت مرحلة جديدة فى مسار الاندماج . ويتطلب ذلك وعيا وحدويا قويا إضافة إلى توفر المناخ الديموقراطى . فالديموقراطية

تعنى قبول مبدأ المشاركة فى السلطة داخليا . ومن لا يتقبل هذا المبدأ على المستوى الداخلى يصعب عليه ـ من باب أولى ـ أن يتقبله على المستوى الخارجى الوحدوى أو التكاملى .

وفى الواقع إن عملية بناء الوحدة والحفاظ عليها عملية شاقة . وفى التجزئة يكون الجميع وحدويين . أما فى حالة الوحدة فالوضع يختلف والمواقف تتباين . فالحديث عن الوحدة والتكامل ، كالحديث عن الفضيلة ، الجميع يتغنى بمزاياها ويعدد محاسنها، ولكن قلة منهم هى المستعدة حقا لتتقبل طواعية ما تفرضه من تضحيات والتزامات ونكران للذات وقبول مخلص بمبدأ اقتسام وتداول السلطة سلميا وحق الغير فى الاختلاف .

ولذا فنحن مع الرأى القائل إن الإنسان العربى بحاجة أولا لإنجاز مجتمعه الديموقراطى والمنفتح والراعى لحقوق الإنسان وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيه على مستوى كل قطر عربى . فقد ثبت أن مأزق الوحدة هو مأزق داخلى فى الأساس للمشاركين بهذه الوحدة . وحين يحقق هؤلاء المشاركون أنفسهم الانسجام والتجانس فى السلوك والتصرف قطريا ، فإنهم لن يجدوا صعوبة فى إنجاز وحدة راسخة مع الجيران لا تهزها الأزمات أو المؤامرات (١٨) .

ومن الأمور المشرقة فى سماء العرب تجدد الشعور بأهمية الممارسة الديمقراطية لدى فئات اجتماعية واسعة ، على الأقل فى حدها الأدنى وهو احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية (١٩). أليس من الأجدر أن يتمتع الإنسان العربى بآدميته وحقوقه الإنسانية الأولية قبل أن يحلم بالدولة العربية الموحدة : وما جدوى أن يتجمع أو يتحد العرب تحت سياط الديكتاتورية وشهوة السيطرة وتكميم الأفواه .

ونرجو ألا يطول انتظارنا لرؤية تحقق مشارف هذا الأمل العزيز .

ثانيًا : انتكاس الجهود الوحدوية دفع الفكر القومى نحو مزيد من الواقعية

نلاحظ بصفة عامة أن الفكر الوحدوى ظل مفتقرًا لفترة طويلة إلى تحديد المداخل والطرق العلمية والتطبيقية التى تحقق أهداف المشروع القومى (٢٠). وحتى منتصف الخمسينات لم يقدم الفكر القومى العربى تحليلاً وافيا عن الكيفية والأشكال التى

تتحقق بها الوحدة العربية ولا عن الطريقة التى يواجه بها العمل الوحدوى العربى مشكلات التجزئة السياسية وإمكانية التوحيد الاقتصادى بين أقطار الوطن العربى ، واتسمت هذه المرحلة عمومًا بسيادة النظرة السياسية التى تنطلق من تحقيق التوحيد بواسطة قرار سياسى (٢١).

وقد أدى تعرض التيار القومى لعدة انتكاسات فى السبعينات إلى انحسار المد القومى، وتوارى هدف الوحدة السياسية وارتفعت بدلا منه صياغات التضامن أو التكامل الاقتصادى العربى ، وشهدت الدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية اجتهادات عديدة .

وكما لاحظت إحدى الدراسات ، فإن الطابع العام الذى غلب على معظم الاجتهادات الاقتصادية الفكرية العربية حتى نهاية الستينات كان محاولة الاقتباس من التجارب والنماذج فى المناطق الأخرى خارج الوطن العربى وبذل جهد كبير فى محاولات التطويع لتطبيقها فى مجالات التعاون والتوحيد الاقتصادى فى المنطقة العربية دون مراعاة الخصوصية العربية وتعقيدات الواقع العربى ، ودون القيام بإسهامات جادة لإيجاد حلول لمتناقضات وآليات « فترة الانتقال » من اقتصاديات مجزأة إلى اقتصاد موحد . وغلبة المنطق القانونى والمنهج الشكلى الذى يقفز فوق مشاكل هذا الواقع(٢٢).

وفى مقدمة المحاولات التى سادت خلال حقبة الستينات وتأثرت بطابع « النقل » أو « المحاكاة » ، تلك الداعية إلى توحيد السوق العربية فى إطار حرية التجارة والليبرالية الاقتصادية . ولكن هذا المدخل لم يحقق نتائج ملموسة ، لأنه لم يصاحبه جهود جادة لتغيير الهيكل الإنتاجى العربى بشكل يخلق تيارات جديدة للتبادل . وشهدت حقبة السبعينات مراجعة شاملة قام بها الفكر الاقتصادى العربى بهدف استخلاص دروس الفشل فى مجال التكامل ، والتوحيد الاقتصادى العربى . فعاد التيار الذى ينادى بمزيد من « التدرجية » ومزيد من « الواقعية » (٢٣). وانتقل العمل العربى المشترك بذلك مما يسميه البعض « بالمرحلة الرومانسية » التى لم تخرج عن طابع التبشير والتقليد والدعوة ، إلى ما يسمونه « بالمرحلة العقلانية الجديدة » (٢٤).

وأيا كانت هذه التسميات أو توصيف هذه المرحلة . فإنها فى الواقع تمثل محاولة من

التيار القومى للتكيف مع ظروف وأوضاع النظام العربى والمتغيرات التى طرأت على موازين وعلاقات القوى بين مختلف التيارات الفاعلة فيه ، والتى انتهت بتقديم العديد من التنازلات والابتعاد جزئيا عن الأهداف القومية المثلى انطلاقًا من برنامج « الحد الأدنى» للعمل العربى المشترك على أمل أن يكون قابلا للتغيير والتطوير من خلال تفاعلات النظام العربى القائم[٢٥] فى مراحل لاحقة .

ويلاحظ فى هذا الشأن أنه بعد أن كانت غالبية أدبيات الفكر العربى تركز فى الماضى على أهمية الوحدة كأساس لاستعادة حيوية ووحدة الهوية القومية انسجاما مع ما تفرضه الروابط والتاريخ والمستقبل المشترك وتجاوزا لحالة التجزئة التى فرضت على الوطن العربى فى عصرى الانحطاط والاستعمار . وكان هذا منطلقا سليما من حيث الشرعية التاريخية والحضارية للوطن العربى ، فإن ذلك لم يعد اليوم ـ فى تقدير البعض ـ المبرر الكافى بمفرده ، رغم سلامة منطقه ، لإنجاز الوحدة العربية [٢٦].

فبجانب القيم الرمزية والمعنوية غير الحسية التى كان يعبر عنها المشروع القومى العربى فى مراحله الأولى . أدت ظاهرة تدويل الحياة الاقتصادية واتساع نطاق الاعتماد الاقتصادى المتبادل الذى تتسم به حياتنا المعاصرة وتعقد مشاكل التنمية بأبعادها المختلفة إلى إضافة قيم عقلانية حسية ومنفعية إلى مضمون الفكرة الوحدوية والتكامليه لنصرتها وجذب مزيد من التأييد لها ، فتقلص الشق السياسى وغلب المدخل التقنى الاقتصادى ، حتى تكون استراتيجيات العمل العربى المشترك قابلة للتبرير والإقناع فى ظل المناخ العام المصاحب لمرحلة الانحسار القومى ،وتزايد النزعة القطرية [٢٧]، وأصبح التوجه العربى الجديد متأثرا على هذا النحو وإلى حد كبير بالمدخل التكاملى الوظيفى سواء من ناحية الفكر أو التطبيق ، مع السعى لتبنى هذا المدخل ليتفق قدر الإمكان مع خصوصية المنطقة العربية .

وهذا التطور الإيجابى عكسته مجموعة استراتيجيات العمل الاقتصادى المشترك والتى حددت عددا من الأهداف الأساسية فى مختلف المجالات ، سواء ذات النظرة القومية الشاملة منها أو تلك التى تقتصر على منظورات قطاعية [٢٨].

ورغم هذا التطور الإيجابى فى المضمون الفكرى للعمل العربى المشترك ، فإن النتائج كانت ضئيلة لأن هذا التطور جاء متأخرا ، بعد أن تعمقت الأزمة البنيوية التى بدأ

النظام العربى يعانى منها ، لاسيما بعد هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها من تطورات ، وفقده لأهم نقاط ارتكازه الأساسية التى اعتمد عليها فى تحقيق توازنه ومصداقيته وأمنه النسبى وتماسكه .

ومثلما يحدث عند انسداد الشريان التاجى وعجزه عن القيام بوظيفته ، تنمو بعض الشرايين الفرعية الصغيرة لتحاول أن تتولى عنه بعض مهامه ، وهو ما انعكس فى تزايد اهتمام مختلف الدول العربية بشئونها الداخلية ومحيطها الإقليمى المباشر ، والالتئام أو الاحتماء داخل أنظمة فرعية أصغر من النظام العربى عبر عن نفسه بإنشاء عدد من التجمعات شبه الأقاليمية ، أو دائرة التعاون الجغرافى / الوظيفى ، غير أنها سرعان ما تعثرت بدورها . فمجلس التعاون الخليجى الذى حقق بعض الإنجازات ما زال يعانى من تداعيات حربى الخليج الأولى والثانية والخلافات الحدودية والتباين بالنسبة لمفهوم أمن الخليج ، بينما انهار مجلس التعاون العربى بعد أن حاول صدام حسين استخدامه كستار لغزو الكويت ، كما أن اتحاد المغرب العربى يعانى بدوره من الخلافات الحادة والتباين فى المصالح والمفاهيم بين الدول الأعضاء فيه ، ومازالت النتائج التى حققها ضئيلة للغاية [٢٩]. (سنتطرق لمزيد من التعليق على موضوع التجمعات الأقاليمية العربية فى الفصل الأول من القسم الثانى من هذا الكتاب) .

وهكذا فإنه رغم خفض الطموحات العربية من «الوحدة» نزولا إلى « التكامل » وفى أحسن الحالات إلى « التعاون » ، إلا أن عائد العمل العربى المشترك إجمالاً مازال دون المستوى المأمول . وإذا كانت بعض الدراسات قد عددت أسباب ذلك [٣٠]، إلا أن أهمها ، فى تقديرنا ، يعود إلى أزمة الثقة العميقة التى يعيشها حاليا النظام العربى ، لاسيما بعد غزو العراق للكويت (١٩٩٠) وما تركه من آثار وتداعيات سلبية بعيدة المدى على مجمل الوضع العربى وطرح علامات استفهام حول مستقبل هذا النظام ومصيره . وجاءت أزمة الوحدة اليمنية ـ رغم اختلاف ظروفها ومنطلقاتها ـ لتضيف مزيدا من التراكمات النفسية السلبية ضد فكرة الوحدة والتشهير بها ، وهيأت هذه العوامل وغيرها المناخ لتنشيط الدعوة لدمج النظام العربى فى إطار جغرافى شرق أوسطى متعدد اللغات والثقافات والأديان والأعراق والأساطير ، وهو ما سنتناوله تفصيلا فى القسم الثانى من الكتاب .

مراجع القسم الأول

مسيرة المشروع القومى من انهيار الوحدة المصرية السورية إلى تعثر الوحدة اليمنية

مراجع الفصل الأول : فى دوافع الوحدة والاندماج

١ ـ د. غانم محمد صالح ، « مستقبل الوحدة العربية وإشكالية الديمقراطية » المنار ، القاهرة ، العدد ١٩ يوليو / تموز ١٩٨٦ ص ١٢٦ ـ ١٢٧ . وأيضا د. حامد ربيع ، نظرية التطور السياسى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٢ ص ١٠٠ .

٢ ـ لم يعد المجتمع الدولى يتقبل إتمام الوحدة بالقوة العسكرية ، فضلا عن تداعياتها السلبية فهى تؤدى فى معظم الحالات إلى خسائر تفوق عائد مثل هذه الوحدة القهرية .

٣ ـ تناول عدد من الباحثين أهم العناصر المهيئة والدافعة للتجمع وترتيب أهميتها وأوزانها النسبية . فهناك من يتحدث بالنسبة لطبيعة الاتحاد الفيدرالى مثلا عن ستة عناصر منها ، ثلاث منها هى من النوع الحاسم ، فى مقدمتها وجود شعور مشترك بخطر ما ، وتوقع نتائج اقتصادية إيجابية ، واقتناع بأنه من الممكن الحفاظ على الاستقلال النسبى فى إطار التجمع أو الاتحاد . كما أنه يضيف ثلاثة عناصر تمهيدية للتجمع وهى وجود مشاركة سياسية سابقة ، وتجاور جغرافى وتماثل فى الأنظمة السياسية للدول المرشحة للتجمع ، انظر على سبيل المثال :

WHEARE, KENNETH CLINTON, FEDERAL GOVERNMENT, 4 TH ED NEWYORK, OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1964, P. 51

كما أن البعض يعتقد أن أهم ستة عناصر تحث على الوحدة والتجمع الإقليمى ـ فى تقديرهم ـ هى وجود علاقة وثيقة أو اهتمام متبادل بين الدول الأعضاء وانسجام فى القيم وتوقع مكاسب مشتركة وتجاوب متبادل ، وهوية مشتركة وولاء مشترك . وقد وضعوا عنصرى القيم الواحدة المتماثلة والتجاوب المتبادل الفعال فى مقدمة هذه العناصر من ناحية الأهمية .

٤ ـ DEUTSCH, KARL. WOLFGANG, THE ANALYSIS OF INTERNATIONAL RELATIONS ENGLEWOOD CLIFFS. N.Y. PRINCTON - HALL, 1968 P. 192

بينما نجد آخرين يركزون على توفر العناصر التالية : ازدياد الروابط والاتصالات بين الأقاليم

المدعوة للمجتمع ، أو الوحدة ، ضرورة توفر الجوار الجغرافى ، وجود نواة موحدة داخل التجمع ، إحساس بضرورة لتوفر دفاع مشترك ضد خطر خارجى ، تزايد وترابط العلاقات والقيم السياسية والإيديولوجية ، ويكون الاتحاد أكثر سهولة وفاعلية عندما تزداد درجة التجاوب بين التجمع أو الاتحاد وبين الأقاليم والجماهير . راجع فى هذا الشأن .

ETZIONI. AMITAI, " A PARADIGM FOR STUDY OF POLITICAL UNIFICATION". WORLD POLITICS, V. 15. 10. 1962, P. 58.

د. نديم البيطار ، من التجزئة إلى الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ، نوفمبر ١٩٧٩ ص ١٥ .

٥ ـ تعقيب د. حسن حنفى فى (حوار المشرق والمغرب) ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ص ٥٤ .

٦ ـ د. بشير العظمة ، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال ، رياض نجيب الريس للكتب والنشر ، لندن ، يناير ١٩٩١ ص ١٨٥ .

٧ ـ د. عبد الله عبد الدائم ، « تجربة الوحدة المصرية السورية (٥٨ ـ ١٩٦١) » ، المستقبل العربى بيروت ، العدد ٩٦ فبراير ١٩٨٧ ص ١١١ ـ ١١٢ .

ويتبنى د. حسن نافعة رأيا مقاربا فهو يرى أن من يحاول إظهار الوحدة وكأنها فرضت فرضا من جانب السوريين ، فإن ذلك ينطوى على قدر كبير من التبسيط المخل ، فلم يكن عبد الناصر رافضا للوحدة مع سورية ، وهناك العديد من الوقائع والتصريحات التى تؤكد أنه تجاوب مع سوريا فى هذا الاتجاه ، انظر :

د. حسن نافعة ، « تجربة الوحدة المصرية السورية ٥٨ ـ ١٩٦١ » شئون عربية ، تونس ، عدد ٤٦ ، يونيو / حزيران ١٩٨٦ ص ١٦٢ ـ ١٦٣ .

٨ ـ د. حسن نافعة ، المرجع السابق ص ١٦٢ .

٩ ـ يوضح محمود رياض أنه مما عزز هذا الاتجاه ، وخاصة فى سوريا توقيع اتفاقية الدفاع المشترك وتعيين قائد عام للجيشين المصرى والسورى ، وقيام مصر بوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ عندما أرسلت قواتها إلى سوريا والمشاركة مع القوات السورية فى الدفاع عن حدودها الشمالية أمام التهديد العسكرى التركى فى ذلك الوقت .

راجع محمود رياض ، مذكرات محمود رياض ـ الجزء الأول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ؛ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨٧ لاسيما الفصل السادس عشر من صفحة ١٥٩ وما بعدها .

١٠ ـ د. حسن نافعة ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٦٠ .

١١ ـ فبجانب المجلس الأعلى لشئون القبائل ويرأسه رئيس الجمهورية ، ويضم فى عضويته المشايخ الرئيسيين إضافة لبعض الوزراء ، توجد مجالس لمشايخ القبائل فى كل قبيلة ، وفى كل محافظة لها صلاحيات دستورية مستقلة ، لمزيد من التفاصيل انظر مؤلف د. خلدون حسن النقيب ، المجتمع القبلى فى الخليج والجزيرة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أكتوبر ١٩٨٧ ص ١٥١ .

١٢ ـ طالع المقال المعنون (اليمن والوحدة المستحيلة) بملحق صحيفة القبس الكويتية مايو ١٩٩٤ .

١٣ ـ عبر مكرم محمد أحمد عن هذا الموقف بقوله « وهكذا قفز شطرا اليمن إلى وحدة اندماجية لأن ظروفا ضاغطة دفعت الإرادة السياسية للجانبين إلى الهروب إلى الأمام من خلال إقامة الوحدة » ، افتتاحية مجلة المصور ، القاهرة العدد ٣٦٣٢ بتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٩٤ .

١٤ ـ د. محمد الرميحى ، « البحث عن التوازن العربى المستقر » ، العربى الكويت ، العدد ٤٢٩ ، أغسطس ١٩٩٤ ص ١٩ .

١٥ ـ لطفى الخولى ، (« يمن » ضد « يمن ») ، مجلة الوسط ، لندن ، العدد ١٣٢ بتاريخ ٨/٨/ ١٩٩٤ ، ص ١٣٢ .

١٦ ـ د. حسن نافعة ، « تجربة الوحدة المصرية السورية ٥٨/ ١٩٦١ » ، شئون عربية ، تونس ، العدد ٤٦ ، حزيران يونيو ٨٦ ص ١٥٩ .

١٧ ـ د. نجاح محمد ، الحركة القومية العربية فى سوريا من خلال تطبيقاتها السياسية (٤٨ ـ ١٩٦٧)، الجزء الأول ، مطابع دار البعث ١٩٨٧ ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ ، وتشير المؤلفة فى هذا الصدد إلى « أنه كان من الطبيعى أن ينظر إلى عصيان قطنة الذى قام فى هذه الظروف الحرجة والذى هدد بحرب داخلية بين قطاعات الجيش السورى على أنه من صنع أمريكى وقد قام السفير المصرى وقتئذ (محمود رياض) والقيادة المشتركة (المصرية السورية) بدور هام لتسوية الاختلافات بين طرفى العصيان لأن استمراره معناه ضرب جميع الجهود التى تبذل من أجل تحقيق وحدة مصر وسوريا » .

١٨ ـ د. جورج جبور ، الفكر السياسى المعاصر فى سوريا ، المنارة ، بيروت الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ ص ١٣٦ .

١٩ ـ د. نجاح محمد ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٣٠٣ .

١٩ مكرر ـ نقلا عن د. نور الدين طراف الذى ترأس المجلس التنفيذى خلال فترة الوحدة ، انظر تصريحاته فى مجلة الشباب ـ فبراير ١٩٩٥ ص ٢٠ .

٢٠ ـ المرجع السابق ص ٣١ .

٢١ ـ ياسين الحافظ ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ص ٩١ ـ ٩٢ .

٢٢ ـ تعقيب د. محمد عابد الجابرى الذى تضمن قوله « إن فكرة الوحدة العربية طرحت أول ما طرحت فى (بلاد الشام) فى الأربعينيات من هذا القرن عبر الدعوة لوحدة (سوريا الكبرى) ثم وحدة (الهلال الخصيب) انظر :

د. حسن حنفى ود. محمد عابد الجابرى ، « الوحدة العربية / إقليمية أم اندماجية » فى ، حوار المشرق والمغرب ، مكتبة مدبولى القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ص ٥٠ و ٥٤ .

٢٣ ـ د. عبد الله عبد الدايم ، « تجربة الوحدة المصرية السورية » مرجع سبق الإشارة إليه ص ١١٣ .

ويضيف ياسين الحافظ مزيدًا من الإيضاح بقوله « فى بلد كسوريا لم تخترقه السياسة بمعناها الحديث ، ولم يمارس السياسة بمعناها العصرى ، وبالتالى حيث الالتزام بالمصلحة القومية والتصرف وفقا لها من قبل الكتل الشعبية مثقل ومغموس بقبليات ما قبل قومية ، وحيث الرابطة بين النخبة السياسية وقواعدها الشعبية تذهب إلى أبعد وأعمق من الموقف السياسى للنخبة لتصل إلى ولاء معزول إلى هذا الحد أو ذاك عن الموقف السياسى ، فى بلد كهذا ذهبت الجماهير السورية ، بعمق النزوع الوحدوى فى سوريا وللصورة البطولية التى خرج بها عبد الناصر من معركة السويس ، إلى مواقع أخرى بعيدة ، بالنسبة لمسألة الوحدة مع مصر ، عن مواقع النخبة السورية التقليدية ، انظر : ياسين الحافظ ، فى المسألة القومية الديمقراطية ، دراسات الفكر القومى العربى ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ٨٧ ص ٧٢ .

٢٤ ـ ياسين الحافظ المرجع السابق ص ص ٥٣ ـ ٥٤ .

٢٤ مكرر ـ سمير عطا الله ، « غنى فى الجغرافيا ثراء فى التاريخ وفقر فى الاستقرار » صحيفة الشرق الأوسط ، ٧/ ٩/ ١٩٩٥ ص ٧ .

٢٥ ـ د. حسن نافعة ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٥٧ .

٢٦ ـ ياسين الحافظ ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٠٠ .

٢٧ ـ عبد الهادى البكار ، المأزق : مصر والعرب الآخرون ، طلاسدار ، دمشق ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٨ .

٢٧ مكرر ـ ياسين الحافظ ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٦١ .

٢٨ ـ يرى أصحاب هذا الرأى (أن الإنسان يستطيع أن يتحدث عن إعادة التوحيد فى حالة المانيا الغربية والشرقية مثلا ، لأن الشطرين شكلاً هيكل دولة واحدة حتى عام ١٩٤٥ ، أما فى اليمن فقد كان شطرا الدولة الحديثة الإنشاء محكومين بواسطة نظامين سياسيين مختلفين ، انظر الملف الذى أعدته صحيفة الشرق الأوسط بعنوان (الحرب اليمنية) أكتوبر ١٩٩٤ ص ١٣٨ .

وفى الواقع أنه تم يوم ٣٠/ ١١/ ١٩٦٧ إعلان استقلال اليمن الجنوبية بعد ١٢٨ سنة من الاحتلال البريطانى . وكانت عدن والمناطق المجاورة لها تداران كمستعمرات بريطانية مهما اختلفت التسميات السياسية والإدارية (كالحماية وغيرها . .) ومن الجدير بالذكر أن إمام اليمن يحيى حميد الدين كان يطالب على الدوام بعدن والمحميات باعتبارها جزءًا من اليمن ، وعاد ابنه الإمام أحمد (الذى تولى الإمامة بين سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٦٢) إلى المطالبة بـ « اليمن الجنوبية » وانتهى حكمه دون أن تصل المفاوضات إلى نتيجة عملية . وعلى إثر الأحداث التى جرت فى اليمن الشمالية وانتهت بإعلان الجمهورية فى صنعاء فى سبتمبر ١٩٦٢ تجمع القوميون فى المناطق الجنوبية فى جبهة واحدة وهى « جبهة التحرير الوطنى » وشنوا ابتداء من أكتوبر ١٩٦٣ نضالا مسلحا ضد الاحتلال البريطانى (انظر فى هذا الشأن النبذة التى أعدها نجدة فتحى صفوه عن « قيام دولة اليمن الجنوبية فى الشرق الأوسط » بتاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٩٤ .

٢٩ ـ تعليق عبد الجليل غيلان أحمد فى ندوة « الوحدة اليمنية » التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، مرجع سبق الإشارة إليه . ص ١٢٣ .

٣٠ ـ فيصل جلول ، « قراءة فى حرب اليمن » ، صحيفة الحياة ، لندن ٢٤/ ٥/ ٩٤ .

٣٠ مكرر ـ عبد الرحمن الراشد ، صحيفة الشرق الأوسط ، ٨/ ٩/ ١٩٩٤ ص ٧ .

٣١ ـ يفسر محمد محسن الظاهرى ظاهرة القرار الفوقى فى إقامة الوحدة بقوله « إن هذا الوضع لا يقتصرعلى الحالة اليمنية ، فالدور الشعبى فى المحاولات الوحدوية العربية ، بشكل عام ، كثيرًا ما يهمش نتيجة عوامل عدة من أهمها نمط التنشئتين الاجتماعية والسياسية ، وعدم الشعور بالثقة السياسية ، وارتفاع نسبة الأمية وثقافة الخوف من الحاكم ، فضلا عن عوامل أخرى عديدة » انظر (ندوة الوحدة اليمنية) التى أعدها مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١١١ .

٣٢ ـ د. على الدين هلال ، « كارثة اليمن وإشكالية الوحدة » ، صحيفة القبس الكويتية ، ٢٨/ ٥/ ١٩٩٤ . وقد يشير البعض إلى أن ظهور البترول فى الشطر الجنوبى كان من بين العوامل التى دفعت قادة الشطر الشمالى ، لاتخاذ قرار الوحدة للتقليل من ضغط الضائقة الاقتصادية المزمنة (انظر مثلا مقال د. محمد الرميحى « البحث عن التوازن المستقر » ، مجلة العربى مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٩) إلا أننى لم أستطع التوصل إلى ما يرجح أن هذا العامل كان من بين العوامل الرئيسية التى دفعت القادة الشماليين لاتخاذ قرار الوحدة ، كما لم أوفق فى العثور على دراسة أو تقييم متكامل يتناول أثر العامل الاقتصادى على التهيئة للوحدة المصرية السورية .

٣٣ ـ حسين معلوم ، تحولات نهاية القرن ومستقبل النظام الإقليمى العربى ، الفكر العربى ، بيروت، خريف ١٩٩٣ ، ص ١٤ .

مراجع الفصل الثانى : فى مشاكل تطبيق المدخل الاندماجى

١ ـ وقد عبر عبد السلام العنسى أمين سر اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الشعبى العام عن هذا الواقع لصحيفة السياسة الكويتية (٢٨/ ٤/ ١٩٩٤) بعد أن تأزم الوضع بقوله « إن ما نعيشه اليوم هو نتيجة لأننا لبسنا ثوبا أكبر من حجمنا ، رفعنا شعار التعددية السياسية والديموقراطية وعندما جاء المحك لكى نختبر مصداقيتنا فشلنا فى الاختبار ، فالتعددية والنظام الديموقراطى يشترطان علينا أن نؤمن بالتبادل السلمى للسلطة ، بمعنى أنه إذا كنت اليوم حاكما فغدا قد تكون معارضا . . لكن كانت تنقصنا التربية السياسية الحقيقية البعيدة عن الشعارات الاستهلاكية والديموجاجية » .

١ مكرر ـ انظر مقال الصادق المهدى « محنة الأمة فى اليمن » فى ملف (الحرب اليمنية) الذى أعدته جمعية الشرق الأوسط من ص ١١٦ ـ ١١٧ .

٢ ـ لم يفز الحزب الاشتراكى سوى بمقاعد نيابية فى الجنوب منطقة نفوذه الأساسى ، كما أسفرت هذه الانتخابات التى جرت فى ٢٧/ ٤/ ١٩٩٣ عن ظهور شريك ثالث فى الحكم هو (الإصلاح) الذى حاز على ستة مناصب وزارية فى حكومة العطاس كما حاز على مقعد فى مجلس الرئاسة وعلى

رئاسة البرلمان ورأى الحزب الاشتراكى أن مشاركة الإصلاح جاءت ـ على هذا النحو ـ على حسابه وزادت من مخاوفه حين ظهر تنسيق واضح بين حزب المؤتمر وحزب الإصلاح ، واعتبره الاشتراكى ائتلافا موجها ضده .

٣ ـ د. عبد المنعم سعيد « حالة اليمن : على من يطلق الرصاص ؟ » الأهرام ١٩/ ٥/ ١٩٩٤ وجاء رد على عبد الله صالح على اعتكاف نائبه للوسطاء متضمنا قوله « اسألوا الحزب فى ظل الوحدة والتعددية ما هى مطالبه ونحن نعتقد فى المؤتمر أننا تنازلنا تنازلات كبيرة من الناحية السياسية إرضاء للحزب . ولكن الاشتراكى لم يشبع فقد تولى رئاسة الوزارة مع ٩ مقاعد وزارية وله عضوية مجلس الرئاسة حتى سكانيا أخذ مقاعد فى مجلس النواب أكثر من عدد السكان ، وهذه التنازلات قدمناها مقابل الوحدة ونحن راضون عنها » .

٤ ـ فقد كانت مثالية جدا وبمثابة دعوة لتبنى دستور جديد يدعو إلى إصلاحات أمنية ولا مركزية فى الإدارة وإعادة توزيع الصلاحيات السياسية وغير ذلك وربما كانت هذه الوثيقة لمثاليتها ، من الوثائق التى يمكن أن تدرس فى كتب العلوم السياسية ، وليس فى إطار واقع سياسى معقد كما فى حالة اليمن .

٤ مكرر ـ فى هذا المعنى انظر بصفة خاصة بحثا غير منشور قدم فى ندوة أعدها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٦ ـ ٢٧/ ٧/ ١٩٩٤ .

MICHAEL C. HUDSON, BIPOLARITY, RATIONAL CALCULATION AND WAR IN YAMEN, P. 16

٥ ـ د. حسن نافعة مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٦٥ .

٥ مكرر ـ غسان الإمام ، « البعث فى السلطة : التجربة تسبق الايديولوجيا » ، الشرق الأوسط ، لندن ـ ١٤/ ٣/ ١٩٩٥ ص ٧ .

٦ ـ د. عبد الله عبد الدايم « تجربة الوحدة المصرية السورية « مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٢٢ . وانظر أيضا د. أحمد يوسف أحمد (بحث) الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها (ندوة) مركز دراسات الوحدة العربية ص ص ٢١٦ ـ ٢١٨ .

٦ مكرر ـ د. هيثم الكيلانى ، « تقييم التجارب الوحدوية السابقة » ، مجلة الوحدة ، الرباط ، العدد ٦ ـ فبراير ١٩٩٠ ص ٥٠ . ولمزيد من التفاصيل حول الخلاف بين الناصرية والبعث انظر مؤلف عبد العزيز حسين الصاوى ، العلاقة الناصرية ـ البعثية : دراسة استطلاعية فى أزمة تطور الثورة العربية ، دار الطليعة بيروت ، ط ١ ـ شباط فبراير ١٩٩٥ وبصفة خاصة ص ص ٩١ ـ ١٠٠ .

٧ ـ د. عبد الله عبد الدايم مرجع سبق الإشارة إليه ص ١١٧ .

بعد أن تم حل الأحزاب السياسية السورية كان حزب البعث يأمل أن يتمكن من خلال «الاتحاد القومى » أن يكون له دور فعال فى حكم سوريا على أساس أنه كان فى طليعة من أسهم فى إقامة الوحدة ، غير أن عبد الناصر لم يكن على استعداد لأن تشاركه قوة حزبية أخرى فى الحكم فى

سـوريا وقد اتهم عبد الناصر قيـادات البعث بأنهم كانوا يريـدون « أن يحولوا سوريا إلى دولة خاصة بهم » .

٧ مكرر ـ فؤاد إسحاق الخورى ، العسكر والحكم فى البلدان العربية ، دار الساقى ، لندن ١٩٩٠ ، ص ٩٧ .

٨ ـ د. حسن نافعة ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٦٧ .

٩ ـ د. نجاح محمد ، الحركة القومية العربية فى سوريا ، الجزء الأول ٤٨ ـ ٦٣ ، دار البعث ، دمشق ١٩٨٧ ص ٤٠٤ .

٩ مكرر ـ د. عبد الله عبد الدايم ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٢٦ .

١٠ ـ د. جورج جبور ، الفكر السياسى المعاصر فى سوريا ، المنارة بيروت ١٩٨٧ ص ٢٠٤ .

١٠ مكرر ـ لطفى الخولى ، (« يمن » ضد « يمن ») ، الوسط ، لندن العدد ١٣٢ بتاريخ ٨/ ٨/ ١٩٩٤ .

١١ ـ فؤاد إسحاق الخورى ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٩١ ، وفى الواقع يرى ضباط الجيش أن رجالهم يجب أن يظلوا فى حالة طاعة مطلقة دائما ، وأن الولاء للقائد يعتبر فرضا واجبا ، وليس لأحد ـ سوى القادة ـ أن ينتقد أو يعارض ، ولكن هناك بطبيعة الحال فارقا جوهريا وموضوعيا بين مقومات المجتمع العسكرى والمجتمع المدنى ، فالتعددية الحزبية تعنى احترام الرأى الآخر وحقه فى النقد والمعارضة .

١١ مكرر ـ د. برهان غليون ، « الديموقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى » ، بحث مقدم لندوة المؤتمر القومى العربى (المؤتمر الأول) تونس ٣ ـ ٥ مارس / آذار ١٩٩٠ ص ١١ .

١٢ ـ عبد الجليل مرهون ، « تحديات الوحدة اليمنية : مقاربة بنيوية » ، شئون المتوسط بيروت العدد ٢٨ نيسان / ابريل ٩٤ ص ٢٨ ويوضح المؤلف أن الحزب الاشتراكى ينهض على بناء طبقى ـ ماركسى ، بينما التجمع اليمنى للإصلاح يرتكز على ثنائى القبيلة ـ التنظيم الدينى وينظر للحزب الاشتراكى على أن أتباعه من الملحدين .

١٢ مكرر ـ جريدة القبس الكويتية .

١٣ ـ ويضيف حسن أبو طالب فى مقاله « صراع المبادئ والمصالح فى اليمن » الأهرام ، ٨/ ٥/ ١٩٩٤ ، بعدا آخر إلى البعد الشخصى ، فهو يرى أن الأزمة السياسية بدت وكأنها مجرد خلاف شخصى بين الرئيس ونائبه حول صلاحيات الأخير ، وهو أمر تداخل فيه عنصر شخصى وآخر موضوعى ومع تواتر الأحداث صار صعبا الفصل بينهما .

١٣ مكرر ـ انظر على سبيل المثال مقال سلامة أحمد سلامة « مرض عربى غامض » الأهرام ٩/ ٥/ ١٩٩٤ .

١٤ ـ فى الواقع أن شخصنة السلطة أى الاندماج القوى الحاصل بين تركيز السلطة والشخص الذى يشغلها تضع أشد العقبات أمام عملية الوحدة ، وذلك لأنه من الصعب بمكان ، إن لم تقل

من المستحيل أن يتخلى المهيمن على السلطة عن مكانه لصالح آخر فى سبيل عملية وحدوية ، قد تكلفه مركزه السياسى إلى الأبد ، كما أن السلطة المشخصنة لابد أن تستخدم كل الأساليب المؤاتية للتجزئة فى سبيل تدعيم مواقعها أو استئثارها بالسلطة .

١٥ ـ د. بشير العظمة ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٢٠٣ .

١٦ ـ لاشك أن ظاهرة شخصنة السلطة المصاحبة لتركيز السلطة من شأنها إعطاء حرية أكثر لصانع القرار فى المدى القصير ، ولكنه فى النهاية يظل قرارًا أكثر هشاشة ، لأن صانع القرار فى هذه الظروف يطرح باستمرار كل قواه فى المعركة (الفردية) وينقصه دوما الاحتياطى .

١٧ ـ بطبيعة الحال كانت هناك قوى سياسية سورية معارضة للوحدة الاندماجية واضطرت لمجاراة تيار الوحدة .

١٨ ـ ياسين الحافظ ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٣٩ .

١٩ ـ د. جورج جبور ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٩٠ ـ ١٩١ .

٢٠ ـ د. بشير العظمة ، مرجع سبق الإشارة إليه ص١٩٢ وقد شغل هذا المؤلف منصب وزير الصحة المركزى فى فترة الوحدة ، ثم أصبح رئيسًا للوزراء فى إحدى مراحل الانفصال .

٢٠ مكرر ـ سلامة أحمد سلامة « برطمان العسل » الأهرام ، ١٠/ ١٠/ ١٩٩٣ ص ٨ .

٢١ ـ د. جورج جبور ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٦١ .

وقد انتهى الأمر باعتماد عبد الناصر على شخص عبد الحميد سراج وأصبح مسئولا عن كافة أجهزة الأمن فى سوريا وصاحب الكلمة النافذة فى سوريا ، وأضيفت إليه عدة اختصاصات وصلاحيات .

٢٢ ـ من هؤلاء عبد الرحمن منيف الذى أعد مؤلفا بعنوان « الديموقراطية أولا ، الديموقراطية دائمًا» خصص أجزاء كثيرة فيه للعلاقة بين الوحدة والديموقراطية .

٢٣ ـ لمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب انظر مقال عبد الجليل مرهون ، « تحديات الوحدة اليمنية : مقاربة بنيوية » ، مقال سبق الإشارة إليه ، ص ٩٠ وما بعدها .

٢٤ ـ التعبير لعمر عبد الرازق فى مقالته « بكائية اليمن السعيد » بصحيفة الأهرام بتاريخ ٧/ ٥/ ١٩٩٤ ، حينما ذكر « اعتقد الطرفان أن الوحدة بين الشمال والجنوب (وحدة أزرار) التى ظن كل فريق أنها ستخلصه من مشاكله .

وحينما تبين أن أحدهما لن يستطيع اعتلاء الآخر كجسر للوصول إلى أهدافه وتذويبه والانفراد بالإمامة جاء انفصال الطائرات والمدافع » .

٢٥ ـ ارتبط جيش الجنوب مباشرة بمؤسسة الحزب الاشتراكى ، فهو قبل كل شىء جيش حزبى تربى ضباطه وجنوده على حماية هذا الحزب ، وقد وعى الحزب الاشتراكى أن الجيش هو ضمانه الوحيد والأخير ، ولذا حرص على عدم الدمج فى المرحلة الأولى للوحدة .

٢٦ ـ استفاد على عبد الله صالح من تشتيت بعض القوات المسلحة الجنوبية على هذا النحو ، كما استفاد من مواقع وجود بعض الوحدات الشمالية فى الجنوب عند شن حربه ضده لاحقا .

٢٧ ـ ورد ذلك ضمن كلمة بعث بها محمود رياض إلى الندوة التى نظمها مركز دراسات الوحدة المصرية فى بيروت خلال الفترة من ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثانى نوفمبر ٧٩ حول (القومية العربية فى الفكر والممارسة) . كما يشير أحد وزراء الوحدة من السوريين وهو د. بشير العظمة أنه برزت خلافات حول شكل الوحدة بين الأحزاب السورية ، فقد كان اتجاه الحزب الشيوعى وكتلة العظمة وهانى السباعى أن تكون الوحدة متدرجة ، والحكم ديموقراطى ليبرالى ، بينما طالبت الأحزاب الأخرى على اختلاف نزعاتها وتناقضاتها بوحدة اندماجية فورية تنهى دفعة واحدة الخطر الشيوعى والصراع الاجتماعى والتهديدين التركى والعراقى ، انظر مؤلفه « جيل الهزيمة » السابق الإشارة إليه ص ١٨٥ ـ ١٨٦ .

٢٧ مكرر ـ منح الصلح ، مصر والعروبة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، أغسطس ١٩٧٩ ص ٧٠ ـ ٧١ .

٢٨ ـ فؤاد إسحاق خورى ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٣٧ .

٢٨ مكرر ـ راجع مذكرات محمود رياض ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٨٨ ـ ١٩٨ ود. نجاح محمد ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٤١٩ ـ ٤٢٠ .

٢٩ ـ فى مقابلة شخصية مع بعض العسكريين السوريين السابقين ممن كانوا يحتلون مناصب عسكرية قيادية أيام الوحدة أكدوا أنه كان من السهل القضاء على هذا الانفصال فى بدايته ، فأغلب الدبابات لم تكن مزودة بوقود كاف وتوقف بعضها فى منتصف الطريق ، وكان لا يتمتع بالتأييد الكافى فى صفوف القوات المسلحة السورية ، كما كان ينقصه المساندة الشعبية ، إلا أن قادة الانفصال استفادوا من عنصر المفاجأة والظهور بمظهر المدافع عن الوحدة . وأشاروا لو أن القوات المصرية التى أسقطت فى اللاذقية ولم تعط لها الأوامر من عبد الناصر بتسليم نفسها ، لكان مجرد وجودها بتلك المدينة كافيا بحد ذاته فى هزيمة حركة الانفصال التى ضللت الرأى العام الداخلى فى البداية بإعلانها أنها حركة تصحيح للأخطاء وليست انفصالية .

وفضلاً عن ذلك وكما أوضحت د. نجاح محمد (مرجع سبق الإشارة إليه ص ٤٠٠) فإنه رغم بعض الاستياء من التجاوزات فإن الشعب السورى ظل على تمسكه العاطفى بزعامة عبد الناصر، وفصلت بينه وبين نظام حكمه وألقت مسئوليه السلبيات على معاونيه من مصريين وسوريين .

٣٠ ـ د. حسن نافعة ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٧٠ ، وتجدر الإشارة إلى أن عبد الناصر أوفد كلا من شعراوى جمعة وأمين هويدى فى مهمة خاصة إلى سوريا لمدة شهر قبل إتمام الوحدة وخلصا إلى صعوبة تحقيق الوحدة الفورية بين البلدين ، وإن الأمر يتطلب اتباع مراحل تدريجية .

٣١ ـ راجع التفاصيل فى مؤلف عونى فرسخ ، الوحدة فى التجربة ، دار المسيرة ـ بيروت ١٩٨٠ ص ١٥٩ وما بعدها .

٣٢ ـ مذكرات محمود رياض ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٨٦ .

وفي وقت سابق صرح عبد الناصر في أعقاب الانفصال « أنه قبل الوحدة الاندماجية رغم عدم اقتناعاته الفكرية بجدوى وفاعلية وحدة اندماجية دستورية دون التوصل إلى وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية » .

من خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان الجمهورية في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٦١ (مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ـ القاهرة مصلحة الاستعلامات ـ النشر الثالث ٢ فبراير ١٩٦٠ ـ ٥ يناير ١٩٦٢ ص ٥٣١ ـ ٥٤١ .

٣٣ ـ محمود رياض ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٨٩ .

٣٤ ـ المرجع السابق ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

٣٥ ـ د. نجاح محمد ، الحركة القومية العربية في سوريا ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ .

٣٦ ـ د. حسن نافعة ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٨٦ .

ويشير حمروش : إنه خلال فترة الوحدة لم يصل إلى سوريا تجار مصريون ولم تستثمر فيها أموال مصرية خاصة ، وعلى العكس من ذلك تمامًا في مصر ، فقد هاجرت رؤوس أموال سورية كثيرة لتستثمر في مصر حيث السوق الاستهلاكي متوفر ، وفتحت محلات تجارية كثيرة وأنشئت شركات ومصانع خاصة ، وعندما حاول بعض المصريين الفقراء بيع بعض المنتجات المصرية على الأرصفة في دمشق ، ثار التجار هناك وأبلغوا المشير « عامر » الذي قرر ترحيلهم لمصر ، فاعتقلوا ووضعوا في السجن حتى تم ترحيلهم على طائرات حربية .

انظر مؤلف أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو (عبد الناصر والعرب) الجزء الثالث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٦ ص ٧٦ .

٣٧ ـ د. جورج جبور ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٧٧ .

٣٨ ـ محمود رياض ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٨٨ .

٣٩ ـ تعتمد بعض الأراضي الزراعية في سوريا على الأمطار وجانب آخر على مياه نهر الفرات ، وبطبيعة الحال لا يمكن لوم الوحدة على هذا الجفاف ، ولو كانت الوحدة قد سارت بشكل جيد لما كان للجفاف من أثر كبير على مجمل الوضع الاقتصادي ، ولكن نظرًا لضعف الأسس السياسية والاقتصادية للوحدة ، فقد شكل الجفاف عاملا إضافيا في تقويضها .

٣٩ مكرر ـ د. نور الدين طراف ، المرجع السابق الإشارة إليه .

٤٠ ـ باسم الجسر ، « تعقيبا على وثائق الخارجية البريطانية عن الوحدة المصرية السورية » جمعية الشرق الأوسط ـ لندن ، ٢٢/ ١/ ٩١ ص ٥ .

٤١ ـ د. نجاح محمد ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٤٠٠ .

وبطبيعة الحال ليس هنا موضع التقييم العام لتجربة الوحدة المصرية السورية ، فمثل هذا التقييم يتطلب دراسة منفصلة ، ولكن ما أود تسجيله هنا بصفة أولية أن تجربة هذه الوحدة لم تكن كلها سلبيات ، ويكفى أن أشير إلى أن بعض السوريين اعتبرها « مرحلة بدء بناء الدولة الحديثة لاسيما فى مجال العناية بالتخطيط المستقبلى » د. جورج جبور ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٦١ .

وقد لاحظت خلال فترة عملى سفيرا لمصر فى سوريا أن هناك حرصا واضحًا على عدم المساس بالقوانين الموقعة من عبد الناصر فى زمن الوحدة ، وإذا اقتضى الأمر يتم إدخال تعديلات منفصلة عليها ، تقديرًا واعتزازًا بفترة الوحدة وبقائدها .

٤١ مكرر ـ EZIONI, AMITAL, OP. CIT .

٤٢ ـ د. مجدى حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٤١٩ .

٤٢ مكرر ـ ويشير د. نور الدين طراف (مرجع سبق الإشارة إليه) أن جاسم علوان كان القائد العسكرى لمنطقة حلب ، وعدد آخر من القادة العسكريين كانوا معادين للانفصال ، وأعلنوا عن مقاومته وطلبوا دعما عسكريا مصريا لمواجهة التيار الانفصالى ، وكانت عملية فى منتهى السهولة لولا أن عبد الناصر رفض ذلك على أساس أن الوحدة مسألة اختيارية تتم بإرادة الشعب ولا تفرض عليه بالقوة المسلحة ، غير أن صلاح نصر يرى أن قرار عبد الناصر الأول بإرسال بعض قواته إلى سوريا وتراجعه عن ذلك مما بعد إجرائه تقييماً سياسيًا لاحتمالات مواقف مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعادية للوحدة ، انظر صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة ، بيروت ، القاهرة ، دار الوطن العربى ، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

٤٣ ـ يعد الكاتب حاليا كتابا عن العلاقات المصرية السورية ، سيتضمن فصلا عن الوحدة والانفصال .

٤٤ ـ د. محمد الرميحى ، « البحث عن التوازن العربى المستقر » ، مجلة العربى ، العدد ٤٢٢ ـ أغسطس / آب ١٩٩٤ ص ١٧ .

٤٥ ـ يرى حسن أبو طالب أنه « وفقا لعملية بناء الوحدة اليمنية فإنه تبلورت أسس الشرعية فى خمس خصائص ، وهى إرادة الاندماج الطوعى والتراضى العام من خلال الحوار السياسى والتنازلات المتبادلة والدمج العضوى بين الوحدة والتطور الديموقراطى واستبعاد الخيار العسكرى » ثم خلص إلى القول » إنه لا أحد فى اليمن يمثل شرعية الوحدة فالذين رفضوا فى صنعاء تنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق » وفرضوا الخيار العسكرى هم فى رأيه الذين انقلبوا على الوحدة وانتهكوا شرعيتها وهم المسئولون الحقيقيون عن الانفصال انظر مقالته « اليمن الموحد . . وداعا » الأهرام ٩٤/٥/٢٥ .

٤٦ ـ عبد الله صالح ، « اليمن : صراع الوحدة والانفصال » ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٧٩ .

٤٧ ـ فكما يوضح ياسين الحافظ ، فإن العداء الشرس الذى واجهت به عدة قوى هذه الوحدة فضلاً

عن بعض الدول المجاورة للوطنْ العربى ، فضلا عن إسرائيل ، التى رأت فى هذه الوحدة تحولا خطيرًا فى ميزان القوى ، كانت إيران وتركيا تناصبانها العداء ، وأخيرًا توجس أو حذر أو عدم ارتياح الاتحاد السوفيتى لهذه الوحدة . وأضيف والموقف الأمريكى المعادى لهذه الوحدة . راجع ياسين الحافظ ، فى المسألة القومية الديموقراطية ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٧٣ .

٤٨ ـ عبد الله صالح مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٧٥ .

ولمزيد من التفاصيل عن مسار العلاقات بين اليمن الموحدة ودول الخليج العربية وموقفها من الحرب الأهلية اليمنية ١٩٩٤ انظر بحث Robern D. Burrowes, " The yemeni civil war of 1994 : impact on the U.A.E and the other arab gulf states.

فضلا عن الدراسات والمراجع التى استند إليها هذا الباحث بصفة خاصة . وهو بحث قدم فى الندوة المعنونة « الحرب اليمنية : الأسباب والنتائج » التى نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بأبوظبى ٢٦ ـ ٢٧/ ٧/ ١٩٩٤ .

٤٩ ـ توضح الوثائق السرية لوزارة الخارجية الربطانيه مثلا مخططاتْ التآمر على مشروع الوحدة المصرية السورية منذ بداية مباحثاتها ، فالمشاورات التى تمت داخل حلف بغداد وخارجه دارت حول أفضل السبل للقضاء على مشروع هذه الوحدة . انظر بصفة خاصة وثائق المكتبة البريطانية/ لندن رقم FO - 371 - 134386 والمتضمنة لمحضر بريطانى لاجتماع عقد فى أنقرة بين وزير الخارجية الأمريكى ورئيسى وزراء العراق وتركيا وممثل الحكومة البريطانية بتاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٥٨.

٥٠ ـ أوضح روبرت بيليترو مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى فى بيانه أمام لجنة مختصة فى مجلس النواب بتاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٩٤ مدى أهمية المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج حينما ذكر «ما من أحد على معرفة بتاريخ النصف الثانى من القرن العشرين يحتاج إلى تذكير بأهمية هذه المنطقة للولايات المتحدة والعالم . فصادرات الولايات المتحدة إلى بلدان الخليج هى بآلاف ملايين الدولارات سنويا . ونسبة ٦٥٪ من احتياطيات العالم المعروفة من النفط موجودة فيها ، ولقد حدد الرؤساء الأمريكيون الوصول غير المعاق إلى هذه الموارد على أنه مصلحة « حيوية » . «مصلحة تستخدم لحمايتها قوات عسكرية عند الضرورة » . نقلا عن نشرة الأنباء التى أصدرها مكتب الإعلام الأمريكى ـ السفارة الأمريكية بالقاهرة بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٩٤ .

٥٠ مكرر ـ مقتطفات من كتاب سعد البزاز ، رماد الحروب : أسرار ما بعد حرب الخليج ، الذى تنشرها صحيفة الشرق الأوسط ، انظر عدد ٨/ ٧/ ١٩٩٥ ص ١٥ .

٥١ ـ تضمنت مقالتان نشرتا فى صحيفة القبس بتاريخ ٢/ ٦/ ٩٤ ، ١٤/ ٧/ ٩٤ ، شرح الموقف الأمريكى وعددتا أسبابه وفى مقدمتها :

(١) إن أكثر ما كان يخيف الأمريكيين هو أن يؤدى استمرار القتال اليمنى إلى إحياء الاستقطابات العربية التى حصلت خلال غزو العراق للكويت بحيث يسعى صدام حسين لتشجيع انقسام عربى يفك عزلته .

(٢) إن دولة اليمن الموحد لم تكن مزعجة سياسيا للإدارة الأمريكية ، بل كانت مفيدة من

الناحية الاقتصادية خصوصا بالنسبة لنشاط شركات النفط ، وهى مسألة حاسمة بالنسبة لإدارة تقيس أى موقف خارجى بمقدار ما يؤمن من وظائف فى الداخل .

(٣) الرغبة الأمريكية فى عدم التورط عسكريًا ، وهو أمر يصبح واردًا ، بشكل أو بآخر ، مع تفاقم الأمور وإمكانية انتشارها فى منطقة تضم مصالح أمريكية حيوية . والانفصال كان سيفتح الملف بينما (إعادة الوحدة) تغلقه وواشنطن كانت تريد أزمة (بالناقص) فيما هى متورطة بأكثر من أزمة فى العالم لا تعرف كيف تتخلص منها .

(٤) عدم رغبتها فى حرب طويلة تتحول إلى بؤرة توتر دائمة وإعادة الوحدة ينهى الموضوع فى الأمد المنظور ، بينما الانفصال يترك الأزمة مستمرة فى الأمد المنظور أيضا .

(٥) غياب الانقسام الدولى الذى يجعل أطرافًا دولية مستفيدة من القتال وتضطر واشنطن لاتخاذ موقف واضح إلى جانب فريق فى القتال .

(٦) ضرورة عدم تجاهل التجربة الديموقراطية ، ولو المحدودة فى اليمن خصوصا بعد إجراء انتخابات تعددية ووصول كل القوى الرئيسية إلى البرلمان .

(٧) التخوف من أن تؤدى هذه الأزمة فى حالة تفاقمها إلى تهديد استقرار المنطقة وإلغاء مفاعيل السلام العربى الإسرائيلى .

وهذه الأسباب وغيرها ليست من باب استقراء الموقف الأمريكى . إنما هى نتاج لمداولات مجلس الأمن القومى ، وهى كافية لشرح وتفسير موقف واشنطون من الأزمة اليمنية ومحاولة الانفصال .

٥٢ ـ انظر محمد السعيد إبراهيم ، « الرؤية الناصرية للوحدة العربية » مجلة قضايا عربية ، العدد الثالث بيروت تموز / يوليو ١٩٧٩ ص ١٩٩ وما بعدها .

٥٣ ـ راجع ما ذكره عبد الناصر فى محاضر مباحثات الوحدة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ـ إبريل ١٩٦٣ .

٥٤ ـ MARK N. KATZ, " EXTERNAL POWERS AND THE YEMENI CIVIL WAR "

بحث مقدم فى الندوة المعنونة « الحرب اليمنية : الأسباب والنتائج » السابق الإشارة إليها .

٥٥ ـ CHARLES DUNBAR, " INIERNAL POLTICS IN YEMEN : RECOVERY OR REGRESSION ? PP. 8 - 15

بحث مقدم للندوة المعنونة « الحرب اليمنية : الأسباب والنتائج » السابق الإشارة إليها .

٥٦ ـ مرجع سبق الإشارة إليه ، وفى تقدير CHARLES DUNBAR يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب :

إن عدم قدرة الحركة الإسلامية اليمنية على فرض نظام إسلامى يعود إلى أنها لا تشكل حزبا نظاميًا ذا مبادئ سياسية محددة بوضوح ، بل تمثل تحالفًا واسعًا فضفاضا لمجموعات ذات آراء ومصالح مختلفة من فائدتها الإبقاء على النظام الحالى حفاظا على مصالحها المؤمنة فى إطاره ، كما أن حزب المؤتمر الشعبى حقق بعض النجاح بتبنيه مواقف إسلامية محافظة بالنسبة للمشاكل الاجتماعية كتعدد الزوجات وبيع المواد الكحولية ، مما أفقد الجناح الإسلامى بعض قدرته على المناورة السياسية ، يضاف إلى ذلك أن عناصر الثورة الإسلامية لم تتوفر بعد فى اليمن (فاليمن

مازال مجتمعا ريفيا فى أغلبه ، كما أن الجماعات الكبيرة للشباب الغاضب لا توجد بكثافة فى المدن اليمنية ، كما لا توجد بها مجموعات كبيرة من العاطلين تستطيع الحركة الإسلامية تجنيدها ، غير أن الكاتب يرى فى النهاية أنه إذا تزايد عددهم مستقبلاً ، فإنه من المحتمل توقع بروز حركة إسلامية راديكاليه فى المديين المتوسط والبعيد (انظر ص ١٣ من دراسة هذا المؤلف) .

٥٧ ـ انظر المرجع السابق وانظر أيضا مقال بلال الحسن « اليمن بعد الحرب » ، صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٤ ص ٦ .

٥٨ ـ CHARIES DUNBAR مرجع سابق الإشارة إليه .

مراجع الفصل الثالث : فى مدى استفادة الفكر القومى من انتكاسة المدخل الاندماجى

١ ـ عونى فرسخ ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٤٢ .

٢ ـ د. محمد عابد الجابرى ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٥٣ .

٣ ـ انظر فى هذا المجال مؤلف د. مصطفى الفقى ، تجديد الفكر القومى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٤ ـ جميل مطر ، « العلاقات العربية / العربية ، بحث مقدم إلى المؤتمر القومى الأول للمؤتمر القومى العربى تونس ، ٣ ـ ٥/ مارس / آذار / ١٩٩٠ .

٥ ـ د. إسماعيل صبرى عبد الله ، مصر التى نريدها ، دار الشروق ـ القاهرة ١٩٨٢ ص ١٨٨ .

٦ ـ د. محمد عابد الجابرى ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٥٢ و ٥٣ .

٧ ـ د. جورج جبور ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٢٦٦ .

٨ ـ مكرم محمد أحمد ، « على أبواب عدن » ، مجلة المصور ، القاهرة ٢٠/ ٥/ ١٩٩٤ .

٩ ـ يشير د. صلاح البيطار « إنه فى مقابلة له مع الرئيس عبد الناصر قبل الوحدة أوضح له الرئيس المصرى العقبات داعيا إلى التهيؤ النفسانى للوحدة والتدرب عليها قبل إقامتها ، فأجابه البيطار بما معناه أن الإنسان يتعلم السباحة وهو فى البحر ، وليس على اليابس بالاستعانة بدليل نظرى للسباحة » انظر منح الصلح ، الوحدة العربية والليبرالية ، مجلة العربى ، الكويت ، العدد ٤٢٦ مايو ١٩٩٤ ص ٦٤ .

١٠ ـ د. إسماعيل صبرى عبد الله ، مصر التى نريدها ، دار الشروق ـ القاهرة ١٩٨٢ ص ١٥٤ .

١١ ـ المرجع السابق .

١٢ ـ د. عبد الله عبد الدايم ، مرجع سبق الإشارة إليه .

١٣ ـ منح الصلح ، مصر والعروبة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، آب / أغسطس ١٩٧٩ ص ١٨٢ .

١٤ ـ عبد اللطيف الدعيج ، « لليمنيين حق تقرير مصيرهم » ، صحيفة القبس ، الكويت ١٩٩٤/٥/٢٥ .

١٥ ـ إسماعيل صبرى عبد الله ، الذى يرى أن تراثنا كله قائم على الاستبداد (باستثناء عهد الرسول الكريم والخلفاء الراشدين) مرجع سبق الإشارة إليه ص ص ٤٠ ـ ٤٤ .

١٦ ـ انظر البحث المقدم من د. برهان غليون ، الديموقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى ، المقدم للمؤتمر القومى العربى الأول ٣ ـ ٥ مارس / آذار ١٩٩٠ بتونس ص ٥ ، وقد أرجع المؤلف تفسير صعوبة انتقال المجتمع العربى نحو الديموقراطية برسوخ التقاليد الاستبدادية فى الثقافة العربية ، والبنية البطركية أو الأبويه للسلطة فى المجتمع العربى ، والنواحى التاريخية النفسانية والسلوك العام تجاه السلطة والخوف من الفتنة وضعف التراث والمفهوم الديموقراطى فى الوعى العربى الحديث .

١٧ ـ إسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سبق الإشارة إليه ، ص ١٥٣ .

١٨ ـ يوسف علاونة « عظم الله أجركم » ، صحيفة السياسة ، الكويت ، ٣١/ ٥/ ١٩٩٤ .

١٩ ـ إسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سبق الإشارة إليه ، ص ٤٠ .

٢٠ ـ نديم البيطار ، حدود الإقليمية الجديدة ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ١ .

٢١ ـ د. على الدين هلال ، « إشكالية القومية العربية » مرجع سبق الإشارة إليه ص ٦٣ ـ ٦٤ .

٢٢ ـ د. محمود عبد الفضيل ، الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة مرجع سبق الإشارة إليه ص ١١٦ ـ ١١٧ .

٢٣ ـ سعد الدين إبراهيم « الوحدة العربية المنشودة : خصائصها ومستقبلها » ، الأهرام ١٩٨٥/٩/٢٨ .

انظر فى هذا الصدد الانتقادات التى وجهت لوفد لجنة العمل الثلاثية « أثناء انعقاد المؤتمر الأول» لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ومن خلال عروض الكتابات والتعليقات اللاحقة ، والواردة فى المؤلف الجماعى المعنون « صور المستقبل العربى » مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة فى إطار مشروع المستقبلات البديلة،بيروت يناير١٩٨٢ ص١١٦ .

٢٤ ـ عبد الله عبد الدايم « تجربة الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) مجلة شئون عربية ، تونس ، عدد رقم ٤٢ ، ايلول / سبتمبر ١٩٨٧ ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

٢٥ ـ المرجع السابق .

٢٦ ـ انظر فى تفاصيل ذلك فى المؤلف الجماعى المعنون « صور المستقبل العربى » السابق الإشارة إليه ص ١٢٦ ـ ١٢٧ .

٢٧ ـ قام عدد من المفكرين والمتخصصين العرب بإعدادها وطرحها على الرأى العام العربى والجهات الرسمية ، وهذه الوثائق تمثل محاولة للوصول إلى تصورات لعدد من المصالح القومية وأولوياتها والسياسات المقترحة لتحقيقها ، كما تمثل نوعا من « المسعى الجديد » لمواجهة التحديات المستقبلية التى تجابه الوطن العربى ، وهى بالإضافة إلى أدبيات قومية أخرى تمثل إطارات مرجعية للخطوط العريضة للأهداف القومية فى المرحلة الراهنة .

٢٨ ـ فى مقدمة هذه الاستراتيجيات ذات الطبيعة والنظرة الشاملة ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك « وثيقة مقدمة إلى المؤتمر القومى الأول لاستراتيجية العمل العربى المشترك ـ الوثيقة الرئيسية أيار / مايو ١٩٧٨ » والورقة المعنونة «نحو تطوير العمل الاقتصادى» المقدمة إلى مؤتمر القمة العربى الحادى عشر المنعقد فى عمان تشرين الثانى / نوفمبر ٨٠ ، ومن أمثلة الاستراتيجيات ذات الطبيعة القطاعية (أو التجزيئية) «استراتيجية الأمن الغذائى فى البلدان العربية » الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٧٧ ، و « استراتيجية التصنيع من أجل الوفاء بالحاجات الأساسية بالاعتماد على النفس » ٧٧ ـ ١٩٧٨ ووثائق « مؤتمر الطاقة العربى الأول » الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والإنماء الاجتماعى آذار / مارس ١٩٧٩ ، «واستراتيجية تطوير التربية العربية » الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٧٧ . ولمزيد من المعلومات حول هذه الوثائق وغيرها انظر المؤلف الجماعى « صور المستقبل العربى » السابق الإشارة إليه ص ١٢٦ ـ ١٢٧ ، وقد تلا ذلك دراسات إضافية أخرى .

٢٩ ـ أثار إنشاء عدد من التجمعات الأقاليمية العربية الجدل حول مدى ملاءمته لظروف وأوضاع الوطن العربى وتأثيره على جهود التجمع القومى الشامل وتختلف الآراء ، تتباين فى هذا الصدد ، فهناك من يعتقد أن الوطن العربى كبير الرقعة الجغرافية ، وقد يجمع بعض دوله المجاورة ظروف وصلات خاصة تدعوها إلى الترابط فيما بينها برباط أوثق من الرباط العام الذى يصل بين الدول العربية جميعا ، مما يسهل إقامة تكامل عربى أتم ، يتكون من وحدات أقاليميه قوية تبنى على أسس واقعية ، ويرى البعض الآخر أنه بين سهولة منطق الاستقلال وإغراءاته وتعذر الاستمرار فى إطار واقع التجزئة ومخاطر الانطواء القطرى فإن صيغة التجمعات الأقاليمية تمثل مدخلا ملائماً لإنقاذ العمل الوحدوى من مخاطر استمرار البلقنة .

وبالمقابل يرى البعض أنه فى إطار جدلية القومية والإقليمى تأتى جدلية الجزء والكل ، فإنه يخشى من طغيان مصلحة الجزء على مصلحة الكل ، كما أن هذا المدخل قد يؤدى إلى تفتيت مفهوم الأمن القومى العربى وزيادة التباين الاقتصادى بين أقطار الوطن العربى وتعدد الآراء على هذا النحو يوضح أن المسألة لم تحسم ، ولمزيد من البحث فى هذا الموضوع يراجع على سبيل المثال :

جميل مطر « جامعة الدول العربية أم جامعة للأقاليم العربية » الأهرام القاهرة ، ٢٢/ ٢/ ١٩٨٩ وأبحاث ندوة (جامعة الدول العربية : الواقع والطموح) تونس ، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان / إبريل ١٩٨٣ ، لاسيما بحث د. غسان سلام عن « الجامعة العربية والتكتلات العربية » .

محمد أبا الخيل « التكامل الاقتصادى الخليجى : نواة التكامل العربى الشامل » مجلة العربى ، الكويت نوفمبر ١٩٨٤ ومؤلفنا : مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادى ، وزارة خارجية قطر ـ الدوحة ـ ١٩٨٢ .

٣٠ ـ وجه الكثير من الباحثين اهتمامهم حول الأسباب التى حالت دون مسيرة العمل العربى المشترك بخطى حثيثة ثابتة ، ويجمل قولهم فى هذا الصدد أن تخلفنا على طريق التكامل الاقتصادى

(باعتباره أقرب صيغ للتجمع القومى إلى الوحدة) يرجع إلى أسباب سياسية ، منها حداثة العهد بالاستقلال السياسى ، ومغالاة كل دولة فى التمسك بسيادتها . ثم ما يثور بينها أحيانًا من منازعات سياسية واختلاف الأيديولوجية السائدة فى كل منها) وثانية جغرافية (بعد المسافة الجغرافية) ، وثالثة اقتصادية (ما يوجد من اختلاف فى الموارد الطبيعية المالية والتنظيم الاقتصادى وطبيعة العلاقات مع الخارج التى تتم بها كل منها) ، ورابعة تنظيمية (راجع إلى تعدد الأجهزة المشتغلة فى حقل التكامل الاقتصادى وتعارضها فيما بينها) وخامسة هيكلية (راجع إلى اختلاف الهياكل الأساسية الإنتاجية) . كما تعود مسألة بطء إنجازات العمل العربى المشترك إلى عدم تقبل الدول العربية لمبدأ منح صلاحيات كافية لمؤسسات العمل العربى المشترك لتمكينها من القيام بمهامها . والتأثر بتجارب الدول الأخرى ومحاكاتها دون أخذ خصوصية المنطقة العربية فى الاعتبار .

كما يضيف البعض أسبابا ونتائج أخرى ، فهو يرى « أنه رغم اتساع قاعدة العمل العربى المشترك وتنوع ميادينه وتكاثر مؤسساته ، فإنه يبقى فى النهاية مفتقدا للنظرة الشاملة التكاملية والبعد القومى ، كما يفتقر إلى الفاعلية التى تمكنه من التصدى الجدى للمهام القومية ، وعلى رأسها مهمات الأمن والإنماء والتحرر » .

هناك العديد من الدراسات التى تناولت هذه الجوانب انظر مثلا :

حسين خلاف . تقييم الخطوات التى تمت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية، بحث مقدم فى ندوة « المشروعات العربية المشتركة » التى نظمها المعهد العربى للتخطيط ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومى بالقاهرة خلال الفترة من ١٤ ـ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ص ١٧ .

وعبد المحسن زلزلة « التكامل الاقتصادى العربى أمام التحديات » فى دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى) سلسلة كتاب المستقبل العربى (٦) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ـ يونيو ١٩٨٢ ص ١٣٧ .

والطاهر لبيب ، « المغرب العربى بين وحدة الخصوصية وخصوصية الوحدة » بحث مقدم لندوة (وحدة المغرب العربى) التى عقدت فى مدينة ابيان الفرنسية ١٩٨٥ ، وسامى نابر ، « سبع أطروحات حول المغرب العربى » ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٩٣ ـ ١١/ ١٩٨٦ .

وقد التقت آراء معظم الاقتصاديين العرب على أن الموارد الاقتصادية العربية مجتمعة تشكل بالكاد «الحد الحرج » الذى يمكنه أن يوفر القاعدة الاقتصادية الجماعية اللازمة للتنمية العربية المستقلة . وإن ظروف الوطن العربى الراهنة تقتضى أن يتم تطبيق المدخل الوظيفى للتكامل من منظور تجميعى شامل وترابط لجميع المناطق العربية ككل . انظر فى هذا الشأن مؤلف يوسف صايغ ، الاقتصاد العربى ـ إنجازات الماضى واحتمالات المستقبل ، وأيضًا لنفس المؤلف « نحو تنمية مستقلة فى الوطن العربى » ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد ٩ ـ ٨ / ١٩٨٦ .

القسم الثانى

من انحسار التيار القومى
إلى بروز المشروع الشرق أوسطى

المـــهـــرولـــون

شعر : نزار قبانى *

سقطت غرناطة

ـ للمرة الخمسين ـ من أيدى العرب

سقط التاريخ من أيدى العرب

سقطت أعمدة الروح . . وأفخاذ القبيلة . .

سقطت كل مواويل البطولة . .

سقطت أشبيليه . .

سقطت أنطاكيه . .

سقطت حطين من غير قتال

سقطت عمورية

سقطت مريم فى أيدى الميليشيات

فما من رجل ينقذ الرمز السماوى

ولا ثم رجولة . . . . .

* * *

لم يعد ثمة اطلال لكى نبكى عليها

كيف تبكى أمة

أخذو منها المدامع

* نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية

جاء الترويج المكثف للفكرة الشرق الأوسطية بأبعادها المختلفة فى ختام مرحلة تقلصت فيها الطموحات العربية القومية إلى درجة كبيرة نتيجة الانتكاسات المتعددة التى تعرض لها التيار القومى طوال العقود السابقة وتفاقم الخلافات العربية العربية وتعدد الحروب الباردة والساخنة بين العرب ، مما جعل الوطن العربى يتحول إلى ما يشبه الرجل المريض الذى تسعى مختلف الأطراف إلى تقاسم تركته ، وهو لا يزال على قيد الحياة (١).

وقد أثار طرح المشروع الشرق أوسطى الجديد ردود فعل عديدة على المستوى العربى بين آراء مرحبة وأخرى معارضة . فالآراء المرحبة رأت فيه وسيلة عملية للتنمية الشاملة والمتكاملة للمنطقة فى ظل السلام الكامل بعد عدة حروب انهكت الجميع ومن أجل بناء غد أفضل وأكثر استقرارًا وأمنا (٢).

أما الآراء المعارضة لهذا المشروع فوجدته يحمل فى طياته محاولة لطمس الهويتين العربية والإسلامية للمنطقة ، وتحويلها إلى محيط جغرافى متعدد القوميات ، لا علاقة لها بالإنسان والحضارة ودون خصوصية تاريخية أو جغرافية ثم إعادة تركيبها تحت شعارات مفتعلة ونيات حسنة لا يقوم دليل عليها حتى الآن (٣).

وإذا كان من السابق لأوانه إجراء دراسة وتحليل متكامل لمختلف جوانب المشروع الشرق أوسطى الجديد الذى ما زال فى طور التكوين وما زال مشروعا يكتنفه الغموض المتعمد ، إلا أننا سنحاول تقييم انعكاسات الأفكار المطروحة وفى حدود المعلومات التى توفرت بشأن هذا المشروع على وضع النظام العربى وكيف يمكن للجانب العربى التعامل معه بشكل يحفظ مصالحه القومية ، إذا ما كتب لمثل هذا المشروع أن يرى النور.

الفصل الأول

تطور المشروع الشرق أوسطى
من المفهوم البريطانى إلى المفهوم المدريدى

أولاً : دلالة المفهوم الشرق أوسطى وأبعاده

إن متابعة الجذور التاريخية والسياسية لمصطلح « الشرق الأوسط » توضح أنه غربى المصدر . هو تعبير بريطانى استخدمه الاميرال الفرد ماهان لأول مرة فى المجلة البريطانية NATIONAL REVIEW فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ولفت ماهان النظر إلى طبيعة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة الاستراتيجية بين القوى الدولية المتنافسة منذ مطلع القرن العشرين . وهذا يؤكد حداثة هذه التسمية وارتباطها بالاستراتيجيات الغربية (٣ مكرر). كما أن البريطانيين كانوا يستخدمون مصطلح «الشرق الأدنى » وأطلقوه على المنطقة الممتدة من الجناح الشرقى للإمبراطورية العثمانية من الأناضول والولايات العربية إلى إمبراطورية الهند . وبصفة عامة ليس هناك إجماع على تعريف جامع مانع للشرق الأوسط . فهذا المصطلح استخدم تارة للإشارة إلى الدول العربية شرق قناة السويس ومصر وليبيا وإسرائيل إضافة إلى تركيا وإيران ، وتارة أخرى يتسع نطاق هذا المصطلح ليشمل الباكستان واثيوبيا . وفى تعريفات أخرى يتم تمييز دول المغرب العربى عن مجمل النطاق الجغرافى للشرق الأوسط ، فيشار إليها كدول شمال القارة الأفريقية مثلما حدث فى القمة الاقتصادية التى عقدت فى الدار البيضاء ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٤ والتى أطلق عليها « المؤتمر الاقتصادى للتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » (٤).

كما أنه فى ضوء ما حدث من تطورات بعد انهيار الاتحاد السوفيتى واستقلال

جمهوريات القوقاز ووسط آسيا ، فإن بعضها يرى أنه جزء من الشرق الأوسط الجديد . بل ويرى البعض الآخر أن حدود الشرق الأوسط ـ فى المنظور الإسرائيلى ـ تتحدد بالمسافة الكفيلة بأن تعبرها أى صواريخ موجهة إلى إسرائيل (٥) .

وحسب دائرة معارف العالم الأمريكية فإن الشرق الأوسط حاليا يشمل البلاد التالية : البحرين ، قبرص ، مصر ، إيران ، العراق ، إسرائيل ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، عمان ، قطر ، السعودية ، السودان ، سوريا ، تركيا ، الإمارات ، اليمن . ويلاحظ :

١ ـ إن هذا التعريف هو من صنع الحلفاء عندما اقتسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وسمى الشرق الأوسط Middle East لتوسطه جغرافيا بين القارات الثلاث .

٢ ـ إن هذا التعريف يختلف عما سمى بالشرق الأدنى Near East والذى وضعه الإنجليز للتفرقة بينه وبين الشرق الأقصى Far East لبعد مسافة الأخير عن انجلترا. وشمل بالإضافة إلى بلاد الشرق الأوسط بعض المناطق فى روسيا وأفغانستان وباكستان ـ أى الطريق الذى احتاجته بريطانيا لحماية مستعمراتها فى الهند وآسيا .

٣ ـ إن هذا التعريف لا يشمل جميع أعضاء الجامعة العربية فمثلاً لا يشمل المغرب العربى مثل ليبيا ، الجزائر ، تونس والمغرب وموريتانيا .

٤ ـ يشمل هذا التعريف عدة دول غير عربية مثل قبرص ، إيران ، تركيا وإسرائيل .

كما يلاحظ أن هناك التباسًا دائمًا بين مصطلح « الشرق الأوسط » والنزاع العربى الإسرائيلى ، الذى كان يطلق عليه فى أحيان كثيرة « أزمة الشرق الأوسط » وشاع وصفه بذلك ، وكان من بين أهداف هذه التسمية إبراز الهوية الشرق أوسطية وطمس الهوية العربية .

ورغم تعدد التعاريف فإن هناك من يرى أن كلمة الشرق الأوسط مازالت غامضة مثلها فى ذلك مثل عبارة « النظام الشرق أوسطى » أو « السوق المشتركة الشرق أوسطية » فتعريفه هنا هو تعريف خاص ولم يعرفه التاريخ من قبل ، ويستند أولاً وأخيرًا على عضوية إسرائيل فى هذه السوق بصرف النظر عن بقية الأعضاء المشتركين ، ولذا يرى

البعض أنه يمكن تسمية هذه السوق بالسوق الإسرائيلية بدلاً من السوق الشرق أوسطية ولن يختلف المعنى كثيرًا . وإذا كان هناك أى شك فى ذلك فلنستبعد إسرائيل من هذه السوق ، وسنجد أن الفكرة برمتها قد تلاشت [٦]. ومن هنا يكتسب تعبير الشرق الأوسط الجديد مضمونًا مختلفًا عن معناه التاريخى والسياسى عندما كان مقترنا فى السابق بالحرب الباردة والعداء الغربى « للاتحاد السوفيتى » . أما الآن فإن الهدف هو العمل لدمج إسرائيل فى المجموعة الإقليمية الشرق أوسطية [٦ مكرر] .

ويلفت البعض النظر إلى أن الأساسين الفلسفى والسياسى المتكاملين للفكرة الشرق أوسطية الجديدة قد وضعا من خلال وثيقة أمريكية شهيرة ، تزامن إعدادها مع مفاوضات كامب ديفيد ، بين مصر وإسرائيل ، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ، وتم الإعلان عنها رسميا بتقديمها للكونجرس من جانب وكالة التنمية الأمريكية فى عام ١٩٧٩ ، وأهمية هذه الوثيقة أنها توضح الرؤية الأمريكية لمستقبل المنطقة ، فقد تضمنت هذه الوثيقة « أنه فى ظل مناخ السلام والتصالح بين العرب وإسرائيل ، الذى بدأ فى كامب ديفيد يجب إعادة النظر فى المفاهيم السائدة وتغيير العقليات القديمة ، إذ إن التعاون الشرقى أوسطى الأوسع يجب أن يحل محل التعاون العربى الإقليمى الذى أثبت فشله منذ قيامه ـ بإنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ـ حتى الآن » ، ولذلك فإن البديل الذى تؤيده المصالح الأمريكية هو « نظام شرق أوسط إقليمى جديد ، يتسع لما هو أكثر من الإطار العربى القائم على دعوة قومية ، أثبتت فشلها ، ليشمل اندماجا إقليميا ، يضم إلى جانب الدول العربية ، كلا من إسرائيل وتركيا وإيران » [٧]. وفلسفة الفكر الأمريكى للشرق أوسطية تقوم من منظور المصالح الأمريكية على مفهوم وظيفى لدول المنطقة . . وفقًا لقدراتها وإمكانياتها ، سواء أكانت دولا عربية أو غير عربية . وتختلف مهامها الوظيفية وفقًا لما تملكه من قدرات وموارد وما تمثله من فاعلية . فهناك دول ستكون وظيفتها أمنية لحماية المصالح الأمريكية وأخرى لها وظيفة إنتاجية خاصة بالنسبة للطاقة وثالثة لها وظيفة جيواستراتيجية حاكمة [٧ مكرر] لمواجهة أى تغييرات غير متوقعة أو غير مقبولة من منظور المصالح الأمريكية .

وإعادة طرح المشروع الشرق أوسطى ليس أمرا جديدًا . فقد عاشت منطقتنا لفترة طويلة صدامًا بين نظرتنا إلى أنفسنا ونظرة الآخرين لنا . وقد أظهر الغرب وقوى المنطقة

غير العربية طوال الفترة الماضية حساسية شبه مرضية تجاه النظرة التى اختارها العرب لأنفسهم ، وكانت ترى فيها خطرًا على مصالحها وسعت لضرب الهوية العربية التى اخترناها لأنفسنا(٨).

وشهدت بداية خمسينات هذا القرن ، صراعا وصداما بين نظامين متنافسين . الأول هو « النظام الشرق أوسطى » الذى قارب منطقتنا بمقاييس جغرافية فرأى فيها مساحة من الأرض ضعيفة المقاومة تجاور الاتحاد السوفيتى . ورأى مهندسو هذا النظام أن على دول المنطقة أن تجابه الخطر السوفيتى - آنذاك - باتحاد تحالفى ترتبط من خلاله بأيديولوجيات المعسكر الغربى ، وتتبلور هويتها الجديدة على أساس من الانتماء الجغرافى الشرق أوسطى الذى يشكل همزة وصل بين حلف جنوب شرق آسيا وحلف شمال الاطلنطى اللذين يحاصران « الخطر الأحمر » فى ذلك الوقت . وبموجب هذه النظرة ، مورست مختلف الضغوط على الدول العربية للتحالف مع كل من إيران وتركيا وباكستان وإسرائيل كما تتحالف مع دول الغرب الكبرى سواء فى إطار البيان الثلاثى ١٩٥١ ومبدأ « ايزنهاور » لملء فراغ الشرق الأوسط تارة وحلف بغداد تارة أخرى . أما النظام الثانى فيسمى « النظام العربى » وهو لا ينظر إلى المنطقة بعين الجغرافيا ، بل يتطلع إلى قيام أمة « لها مصالح مشتركة وأولويات أمنية متمايزة عن تلك التى للغرب»(٩).

فالنظام العربى يتميز عن بقية النظم الإقليمية بكونه نظامًا قوميًا تربط أعضاءه كدول وشعوب منظومة من القيم السياسية الرئيسية المستمدة من صلة القومية والتاريخ المشترك والطموح لتطوير العلاقات بين أعضائه ، ولا يمكن أن يقوم هذا النظام فى غياب مضمونه القيمى القومى لعدد من الاعتبارات لعل فى مقدمتها :

١ - إن المنطقة العربية تختلف عن غيرها من المناطق الأخرى فى العالم ، فهى منطقة يجمع دولها قومية واحدة ونظام قومى مازال - رغم ضعفه - يتسم بعمق الروابط الثقافية والتاريخية والروحية ، وتربط بين شعوبها آمال ومصالح وأهداف وتحديات ومصالح مشتركة ،وهذه الروابط : ليست من نوع الظروف الطارئة أو المنافع العارضة ، بل هى من نوع العوامل الأساسية الدائمة التى تتصل بمشاعر شعوبها ،

فهى تتولد من حيث الأساس من « وحدة اللغة والتاريخ » وتتقوى - بوجه خاص - بكثير من العوامل التى تتضم إلى هذه الوحدة وتدعمها ، مثل « الاتصال الجغرافى » و « الترابط الاقتصادى » و« التجاوب العاطفى » [١٠].

٢ - كما يستند النظام العربى إلى وجود مسئوليات قومية نابعة من وحدة القضايا القومية وتقتضى تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعى القومى ، كما تعتمد فاعلية هذا النظام على استمرار الرابطة القوية بين الأمن القومى لدوله وأقاليمه وأمنها الاقتصادى والذى عبرت عنه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى. وهذه الأمور وغيرها تشكل فى مجموعها الأسس البنائية للتفاعل بين مختلف الوحدات المكونة لهذا النظام.

وإذا كان البعض يحاول إنكار وجود النظام العربى أصلا وبأثر رجعى لاسيما بعد أزمة الخليج الثانية ، وتفجر الصراعات العربية - العربية الحادة من حين لآخر ، ويرون أنه من الأفضل إقامة نظام شرق أوسطى بديل ، إلا أن أنصاره يردون بأنه إذا كان بعض من السلوك السابق للنظام لم يكن فعالا فى تحقيق أهدافه ، هذا ناهيك عن إخفاقاته وهزائمه ، فإنه كان نظاما موجودًا وقد يمرض الجسد ، ولكنه يبقى حيا . وتصبح النقطة المهمة أن الذين يقولون بغياب النظام يريدون الانطلاق بعد ذلك إلى آفاق أخرى فى تكييف وضع الأقطار العربية وعلاقاتها[١١] وتذويبها فى إطار جغرافى إقليمى أوسع نطاقا مستغلين الضعف والتدهور اللذين حلا بالعلاقات العربية العربية وبالنظام العربى إجمالاً .

ثانيا : عوامل تخلخل هيكل النظام العربى

وإذا تابعنا طبيعة ومسار العلاقة بين « النظام العربى » و « النظام الشرق أوسطى»، نجد أن محصلة الصراع بينهما عشية الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨) أبرزت أن ساعد القومية العربية قد اشتد ، وبرزت على السطح كقوة دولية تسعى للتحرر ، وتدعو للحياد الإيجابى وتقاوم الأحلاف والتبعية [١٢]. وبانهيار هذه الوحدة (١٩٦١) أصيب « النظام العربى » بشرخ عميق أثر على حيويته واستمرار قدرته على المواجهة .

وشهدت المرحلة بين ١٩٦١ إلى ١٩٦٧ منافسة وصداما حادًا بين النظامين وكان ميزان القوى بينهما هشا باستمرار . وانتهت هزيمة ١٩٦٧ بضربة قوية إضافية وجهها

نظام إلى آخر (١٣)، إذ تمكن « نظام الشرق الأوسط » من تحقيق بداية تفتيت « النظام العربى » فقد كانت هزيمة لأشد الدول دعوة للوحدة العربية .

ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتشكل بعثًا مؤقتا للنظام العربى ، فقد شكلت محطة منفردة لا بداية انطلاق جديدة شاملة . ثم عاد النظام الشرق أوسطى إلى الصدارة بعد حدوث عدة تطورات فى المرحلة التالية أثرت سلبا على مقومات وركائز النظام العربى . وأهمها ما طرأ من تغير عارض ومفاجئ فى توزيع مصادر الثروة داخل الوطن العربى بعد تصحيح سعر النفط إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ والآخر ما طرأ من تغير نسبى على دور عدد من الدول العربية ذات الوزن والدور القيادى .

وبالنسبة للتطور الهام الأول ، فإن الثروة النفطية خلقت حالة رخاء فاسترخاء وأورثت تفاوتا واسعا فى مصالح الأقطار العربية (١٤). فالحقبة النفطية التى بدأت بعد تصحيح أسعار النفط إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أدت إلى قلب نظام التقسيم الطبقى فى الوطن العربى رأسا على عقب . فبعض الدول العربية كانت محدودة الدخل فأصبحت غنية ، ومن ناحية أخرى أصبحت بعض الدول العربية التى كانت ميسورة الحال فى الماضى ، ضمن الطبقة الفقيرة ، كما أن دولاً عربية زادت مسئولياتها الفعلية فى الوقت الذى قلت فيه قدراتها الحقيقية أو النسبية ، بينما حدث العكس بالنسبة لدول أخرى . ولقد ترتب على ذلك تغير جوهرى فى قدرات هذه الدول ودرجة تأثيرها على توجهات وسياسات النظام القومى العربى (١٥)، وبرزت ظاهرة عدم اتساق المكانة (١٦)، لاسيما أن الحقبة النفطية حدثت فجأة وفى وقت لم تكن قوى التغيير التاريخية قد أمسكت فعلاً بالمحاور الأساسية للقيادة والتوجيه (١٧).

وقد أدى ذلك إلى حدوث اختلال مفاجئ فى توازنات النسق الإقليمى لفترة لحساب الأقطار النفطية يستند إلى قوة الثراء النفطى بالدرجة الأولى ، وهذا الدور الذى اكتسبته الدول النفطية تحول إلى ظاهرة سياسية مؤثرة بهذا الحجم بعد التطورات السياسية التى حدثت بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ التى أوقفت تقدم التيار الناصرى وعطلت طموحاته الداخلية وقلصت من تطلعاته الخارجية (١٨) ثم وفاة عبد الناصر (فى ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٠) التى كانت بداية لتجربتين سياسية واجتماعية معا على المستويين القومى والقطرى (١٩).

ثم أدى انكماش الموارد النفطية وتقلص الأرصدة المالية لدول الخليج (بعد حرب الخليج الثانية) إلى مواجهتها لبعض المشاكل التى كان الدخل الكبير للنفط يحجبها ويقلل من أثرها ، وإلى تناقص نفوذيها الإقليمى والدولى المشتقين نسبيًا وتزايد بالمقابل دور الأطراف الخارجية وبصفة خاصة الولايات المتحدة التى تصاعدت درجة تأثيرها على مسار العلاقات العربية العربية لاسيما بعد غزو العراق للكويت ودخولها فى صميم الترتيبات الأمنية لأكثر من دولة عربية وفى المنطقة ككل . وقد كان لهذا الغزو تداعيات سلبية على ما تبقى من مقومات النظام العربى وعلاقات القوى داخله لا تقل عن تداعيات نكسة ١٩٦٧ ، ودخل مرحلة جديدة لاقتسام وتوزيع دوائر النفوذ والتأثير لم تكتمل حتى الآن ، مما يعبر عن استمرار حالة السيولة السياسية داخل هذا النظام ، لاسيما وأنه مازال يعيش تداعيات مراحل التسوية السلمية للنزاع العربى الإسرائيلى وما ستتركه بدورها من انعكاسات وآثار على علاقات القوى فى المنطقة وإعادة تشكيلها .

والعنصر الثانى ، فى تغيير مكونات هيكل النظام القومى العربى هو ما طرأ من تغيير نسبى على دور عدد من الدول العربية ذات الوزن القيادى واستيعاب واحتواء قوى عربية أخرى فى مشاكل وصراعات إقليمية ودولية ، مما أثر سلبيا على إمكانيات ومدى مشاركتها فى قيادة النظام القومى مرحليا .

فبالنسبة لمصر التى تبوأت المركز القيادى فى النظام العربى لعدة سنوات ، أدت هزيمة يونيو ١٩٦٧ وآثارها عربيا ، إلى اهتزاز مكانة مصر وقيادتها لاسيما أن ذلك جاء بعد بدايات فشل المشروع القومى العربى (انتكاسة الوحدة المصرية السورية) .

كما أدت مرحلة أزمة العلاقات بين مصر وغالبية الدول العربية إثر توقيع اتفاقية السلام بينها وبين إسرائيل (٢٦/ ٣/ ٧٩) وابتعاد أو إبعاد مصر عن العمل العربى الرسمى فى هذه المرحلة إلى حدوث خلخلة داخل النظام العربى . فقد لعبت مصر فى المرحلة السابقة دورًا أساسيًا فى تحديد توجهات النظام العربى ، واستطاعت أن تتحمل العديد من تبعات وأعباء ومسئوليات هذا الدور ، الذى كان أساسيا فى قيادة النظام العربى وامتصاص جانب من تناقضاته فى المرحلة السابقة ، وكانت مصر بمثابة مركز الدائرة للمد والجذر العربيين فى تقدير البعض [٢٠]، وقامت بدور الإقليم / القاعدة الذى يحتاجه العمل الوحدوى فى تقدير البعض الآخر [٢١].

ومما ضاعف من شدة تخلخل هيكل النظام القومى العربى أن المقاطعة الرسمية لمصر حدثت فجأة دون مرحلة تمهيدية تمكن من بروز قيادة عربية جديدة ومؤهلة لحفظ توازن النظام القومى العربى وحمايته من الاهتزاز [٢٢] ، وأدت الظروف والتطورات التى ألمت بالنظام القومى العربى أن أصبحت قيادته موزعة على أكثر من دولة ، ولكن هذه الدول وجدت نفسها بدورها أسيرة الموقف العربى الراهن وتعقيداته وغير قادرة على تغيير عناصره أو تطويعها . وإذا كان قد توفر لدى بعضها جانب من موارد القوة والقدرة على التأثير على بعض متغيرات هذا الموقف ، إلا أنها كانت تتردد فى كثير من الأحيان فى الإقدام على ذلك دون ضمان تغيير مواكب فى العناصر والمتغيرات التى بيد القوى الأخرى ، كما أن جميع هذه الدول الطامحة للقيام بدور قيادى كانت تعانى من جوانب قصور هيكلية [٢٣]، مما أدى إلى نوع من التحييد المتبادل لهذه القوى الجديدة ، وبالتالى إضعاف فاعليتها وتأثيرها على المستوى العربى العام ، وزاد بالتالى من ضعف ونقص فاعلية النظام العربى .

وفضلاً عما تقدم فإن هناك بعض الأقطار العربية القادرة وذات الثقل النسبى فى النظام العربى ، وجدت نفسها فى نفس المرحلة مشغولة مؤقتا عن مسئولياتها القومية فى هذا النظام.

فالعراق ـ وهو قوة لها وزنها ـ سيطر عليه طموحات مجنونة لزعامة فردية ظل ، بالإضافة إلى خلافه الحاد مع سوريا ، مستغرقا أكثر من ثمانى سنوات بحرب مع إيران استنزفته كما استوعبت جانبًا هامًا من الموارد العربية الأخرى وهيأته فيما بعد لمحاولة ابتلاع الكويت والتى أدت إلى تآكل جانب كبير مما تبقى من مصداقية النظام العربى وأضرت ضررًا بليغًا بمقومات الأمن القومى العربى ، وتحنيط ما بقى من إمكانيات العراق لأجل غير مسمى. كما أن عدم التوصل إلى تسوية سياسية مناسبة لمشكلة الصحراء الغربية ، استوعب جزءًا هامًا من إمكانيات وجهد كل من الجزائر والمملكة المغربية لفترة طويلة ، وهما قوتان عربيتان لهما ثقلهما الخاص . ثم جاء انشغال الجزائر بهمومها الداخلية وتعقيداتها ليستوعب جانبًا هامًا من إسهاماتها العربية .

وقد جاءت عودة مصر إلى المجموعة العربية من بابها الرسمى بعد قمة عمان

١٩٨٧ ، متأخرة نسبيا ، ولكن عودتها نشطت الدورة الدموية نسبيا فى النسق العربى واستعاد جانبا من توازنه الاستراتيجى والنفسى [٢٤]. لفترة محدودة من الوقت . ولكن عودة مصر ـ المشغولة بهموم الداخل ـ جاءت بعد فترة كانت قد قويت خلالها اتجاهات التراجع عن التيار القومى وتزايدت موجات الهجرة من العروبة على نحو جعل من الصعب على النظام القومى استعادة تماسكه .

وقد أدت ظاهرة تعدد مراكز القوى داخل النظام العربى دون إطار تنظيمى أو تنسيقى بينها إلى حالة من توازن الضعف بينها ، وتصاعد بالمقابل دور بعض دول الجوار الجغرافى للمنطقة العربية (كإيران وإسرائيل وتركيا) مما ترتب عليه مزيد من عوامل الإخلال بتوازن القوى بين النظام العربى وجواره الجغرافى ، وتصاعد عوامل عدم استقرار المنطقة العربية ، وإضعاف فاعلية أمنها القومى وتسهيل عملية اختراق القوى الخارجية له .

كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى تحلل النسيج الوحدوى والتماسك القومى الذى عرفه الوطن العربى فى الستينات ، وغاب مركزه وتمزق محيطه ولم تستطع كل التحالفات الهشة أو المحاور المؤقتة أن تعيد تأسيس « مركز قيادى حقيقى » قادر على استعادة حركة الدائرة العربية وانتظامها ، ليقوم من جديد بدور الجهاز العصبى الناظم لحركة التجمع القومى والمنسق والموجه لمساراته والضابط لإيقاعه [٢٥] والذى يحميه من الاهتزاز والتشتت .

ثالثًا : بروز التجمعات الأقاليمية العربية

أدى غياب الإرادة السياسية المشتركة القادرة على بناء ركائز فعلية للأمن القومى العربى الشامل واتساع الجسد العربى وضعفه الحالى جيوبوليتيكيا وعسكريا ، إلى خلق تصورات واهتمامات أمنية متعددة وغير متكاملة أو منسقة . وفى ظل صعوبة التوصل إلى خطة فعالة للأمن القومى وقابلة للتطبيق ، فإن بعض الدول العربية بدأت تشعر بعدم توفر مظلة أمنية قومية تحميها عند اللزوم من المخاطر التى قد تهدد كيانها مباشرة . ولذا سعت لتعويض ذلك بإقامة تجمعات أقاليمية أو محاور وتحالفات سياسية / أمنية جزئية ومرحلية ، وسعت لتكملها أو تعززها بضمانات أمنية خارجية ، أو جعل هذه

الأخيرة الغطاء الأساسى لأمنها ، مما أدى إلى مزيد من الاختراق الأمنى للنظام العربى ، وزيادة الإحساس بعدم الأمن بالنسبة لأطراف عربية أخرى ، وشجع ذلك على بروز ظاهرة التجمعات الأقاليمية الفرعية وأولها ابتداء من عام ١٩٨٢ « مجلس التعاون لدول الخليج العربية » ثم تلاه « مجلس التعاون العربى » الذى أطلقت عليه رصاصة الرحمة بعد غزو العراق للكويت ، وأخيرًا « اتحاد المغرب العربى » .

وإن كان المجال لا يتسع هنا لتقييم أثر ظاهرة التجمعات العربية الأقاليمية على التجمع القومى العربى الشامل ، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة ، أنه أصبح لأدوار الدول المؤهلة والمتطلعة للقيام بدور قومى عابر للتجمعات الأقاليمية العربية ، حدود يصعب تجاوزها بسبب التغيرات التى لحقت بتوزيع مصادر القوى والتأثير فى النظام العربى ، كما وكيفا والناتجة عن استحواذ بعض الأقطار على عناصر قوة تتناسب مع وزن التجمع الأقاليمى المرتبطة به . وبالتالى يمكن القول إجمالا أن ظاهرة التجمعات الأقاليمية أعادت صياغة علاقات القوى داخل النظام العربى . وأدت المرحلة الانتقالية إلى خلخلة درجة التماسك داخله .

ونظرًا لعدم توفر عدد من الروابط والضوابط المناسبة للتنسيق بين التيار الأقاليمى والتيار القومى وتحديد طبيعة العلاقة بين المصالح الأقاليمية والمصالح الكلية العربية وأولويات كل منها حتى الآن ، فإن البعض يخشى أن يؤدى ذلك مستقبلاً إلى تحول التجمعات الأقاليمية العربية إلى محطات نهائية أو روافد منفصلة أو مستقلة عن النهر الرئيسى للعمل العربى المشترك ، وتقلل من جدواه وتؤدى فى النهاية إلى أزمة حوافز لإصلاح مساره ، وتطول بالتالى الفترة الزمنية اللازمة لاستعادة النظام العربى لمقومات توازنه ، لاسيما إذا ما ترسخت أقلمة موارده وتعددت مفاهيمه الأمنية وتباينت مصالحها الإقليمية والدولية .

ورغم احتمال حدوث بعض الآثار السلبية التى يرى البعض أنها قد تنجم عن التجمعات الأقاليمية العربية ، وهى مخاوف لها ما يبررها ، فإن انتقال العمل القطرى المنغلق إلى مستوى أقاليمى أوسع نطاقًا ، يمكن أن يمثل خطوة وسطا فى الاتجاه الصحيح ، إذا ما أسهم بتوجهاته فى تحقيق جانب من الأهداف القومية . فشمولية العمل العربى المشترك لا تتعارض مع تجزئته فى المكان والزمان ولا تتعارض مع استرساله

بشكل تطورى وإيجابى من المحور الأقاليمى إلى المحور القومى . ما دامت الجهود الأقاليمية ستفضى فى النهاية إلى إقامة عدة كيانات وسيطة داخل الوطن العربى . يمهد التنسيق الفعال بينها لأن تصبح فى مرحلة لاحقة تجمعا موحدًا ومتكاملاً .

ومن هذا المنطلق ينبغى ألا نقلل من أهمية عامل المصالح المشتركة المباشرة فى التمهيد لتحقيق التجمع القومى الشامل وبإيجاد الحلول المرحلية الجزئية لعدد محدد من المشاكل الأقاليمية الأقل تعقيدًا . فأية نقلة فى جزء من الوطن العربى ـ مشرقه أو مغربه ـ تنقلنا من (الوطـن العربى الصغير) إلى المواطنة الواسعة من الأقطار العربية ، تعد نقلة إيجابية يسر بها دعاة العمل العربى المتكامل ، لاسيما إذا تعززت هذه النقلة بخطوات ثابتة وقادرة على التواصل ورأب الصدع وتقديم شىء ملموس وإيجابى للمواطن العربى (٢٤ مكرر) . لكن ينبغى الأخذ فى الاعتبار الحرص على وضع الأساليب المناسبة للتنسيق والدعم المتبادل بين المنظمة القومية الأم (جامعة الدول العربية) وهذه التجمعات لأن ذلك يحقق حماية المصالح القومية الكلية ، كما يدعم أيضًا المصالح الأقاليمية / القطرية لأن الجميع ينتمى لنظام إقليمى قومى عربى واحد .

وما لم يتم بناء قاعدة واسعة للمصالح المتبادلة بين الأجزاء المختلفة من الوطن العربى ندعم ونعمق بها الروابط المعنوية والمادية بين القومى والإقليمى والقطرى بإستمرار وإزالة التعارض بينها ، فليس هناك ما يمنع من تكرار حالة دول أمريكا اللاتينية التى رغم وحدة اللغة والروابط التاريخية والتحديات التى تواجهها ، وانقضاء أكثر من مائة عام على استقلال معظم دولها ، فإنها لم تحقق بعد الحد الأدنى الذى يقربها من تكاملها الفعال .

رابعًا : من غزو العراق للكويت
(١٩٩٠) إلى مؤتمر مدريد (١٩٩١) سنتان حاسمتان

ولقد جاء عام ١٩٩٠ ليحمل تطورًا خطيرًا هز جانبا آخر من دعائم النظام العربى ، بعد أن فوجئ بتداعيات غزو العراق للكويت . وكان هذا النظام يمر بمرحلة انتقال صعبة وكاد يقترب من استعادة التضامن العربى المفقود ، ومنذ انتهاء أزمة حرب الخليج الثانية وتعثر النظام العربى فى مواجهتها لم ينجح العالم العربى فى تجاوز محنته

واستعادة تضامنه وتوازنه . كما أن انهيار الاتحاد السوفيتى أفقد بعض الأنظمة العربية ذات التوجهات القومية سندا معنويا وسياسيا هاما ووزنا مساندا فى علاقاتهم الدولية والإقليمية ، وأدى ذلك إلى الانكشاف السياسى لبعض الأنظمة العربية وخسارتها لأدوار اعتادت القيام بها خلال مرحلة الحرب الباردة ، وزادت الضغوط الخارجية على النظام العربى لتذويب ما بقى من قيمه ومقوماته ، والتشكيك حتى فى شرعيته أو أسس وجوده . ودخلت المنطقة العربية إلى ما يسميه البعض بمرحلة « الردة القومية » ، وشكل ذلك أفضل الظروف السياسية والمعنوية لإعادة طرح المشروع الشرق أوسطى ، فى محاولة لإعادة الاعتبار للجغرافيا بالسعى لاحتواء الروابط القومية فى مدار جغرافى أوسع نطاقا . وهكذا التقت تداعيات الأوضاع العربية والإقليمية مع الضغوط الخارجية ليجد المشروع القومى نفسه يتيماً ، وينفتح الباب على مصراعيه أمام طموحات دول الجوار الجغرافى وصراعها على الأدوار الإقليمية .

وبعقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط (١٩٩٠) خطت فكرة المشروع الشرق الأوسطى الجديد خطوة إضافية . فقد أوجد مستويين للتفاوض بين العرب وإسرائيل ، أحدهما ثنائى يهدف إلى تسوية قضايا الصراع بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين ، والآخر متعدد الأطراف يتناول أوجه التعاون المختلفة بين إسرائيل وجيرانها العرب وبعض الدول الأخرى ذات الثقل الاستراتيجى فى إطار شرق أوسطى يهيىء لنظام جديد للعلاقات تندمج من خلاله إسرائيل فى علاقات طبيعية مع مختلف دول المنطقة . ومازالت سوريا ولبنان يرفضان ـ عن حق ـ المشاركة فى المباحثات المتعددة الأطراف طالما لم يحدث تقدم ملموس على مستوى المباحثات الثنائية مع إسرائيل ، وبصفة خاصة إعراب إسرائيل عن نيتها الحقيقية فى الانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة للدولتين المذكورتين .

وتعود الأهمية النسبية للمباحثات المتعددة الأطراف أنها أسقطت الاعتراضات المبدئية التى كانت تواجه شرعية الوجود الإسرائيلى فى المنطقة ، ودخل المفهوم الشرق أوسطى بذلك إلى مرحلة الإعداد للتعاون الاقتصادى أو ما يسمى « باقتصاديات السلام » تم تحديد بعض عناصره فى اتفاقيات السلام بين إسرائيل وكل من السلطة الفلسطينية والأردن ، وهو ما يعتبر بداية لعلاقات شرق أوسطية جديدة على نطاق

جغرافى محدود تتطلع إسرائيل مستقبلاً لمد مجاله الجغرافى ليشمل باقى دول المنطقة ويتجاوز البعد الاقتصادى (٢٦). وبإقرار خطة التسوية السلمية للنزاع العربى الإسرائيلى وفقًا لمبادئ مؤتمر مدريد ١٩٩١ ، وجدت معظم الأنظمة العربية أن الالتحاق بعملية السلام بات أمرًا محتمًا « فى لحظة لم تكن قد خططت فيها للدخول فى هذه المرحلة بروح المبادرة والاستباق ، بل وتصرفت بحس الدفاع عن الذات وهاجس الوقاية من اتساع أدوار العرب الآخرين . وقد سمح الغموض الذى أحاط بمرحلة الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام ، أن تطغى الشكوك وتشيع المخاوف بطريقة مبالغ فيها ، كانت إسرائيل تسهم بقسط وافر فى ترويجها خاصة بين الأطراف العربية نفسها » (٢٦ مكرر). وهكذا دخل العرب مرحلة السلام دون تنسيق ودون استعداد وتصور مسبقين لمتطلبات هذه المرحلة وسبل حماية المصالح العربية .

الفصل الثانى

إسرائيل والدعوة الشرق أوسطية

أولاً : الأهداف والتطلعات الإسرائيلية

إن سعى إسرائيل وطموحها لإدخال الفكرة الشرق أوسطية إلى حيز التنفيذ ليسا وليدى الفترة الحالية ، بل يسبقان مباحثات السلام فى مدريد ١٩٩١ من زمن بعيد . ففى عام ١٩٧٠ مثلا نشرت دراسة أكاديمية إسرائيلية بعنوان « مستقبل العلاقات مع العرب » تتنبأ بقيام سوق مشتركة شرق أوسطية تستحوذ فيها إسرائيل على النصيب الأكبر منها وبحيث تصبح قلب هذه المنطقة اقتصاديا [٢٧مكرر] .

ويلاحظ أنه فى عام ١٩٨٩ ، أى عامين قبل بدء محادثات السلام فى مدريد (١٩٩١) ، صرح شيمون بيريز لصحيفة دافار فى ٢٠/ ١/ ١٩٨٩ ، وكان وقتها وزيرًا للمالية « إن وضعية الاقتصاد الإسرائيلى هى أصعب بكثير مما كنت أتخيلها وإن إسرائيل مهددة بالاختناق اقتصاديًا ، وإذا ما حصل مثل هذا الأمر فإنه سيصب الزيت على نار عزلتنا السياسية ونمسى فى وضع حرج للغاية » .

وفى ٣/ ٢/ ١٩٨٩ أضاف نحميا شطر سلر المعلق الاقتصادى المزيد من الإيضاح بقوله « إن بيريز يعى تماما الرابطة بين الاقتصاد والسلام وهو يعرف أن معدل جذب الاستثمار إلى إسرائيل لا يتجاوز الصفر ، باستمرار الانتفاضة وتزايد البلبلة وعدم الوضوح ، وإن بيريز صرح خلال حديث مع مقربين له ، بأن السلام هو كنز الاقتصاد الحقيقى لإسرائيل ، وأنه ربما لهذا السبب سيكون مستعدًا للحديث مع منظمة التحرير الفلسطينية » . وقد ظهرت عدة دراسات فور توقيع اتفاق الحكم الذاتى تؤكد على نفس الاتجاه [٢٨] .

وقد تطور الدافع والطموح الاقتصادى الإسرائيلى الكامن وراء دعوة الترويج للفكرة الشرق أوسطية ابتداء من اعتبارها وسيلة لإنهاء العزلة الاقتصادية لإسرائيل التى تمثل الخطر الأكبر الذى يواجهها فى ظل التطورات الدولية وانتهاء الحرب الباردة[٢٩] ومرورًا بالنظر إليها كمدخل للتقليل من اعتماد إسرائيل على المعونات الأمريكية [٣٠] وانتهاء بالتطلع إلى الأسواق العربية كمجال واسع النطاق أمام الصناعات الإسرائيلية [٣١] ، بل والذهاب إلى حد القول إن إنهاء المقاطعة العربية المباشرة لإسرائيل سيجعل منها مركز الأعمال الطبيعى للشركات الدولية وهونج كونج الشرق الأوسط [٣٢] .

وعلى المستوى السياسى تربط الطموحات الإسرائيلية بين المصالح الاقتصادية والأبعاد السياسية والأمنية . فبعض الساسة الإسرائيليين يرى فى النظام الشرق أوسطى وسيلة للتطبيع مع الدول العربية وطمس البعد القومى للصراع وإذابة القضايا الخلافية حول الأرض والجغرافيا . من ذلك مثلا قول وزير الدفاع السابق موشيه ارينز « إذا دققنا فى تاريخ أوروبا ، فسنرى أن الشعوب فى النهاية تصل إلى الاستنتاج بأن المشكلات الاقتصادية أهم من النزاعات القومية » [٣٣]. ويؤكد ابراهام تامير ، رئيس جامعة بير السبع بدوره على نفس المعنى بعبارات مختلفة بقوله : إن « السلام الشامل الذى يزيل الأخطار يجب أن يكون وثيق الصلة بإطار إقليمى - لا قومى للأمن والاقتصاد، فقط فى إطار دول كومنولث تملك سوقا مشتركة وحدودًا مفتوحة ، سيكون متاحًا الوصول إلى حل وسط بشأن الحدود الدولية بين إسرائيل وجيرانها فى الشرق الأوسط ، وهذه الحدود ستكون ذات طابع إدارى وليست خطوط تحصينات [٣٤] » ، كما أن محللا إسرائيليًا آخر يرى « إن النظم فوق القومية ستلغى الوزن الخاص لعناصر تاريخية فى النزاعات بين الشعوب ، حتى النزاع العربى / الإسرائيلى سيجد حله فى إطار مجموعة الشرق الأوسط » [٣٥]،ويضيف إليه شيمون بيريز أنه بدون تغير فى نموذج الشرق الأوسط ، لا الأمن ولا السلام يمكن أن يضمنا دولة إسرائيل [٣٦]. ويقول فى مكان آخر إن بناء سوق شرق أوسطية جديدة - سوق إقليمية مشتركة - من شأنها أن تضمن عملية السلام أكثر من عملية تقليص عدد الصواريخ . وإن شرقا أوسط جديدًا ، تكون حدوده مفتوحة على أساس برامج تطوير إقليمية ، هو وحده الذى يستطيع نقل قضية الحدود والمناطق إلى شىء أقل أهمية مما يبدو عليه اليوم . السلام

نفسه ليس هدفا بحد ذاته ، وإنما وسيلة لهدف أسمى : إيجاد عهد ذهبى لسكان الشرق الأوسط . إن مجموع الموارد ، مثل النفط السعودى والماء التركى والسوق المصرية والمعرفة الإسرائيلية هى إقليمية أكثر منها وطنية (٣٧) .

وقد جاء كتاب شيمون بيريز المعنون « شرق أوسط جديد » ليرسم صورة تفصيلية لحلم نظام إقليمى جديد يسيطر عليه هاجس إسرائيل للتحول إلى « إسرائيل الكبرى » اقتصاديًا ، لتعويضها عن « إسرائيل الكبرى » جغرافيا بعد التسوية السياسية للنزاع العربى الإسرائيلى (٣٨) ويحدد العناصر الإسرائيلية لتحقيق هذا الطموح بل للمشروع الاستراتيجى لدمج الاقتصاد الإسرائيلى بالمنطقة وفقًا لخطين متوازيين ، أولهما سياسى عسكرى ، وهو إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية ، وثانيهما سياسى اقتصادى ، عبر إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، والسعى لإقامة جماعة اقتصادية شرق أوسطية فى المدى البعيد (٣٩)، تدعم شرعية الوجود الإسرائيلى فى مرحلة ما بعد السلام بحزام أمنى واقتصادى معزز يتفوق عسكرى إسرائيلى .

فاستمرار الأعباء الأمنية نتيجة استمرار حالة الحرب بين إسرائيل وبعض الدول العربية التى تمثل فى تقدير البعض ما يقرب من ربع الدخل القومى الإسرائيلى ، أصبحت تشكل عبئا ثقيلاً على الاقتصاد الإسرائيلى . وسيتزايد هذا العبء إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على تخفيض دعميها المالى والعسكرى لإسرائيل فى المرحلة القادمة .

وقد عبر شمعون بيريز عن هذا الواقع بعبارات مختلفة عندما أوضح أنه :

« على الرغم من أن إسرائيل قوية استراتيجيا وعسكريا وتستطيع مواجهة أى تحالف عربى مناوئ ، فإن النصر الكلى عصى المنال إلى الأبد . . إن الحرب لا تحل أيا من المشكلات ، أما السلام فهو الحل . . وهو الذى سيغير وجه المنطقة ومناخها الايديولوجى . . » (٤٠).

وبالنسبة للدوافع الاقتصادية ، نجد أن الاقتصاد الإسرائيلى يتميز بسمات عدة تجعل من إدماجه فى المنطقة ، بالنسبة إلى الإسرائيليين ضرورة استراتيجية على المدى البعيد ، فهو اقتصاد صغير الحجم فقير الموارد ومقطوع الجذور عن المنطقة ، ويعتمد اعتمادًا

كبيرًا على الخارج . فتعداد سكان إسرائيل ، على الرغم من موجات الهجرة الأخيرة ، لا يشكل قاعدة تكفى لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الإنتاجية على مستوى حجمها الأمثل ، وهذا يعنى بالضرورة أن الإنتاج « ليس اقتصاديا » بالتعبير الفنى ، وينبغى تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المشروعات وإعانتها على نحو ما يحدث فى الصناعة. وعلى ذلك يصبح البحث عن « مجال حيوى » خارج حدود الدولة لكى يوفر لها السوق والعمق الاقتصادى الملائم « مسألة حياة أو موت فى المدى الطويل » . ولذا أصبح لإسرائيل حاجة ملحة للبحث عن امتدادات اقتصادية حيوية فى « المحيط القريب» أى فى منطقة الشرق الأوسط (٤١) الأوسع نطاقا .

ومن هنا يتحدث شيمون بيريز عن أهمية تبنى دول المنطقة لسياسة مشتركة تقوم على الازدهار الزراعى ، وتوزيع الثروات بشكل أفضل ، وإدخال الالكترونيات والتقنيات الحديثة فى مجالات الصناعة والخدمات وتأسيس صندوق مالى لتطوير المنطقة ، وحاسب تعليمى لبرامجها التعليمية . ويقدر بيريز أن تخفيض نفقات التسلح ما بين الثلث والنصف يمكن أن يوفر ٢٠ بليون دولار للاستثمار فى السلام الإقليمى ، ويضيف ربما يكون الوقت قد حان للدول المنتجة للنفط كى تساهم بنسبة ١٪ من دخلها للتطوير الإقليمى (٤٢).

وبصفة عامة يقوم « النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد » فى المنظور الإسرائيلى على ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية (المياه ـ النفط والغاز ـ السياحة ـ التقانة) بالاقتصاد الإسرائيلى . ويستند المنطق الاستراتيجى الإسرائيلى بهذا الصدد إلى مقولة مؤداها أن تنمية شبكة واسعة ومتنامية من « التشابكات الاقتصادية » بين الاقتصاد الإسرائيلى والاقتصادات العربية ، من شأنها أن تجعل « كلفة الانفصال » (DISSOCIATION COST) عالية جدا بالنسبة إلى الأطراف العربية التى تود الانسحاب (أو الفكاك) من إسار تلك الترتيبات الإقليمية الجديدة (٤٣).

والقراءة المتمعنة لمضمون كتاب شيمون بيريز توضح أن أساس التفكير الإسرائيلى هو التطلع لضمان احتفاظ إسرائيل بوضع « التفوق الاقتصادى » الذى يجعلها محور الحركة الاقتصادية والسياسية للشرق الأوسط الجديد اعتمادًا على أن العناصر التى سيجرى تفعيلها فى إطار تجمع الشرق الأوسط الجديد هى بالأساس عناصر وموارد

عربية (رؤوس الأموال ، الأيدى العاملة ، الأسواق ، الأراضى ، الموارد المائية . . إلخ) التى يراها بيريز موارد إقليمية أكثر منها وطنية [٤٤].

ثانيًا : الدوافع الاقتصادية والسياسية لدمج الاقتصاد الإسرائيلى باقتصاديات المنطقة

والمشروع الشرق أوسطى المستقبلى وفقًا للرؤية الإسرائيلية سيحقق لإسرائيل - فى تقدير البعض - عددًا من المكاسب الاقتصادية والسياسية فى مقدمتها :

١ - إنه يفسح الطريق لأول مرة منذ قيام إسرائيل ، لتطبيع العلاقة مع الدول العربية ، بل يُمَكنُ إسرائيل من الاستفادة من المجال الجغرافى الاقتصادى العربى ويقدم فرصة نادرة لاقتصادها من أجل النمو والتوسع ، ويتيح مشاركة إسرائيل فى ثروات المنطقة ، وفى الصناديق والأموال المرصودة للتنمية فيها . وبذلك تصبح إسرائيل شريكا طبيعيا فى الثروة النفطية للدول العربية ، وفى أموالها وأسواقها ، إضافة إلى مياهها وأراضيها . . إلخ .

٢ - إعادة تشكيل المنطقة العربية من جديد ، على نقيض المشروع القومى العربى ، فعوضا عن قيام « السوق العربية المشتركة » يركز هذا المشروع على قيام « السوق الشرق أوسطية المشتركة » . كما أن قيام نظام لا قومى - إقليمى تشارك فيه الدول العربية ، والدول الشرق أوسطية غير العربية ، وخصوصا إسرائيل وتركيا وإيران ودولاً أخرى سيتيح الفرصة لتحقيق هدف أساسى من أهداف هذا المشروع ، وهو توجيه الضربة القاضية النهائية للفكر القومى العربى وتذويب ما تبقى من الطموحات العربية .

٣ - كما إن هذا الوضع - فى تقدير البعض - سيسمح لإسرائيل ، بسبب تفوقها النوعى اقتصاديًا وتكنولوجيا وعسكريا بالهيمنة على مقدرات المنطقة الاقتصادية . ولا تخفى إسرائيل هذا الطموح، فوفقا لما تضمنته الوثيقة الإسرائيلية (خطة إسرائيل فى الثمانينات) فإن « إسرائيل تأمل فى أن تصبح الولايات المتحدة الصغرى (فى المنطقة) على غرار علاقات الولايات المتحدة ببلدان أمريكا اللاتينية » [٤٥]. وأن تصبح إسرائيل مركزًا إقليميًا للحضارة الاقتصادية / التكنولوجية الجديدة وسط الأرياف العربية المتخلفة [٤٥ مكرر].

ولقد برهنت الأزمة الاقتصادية المستمرة أنه لا يمكن للاقتصاد الإسرائيلى أن يحيا تحت التعبئة وفى مواجهة مخاطر الحرب وضغوطها المستمرة دون ظهور وتفاقم الأمراض المستعصية التى تهدد أسس هذا الاقتصاد .

ومع ذلك يقول بعض المسئولين والساسة الإسرائيليين ردًا على اتهام إسرائيل بالسعى للهيمنتين الاقتصادية والسياسية على المنطقة فى إطار المشروع الشرق أوسطى ، بأن هذا الاتهام لا أساس له من الصحة ويدعمون ذلك بترديد أن من مصلحة إسرائيل الاقتصادية السعى لدعم روابطها الاقتصادية بالاتحاد الأوربى الذى يمثل الشريك التجارى الأول لإسرائيل ، لأن ذلك سيحقق مزيدًا من المزايا الاقتصادية المؤكدة لإسرائيل أكثر من المزايا المجهولة التى يمكن أن تغود على ربط اقتصادها باقتصاديات الشرق الأوسط المتخلفة . وترديد مثل هذه الأقوال فيه الكثير من تجاوز الحقائق الاقتصادية .

فالإشكالية الأساسية فى الاقتصاد الإسرائيلى ، هى أن يتحول إلى اقتصاد « متمم » للمنطقة بخصائصه المميزة ، بحيث تحقق له ميزة الانتماء تلك إمكانيات هائلة فى النمو والتوسع والتخلص من الاعتماد على الخارج ، فإسرائيل وإن كانت تتطلع للإندماج فى السوق الأوروبية المشتركة ، إلا أن المزايا التنافسية لإنتاجها داخل السوق الأوروبية فى مواجهة منتجات الدول الأخرى سواء الزراعية أو الصناعية هى فى نهاية الأمر فى غير صالح إسرائيل(٤٦) على المدى البعيد :

أولاً : لأنه لا يمكن تخفيض تكاليف الإنتاج فى إسرائيل دون تخفيض مستوى المعيشة ، وهو ما لا يسمح به المواطن الإسرائيلى ، وفى ظل النمط المسرف فى استخدام رأس المال فى إسرائيل واستيراد التكنولوجيا المتقدمة من الخارج ، فإن من الطبيعى أن يستمر ارتفاع تكلفة استخدام رأس المال ، وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال المستخدم فى قطاعات الإنتاج الإسرائيلية .

ثانيًا : لأن استمرار حرمان إسرائيل من أسواق ، تعتبر أسواقًا طبيعية بالنسبة لها ، وهى الأسواق العربية يؤدى إلى الحيلولة دون إحداث توسعات فى مجرى الإنتاج فى المشروعات القائمة ، أو توسيع الطاقة الإنتاجية عموما وزيادتها لإحداث وفر

اقتصادى يمكن من تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة المزايا التنافسية للمنتجات الإسرائيلية عمومًا .

ثالثًا : إن ارتفاع تكاليف استخدام الطاقة ، واعتماد إسرائيل على الطاقة المستوردة بنسبة ٩٨٪ من احتياجاتها وخصوصًا من خارج المنطقة من شأنهما أن يساهما هما الآخران فى رفع تكاليف الإنتاج .

رابعًا : إن فقر الموارد فى إسرائيل واعتمادها على الواردات من المواد الخام بما يشكل حوالى ثلاثة أرباع الواردات من الأسواق العالمية ، يؤديان إلى استمرار عبء الواردات على ميزان التجارة الإسرائيلى ، وتشكل تكلفة نقل هذه الواردات إلى إسرائيل وأعباء الوسطاء نفقة إضافية على تكاليف الإنتاج فى إسرائيل بالمقارنة مع الإنتاج المثيل فى أوروبا .

ومن هنا يتطلع الإسرائيليون إلى دمج اقتصاد إسرائيل فى المنطقة لما يتيحه ذلك من إمكانيات نمو طبيعية بعيدًا عن القيود ، والتقليل من الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية المحكومة والمهددة فى آن واحد ، خصوصا مع تزايد الأزمة الاقتصادية العالمية . وهذا الخيار يمكن تحقيقه عبر أحد مخرجين كلاهما مر وإن كانا بشكل مختلف . فأحدهما مر بالنسبة للعرب وهو تحقيق الاندماج من خلال التحكم والسيطرة ، وهو أن تتحول إسرائيل إلى عقل المنطقة ومصنعها ومنارة التقدم المعاصر فيها . ويشير أحد الباحثين الفلسطينيين فى هذا العدد إلى أن إسرائيل مازالت تتبع أسلوب السيطرة ، فهى تعمل على عرقلة تنفيذ اتفاق أوسلو فى إطار ما شبهه بمثلث الهيمنة ، الضلع الأول فيه يتمثل فى إعطاء الفلسطينيين بعض السلطات والحقوق والأراضى بالقطاعى ، والضلع الثانى التحكم فى التطبيق المرحلى والانتقال بصعوبة من مرحلة إلى أخرى ، وعدم احترام جداول الأعمال والتوقيتات المتفق عليها ، والضلع الثالث يتعلق بعدم التقدم من خطوة إلى خطوة أخرى إلا بعد أن ينجح الفلسطينيون فى اجتياز الاختبارات المتعددة التى يضعها الإسرائيليون وعلى هواهم وبغير قواعد معروفة سلفا . كما تعمل إسرائيل على حبس الفلسطينيين داخل جيتو فلسطينى كما تستمر فى المصادرة المنهجية للأراضى الفلسطينية باصطناع حجج شتى وحصار مناطق الحكم الذاتى وعرقلة تعاملها الاقتصادى الخارجى ، وهو ما يعنى التمسك بالمنطلقات القديمة للمشروع الصهيونى .

ومن هنا فإنه فى الوقت الذى تروج فيه إسرائيل لحلم السوق الشرق أوسطية الذى سيجعل دول المنطقة تعيش فى بحبوحة من الرخاء كما تدعى ، لو قبلت الدول العربية الشروط الإسرائيلية بلا تحفظ ، فإنها فى الواقع ما زالت تمارس ثقافة بعيدة عن ثقافة السلام ضد الفلسطينيين [٤٧] والسؤال هو إلى متى ستستمر إسرائيل فى اتباع هذه السياسية ؟ .

أما الخيار الآخر فإنه مر بالنسبة لإسرائيل وهو تحقيق الاندماج من خلال التسليم بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى والتكيف مع حقائق المنطقة التى ترغب فى الانتهاء إليها ، بما يفتح إمكانية تعايش علمانى وديمقراطى على أساس متساوٍ لكل أصحاب الأديان أو الجنسيات المختلفة فى المنطقة ، وفى هذه الحالة فإن الاندماج من أجل التقدم المشترك سيكون لصالح جميع شعوب المنطقة ، وليس فقط من أجل قلة من سكانها . وفى هذا الإطار يدعو بعض الإسرائيليين من أمثال يحزكيل درور الخبير الاستراتيجى منذ فترة ، بالمزيد من التشدد على الحضارة الشرق أوسطية فى الشعائر الرسمية لدولة إسرائيل، وأن يتداخل الاندماج فى الشرق الأوسط جيدًا مع صهر الطوائف داخل إسرائيل نفسها حتى لا تبدو ، وكأنها رأس جسر أبدى للغرب [٤٨] .

وغلبة أحد المفهومين سيعتمد فى النهاية على مدى قدرة إسرائيل على تجاوز ما يسميه بعض قادتها بمأزق السلام ومخاطره !! ومدى إمكانية تجاوز هؤلاء القادة الطموح الصهيونى الذى يشكل ورطة لإسرائيل وللعرب معا . وهو طريق صعب بلاشك ولن يتحقق إلا من خلال تغيرات سياسية وأيدلوجية ومؤسسية جوهرية فى الفكر الإسرائيلى .

الفصل الثالث

من قمة الدار البيضاء (أكتوبر ١٩٩٤)
إلى قمة عمان (أكتوبر ١٩٩٥)
وحسابات المصالح الذاتية

أولاً : قمة الدار البيضاء والمصالح الإسرائيلية

كانت الولايات المتحدة وإسرائيل هما صاحبتا فكرة عقد هذه القمة ، وحددتا أهدافها وتوقيتها فى إطار صياغة جديدة للدور الإسرائيلى سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا . وجاء انعقاد هذه القمة الاقتصادية لتكون بمثابة شهادة الميلاد الرسمية « للنظام الإقليمى الجديد فى الشرق الأوسط » والشروع فى بلورة جدول أعماله المقبل . وتضمن إعلان قمة الدار البيضاء الذى تلى فى الجلسة الختامية ،أربعة عشر بندًا تركزت حول المحاور الرئيسية التالية [٤٩]:

١ ـ الإعلان عن تشكيل إقليمى جديد يضم « شمال أفريقيا والشرق الأوسط » يرتكز على ثلاثية الأمن والسلام والتعاون الاقتصادى .

٢ ـ الدعوة إلى إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل فى أسرع وقت ممكن باعتبارها عقبة أمام التفاعل الاقتصادى والتجارى والاستثمار وتسريع عملية تطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية بمعزل عن السياق العام لتقدم عملية التسوية السياسية ، وبما يسهم فى دفعها وتسريعها .

٣ ـ الإعلان عن قيام مشاركة جديدة بين الحكومات ورجال الأعمال ، لتدعيم السلام بين العرب والإسرائيليين . وتوزيع الأدوار فى هذه المشاركة ، بحيث تقوم

الحكومات بإبرام الاتفاقيات السياسية ووضع الأسس اللازمة لتشجيع التجارة والاستثمار. ويقوم رجال الأعمال باستخدام نفوذهم الدولى الجديد للضغط لتسريع عملية التسوية.، عبر الدخول فى مشروعات مشتركة تدعم عملية التسوية، وتوسع قاعدة المصالح المشتركة وتعمقها ، وترسى دعائم اقتصاد يكرس نتائجها ويضمن ديموميتها .

٤ ـ دعوة المجموعة الدولية إلى إيلاء اهتمام خاص للتنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل مساندة إعلان المبادئ والاتفاقيات التنفيذية التابعة له ، وإيلاء اهتمام مماثل للمشروعات الأردنية ـ الإسرائيلية المشتركة .

٥ ـ توفير الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف ، بما فى ذلك إمكانية تحويلها إلى أطر مؤسسية إقليمية تهتم بالقضايا الاقتصادية والإنسانية والأمنية . مع إيلاء البعد الاجتماعى لقضية الأمن أهمية خاصة .

٦ ـ الإعلان عن إنشاء أطر وآليات لترجمة توجهات الدار البيضاء إلى خطوات ملموسة لتحقيق السلام والتعاون الاقتصادى ، وفى هذا المجال تم الاتفاق على مايلى :

(أ) **دورية مؤتمر القمة** : حيث تضمن الإعلان إشارة إلى أهمية دورية القمة . وأعلن عن المؤتمر الثانى القادم بعد ستة أشهر فى عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية .

(ب) **وضع الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا** : هدفها الوصول فى مرحلة معينة إلى تحرير تدفق السلع ورأس المال والعمل بين دول المنطقة .

(جـ) **إنشاء لجنة تسيير** : من ممثلى الحكومات ، تضم مندوبيهم فى لجان المفاوضات المتعددة الأطراف ، وتتولى مهمة متابعة القضايا المثارة فى قمة الدار البيضاء ، بما فى ذلك إنشاء الآليات ، والتنسيق مع لجان العمل المختلفة فى المفاوضات المتعددة الأطراف ، كلجنة التنمية الاقتصادية وغيرها ، كما تتولى لجنة التسيير موضوع الترتيبات التمويلية بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص .

(د) تكليف مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى بتكوين فريق استراتيجى من القطاع الخاص : مهمته التقدم بتوصيات إلى لجنة التسيير ، حول استراتيجيات التعاون الاقتصادى الإقليمى ، وتحديد وسائل التغلب على العقبات التى تعترض التبادل التجارى وتعيق الاستثمار الخاص ، وذلك بالتعاون الوثيق مع السكرتارية .

ويلاحظ أن الوثيقة الإسرائيلية التى قدمت إلى مؤتمر الدار البيضاء حملت عنوان «بدائل التنمية للتعاون الإقليمى » وهو عنوان مطابق لمضمون كتاب بيريز . وقدم الجانب الإسرائيلى ١٥٠ مشروعا معززًا بالخرائط والدراسات التفصيلية . وحاول الإسرائيليون من خلال هذا المؤتمر ، قلب سلم الأولويات الذى كان سائدًا فى المنطقة ومتحكما فى مسار النزاع العربى الإسرائيلى ، حيث كانت السياسية تسبق الاقتصاد وحيث التفاوض يرتكز بالدرجة الأولى على الخلافات السياسية ، فى حين كانت المسألة الاقتصادية تأتى فى مرحلة لاحقة (٥٠) .

وبالمقابل كشف مؤتمر الدار البيضاء عن غياب الاستراتيجية العربية الموحدة وضعف الإحساس بأهمية التنسيق العربى ، ولم تطرح فيه رؤية عربية فى مقابل الرؤية الإسرائيلية الواضحة . بل تعددت الرؤى والمشاريع والتصورات العربية وتعلق بعض الدول العربية بالكثير من الأوهام حول أدوار ومصالح مفترضة لها . وبذلك تم زرع الفرقة والتنافس وتناقض المصالح منذ البداية بين الأطراف العربية بعضها البعض وغلب على بعض الدول العربية الاستغراق فى العموميات والعواطف ولم تعرف الأرقام مضمون خطاباتهم ومشاريعهم (٥١) .

ورغم أن الإعلان الختامى لقمة الدار البيضاء على هذا النحو لم يتضمن قرارات بقدر ما أعرب عن نيات وتوجهات عامة (٥٢) إلا أنه يعد إجمالاً بمثابة جمعية تأسيسية للنظام الشرق أوسطى الجديد ومحاولة لإعادة صياغة هوية المنطقة العربية بإدخالها ضمن منطقة جيوبولتيكية وإقليمية أوسع نطاقا ، ولعل أهم النتائج المستخلصة من قمة الدار البيضاء (٥٣) :

١ ـ الاتجاه إلى الاعتماد على الموارد الذاتية للمنطقة ، وخاصة فى ظل التوجه الأمريكى

نحو خفض المساعدات الخارجية . وإذا كانت الموارد الذاتية ستكون هى الأساس فى دفع عملية التعاون الإقليمى ، فإن النفط العربى سيكون هو المرشح والمستهدف الأساسى لذلك ، حيث جاءت أطروحة الجانب الإسرائيلى التى تقترح فرض ضريبة دولار واحد على كل برميل نفط تصدره المنطقة وهو أمر لم يتحقق عربيًا .

٢ ـ قيام الدول الكبرى من خلال ممثلى الشركات ورجال الأعمال بالعمل على اقتسام نتائج السلام للإسهام فى إنعاش اقتصاد دولهم وتخفيف أعباء البطالة وذلك من خلال السعى نحو اقتناص فرص الاستثمار المتاحة .بحيث تتحقق من خلالها صفقات واتصالات ومصالح ذاتية يمكن إذا ما كفل لها الاستمرار والتوسع أن تفرض واقعًا معينا يمثل ضغطًا فعالا على دول المنطقة لدفع عملية السلام والتنمية فى الاتجاهات المستهدفة (٥٣ مكرر) .

٣ ـ منحت هذه القمة شهادة القبول الإقليمى العام بإسرائيل ، كما صاحب ذلك ضغوط دولية للإسراع بالتطبيع مع إسرائيل قبل وفائها باستحقاقات عملية التسوية السلمية مع الجانب الفلسطينى وكل من سوريا ولبنان .

٤ ـ كما أن القراءة السياسية لنتائج مؤتمر الدار البيضاء التى يلخصها الإعلان وبالرغم من افتقاره لنصوص واضحة تعكس الأهداف الحقيقية ، تؤكد أننا لسنا بصدد استكشاف آفاق التعاون فى مرحلة ما بعد السلام ، بل بصدد عملية تغيير هامة ، تسعى عبر تغيير الأولويات وتقديم الاعتبارات الاقتصادية ، إلى خلق وقائع مادية وبنى تنظيمية ومؤسسية ، تسهم بشكل تدريجى وتراكمى فى إعادة تشكيل خريطة المنطقة وجغرافيتها السياسية ، وفقًا لصيغة إقليمية جديدة ، ذات أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية تتجاوز الصيغة الإقليمية العربية القومية . وتمكن من «تحقيق نقلة نوعية جوهرية فى الصراع العربى الإسرائيلى من صراع قائم على النفى المتبادل لشرعية الوجود ، إلى صراع يقوم على شروط التعايش المشترك فى منطقة الشرق الأوسط (٥٤).

ثانيًا : قمة عمان (أكتوبر ١٩٩٥) وهياكل التعاون الإقليمى

لم تكن فى الواقع قمة عمان على مستوى تمثيل من شارك فيها على المستويين العربى والدولى وأهم ما أسفرت عنه هو وضع عدد من الهياكل التنظيمية للتعاون الاقتصادى الإقليمى المستقبلى .

فقد أقرت هذه القمة اقامة مشروع « بنك التعاون والتنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » وسيكون مقره القاهرة وهدفه على نحو ما تتضمنه « بيان عمان » الصادر عن القمة « دعم تطوير القطاع الخاص ودعم المشاريع الإقليمية للبنية التحتية ، وإيجاد آلية لدعم التعاون الاقتصادى الإقليمى وتطويره » كما ستكون عمان مقرًا للجنة متابعة للقمة كـ « مؤسسة اقتصادية إقليمية دائمة » . كما تضمن « بيان عمان » تأسيس « مجلس السياحة الإقليمى » يضم ممثلين حكوميين وآخرين من القطاع الخاص ، فضلا عن تأسيس « المجلس الإقليمى لرجال الأعمال » لدعم التعاون والتجارة بين القطاعات الخاصة فى المنطقة ويلاحظ ما يلى على هذه القمة :

١ ـ أنه فى الوقت الذى قدمت فيه إسرائيل كالعادة ورقة تضمنت عدة مشاريع مقترحة وطموحة وتغطى أغلب المفاصل المالية والاقتصادية والعربية ، لم يحدث تشاور مسبق بين الدول العربية المشاركة فى هذه القمة لوضع تصور لرؤية عربية للتعاون الإقليمى وللمصالح العربية فى ظل السلام ، وتحرك كل طرف عربى داخل هذه القمة بمعزل عن باقى الأطراف العربية الأخرى .

٢ ـ وحتى بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى غاب تنسيق المواقف . ففى الوقت الذى أعلنت فيه السعودية على لسان وزير تجارتها وممثلها فى هذه القمة ، عن عدم مشاركتها فى بنك التنمية الإقليمى على أساس « أن المملكة وفرت أقصى ما يمكنها توفيره من موارد للتنمية فى المنطقة العربية ، ولم يعد من المعقول أن يطلب منها أى أعباء مالية إضافية » ، نجد أن « بيان النوايا » المتعلق بصفقة الغاز القطرى مع إسرائيل يتم الإعلان عنه ضمن مشاريع التعاون الإقليمى ، كأحد الوسائل لإبراز النجاح السياسى لقمة عمان .

٣ ـ كما يلاحظ استبعاد شبه كامل لمشاريع الحكم الذاتى الفلسطينى وعدم اعتبارها

مشاريع إقليمية ، وإنما مشاريع للتنمية التى ستمول من الأموال التى وعدت بها الدول المانحة للقروض عن أوسلو مباشرة . وقد اعترض ممثلو الجانب الفلسطينى على ذلك كما أثاروا مشكلة استمرار حصار إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وعزلها اقتصاديا ليصبح الاقتصاد الفلسطينى اقتصادًا تابعًا للاقتصاد الإسرائيلى ، وموضحين أن ذلك يتنافى مع روح وفلسفة التعاون الإقليمى المطروحة فى مؤتمر عمان . ومن جانبه اعتبر وزير خارجية مصر ، فى بيانه أمام المؤتمر ، أن استمرار هذا الموقف سيؤدى إلى عجز الطرف الفلسطينى « عن الدخول طرفا فاعلا فى معادلة التعاون الإقليمى بكل ما يعنيه ذلك من سلبيات » .

٤ ـ كرر كل من رابين وبيريز ، دون مراعاة للمشاعر العربية أو الالتزام التفاوضى ، قولهما إنهما جاءا من القدس « عاصمة إسرائيل » وذهب الأخير إلى أبعد من ذلك بالقول أن الفلسطينيين لا يملكون إثباتا تاريخيا بأحقيتهم فى القدس (رغم إنها من الموضوعات التى سيتم بحثها والاتفاق حول وضعها النهائى فى إطار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية) ، وهو موقف لا يدل على حسن النوايا الإسرائيلية .

٥ ـ كانت سوريا بمثابة الغائب الحاضر ، فرغم مقاطعتها هى ولبنان للمؤتمر ، لجمود المسار السورى الإسرائيلى واللبنانى الإسرائيلى ، إلا أن جميع الكلمات التى ألقيت فى افتتاح هذه القمة أشارت إلى هذا الغياب وبررته ، وطالبت بتجاوز أسبابه حتى يتم تحقيق السلام الشامل والعادل فى المنطقة .

٦ ـ وفى مقابل إصرار إسرائيل على الفصل بين السلام السياسى باعتباره حقيقة مستقلة بذاتها وترتيباتها وآلياتها عن السلام الاقتصادى ، أكد ممثلو عدة وفود عربية وعلى رأسها مصر على إنه لا سلام حقيقى دون تكافؤ القوة وتوافر إرادة السلام الشامل والعادل فى إسرائيل ، وعدم قبول الفصل التعسفى بين السلام الاقتصادى والترتيبات الاقتصادية والإقليمية والسلام السياسى وضرورة العمل على مواجهة قضية أسلحة الدمار الشامل وخضوع إسرائيل لقواعدها وأصولها حتى يتدعم الأمن والسلام للجميع دون استثناء .

وبصفة عامة يرى البعض أن المشاركة فى قمة الدار البيضاء ثم قمة عمان كان تمشيا

مع واقع دولى يصعب تجاهله فى إطار تحريك الترتيبات الإقليمية وتحفيز مختلف الأطراف وبصفة خاصة الجانب الإسرائيلى ، لتطوير مواقفها بشأن استكمال باقى مسارات السلام العربى الإسرائيلى حتى يتحقق السلام الشامل والعادل ، وأن التواجد العربى فى مرحلة إعداد هذه الترتيبات الإقليمية فى قمة عمان ، مثلما كان فى قمة الدار البيضاء ، هو وجود فاعل لا غنى عنه حتى يمكن ترشيد مسارها والتأثير فى توجهها بشكل إيجابى لصالح مختلف الأطراف ولحماية المصالح العربية (٥٤ مكرر).

ثالثًا : المغانم المفترضة بالنسبة للجانب العربى

تناولت بعض الدراسات والمقالات عددًا من الجوانب الإيجابية للفكرة الشرق أوسطية ، وفيما يلى تلخيص لما يعتقد أنه قد يشكل فرصا اقتصادية للدول العربية فى إطار التعاون الإقليمى فى ظل السلام (٥٥) :

١ ـ إتاحة الاستخدام الأكفأ للموارد المتاحة للدول العربية وتوجيهها لعملية التنمية الاقتصادية .

أظهرت الإحصائيات العالمية أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أكثر مناطق العالم إنفاقًا على التسلح حيث شكلت النفقات العسكرية ما نسبته ١٣,٩٪ من إجمالى الناتج المحلى . أما بالنسبة للمنطقة ككل فإن النفقات العسكرية للفرد الواحد قد تجاوزت ٣٠٣ دولارات فى عام ١٩٩١ وهو مبلغ يزيد كثيرًا عن معدل شرق آسيا المتمثل فى ٤٧ دولارًا وعن معدل أمريكا اللاتينية البالغ ٣٣ دولارًا وعن جنوب شرق أسيا ١٠٠ دولار.

ولذا يرى البعض أن تسوية صراع طويل ومرير كالصراع العربى ـ الإسرائيلى ، الذى لعب دورًا رئيسيًا فى استنزاف قدرات الدول المواجهة أو المساندة ، طوال خمسة عقود متصلة . من خلال تدمير جزء هام منها فى الحروب المباشرة والتداعيات المتصلة بها ، وإعاقة عملية التنمية وإبعادها عن مسارها الصحيح ، قد تؤدى إلى توفير الدول العربية لهذه الموارد المحدودة أصلا التى كانت تكرسها للدفاع عن نفسها ، ووفقا لأولويات فرضت عليها ، وتوجيهها لعملية التنمية .

وتشير إحدى الدراسات إلى أنه إذا تمكنت سوريا من خفض إنفاقها العسكرى بنسبة ٢٥٪ من مستواه الحالى فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادى الحقيقى ستصل إلى ١,٤٪ مقارنة بـ ١,٣٪ لإسرائيل و ١١,٢٪ للأردن و ١٣,١٪ لمصر. وفى حالة ما إذا تحقق خفض ٥٠٪ من النفقات العسكرية فإن ذلك سيحقق دفعًا أكبر لمعدلات النمو الاقتصادى ، حيث سينمو الإنتاج المحلى بنسبة ١٢,٩٪ بالنسبة لسوريا مقارنة مع ٧٪ لإسرائيل و ٥,٨٦٪ للأردن وحوالى ٣٥,٢٪ لمصر (٥٥ مكرر).

وبصفة مبدئية فإن التحديد الدقيق للفرص التى تتيحها تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى بالنسبة لحجم الموارد الفعلية الممكن للدول العربية تحويلها من الإنفاق الدفاعى ضد الخطر الإسرائيلى إلى التنمية الاقتصادية يتطلب القيام بمزيد من الدراسات الإحصائية والتحليلية الدقيقة للموارد العربية التى يتم تعبئتها لمواجهة متطلبات هذا الصراع ، وتحديد مقدار الخفض الممكن إجراؤه فى ضوء الإصرار على فرض التفوق النوعى العسكرى الإسرائيلى فى مرحلة السلام ، وتفرد إسرائيل بامتلاك ترسانة نووية خارج إطار الرقابة الدولية .

٢ ـ الإفادة من الوفورات الاقتصادية للتعاون والتكامل الاقتصادى الإقليمى :

يستند أصحاب هذا الرأى إلى ما تؤكده الدراسات الاقتصادية والتجارب الدولية التاريخية والمعاصرة على وجود وفورات اقتصادية هامة يتيحها التعاون والتكامل الاقتصادى . سواء تلك الناجمة عن وفورات الاستخدام الأكفأ للموارد ، أو وفورات الحجم الاقتصادى ، أو تلك الناجمة عن الوفر فى تكاليف النقل والمواصلات والاتصالات ، أو تلك المتحققة نتيجة للتخصص وتقسيم العمل وفقًا للميزة النسبية ، أو الناجمة عن تبادل الخبرة والمعرفة . . إلخ .

إلا أن التحديد الدقيق لحجم الوفورات الاقتصادية التى يمكن أن يحققها التعاون والتكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، بافتراض توفر مقومات حدوثه ، يتطلب دراسات علمية وتفصيلية للوقوف على حقيقتها ، ومعدلات تدفقها ، ونمط توزيعها ، خصوصا أن صيغ التعاون المقترحة تفترض الانفتاح الكامل

لاقتصاديات دول الإقليم ، بغض النظر عن التفاوت الاقتصادى والتنموى بينها وترك الحرية الكاملة لآلية السوق للقيام بالدور الحاسم فى هذا التعاون والتكامل الاقتصادى .

٣ ـ التمتع بمزايا المضاعف الاقتصادى للسلام :

الذى يفترض تدفقًا ضخمًا لموارد خارجية لتنمية المنطقة فى شكل مساعدات واستثمارات أجنبية ، واستعادة لرؤوس الأموال الضخمة من الخارج ، للمشاركة فى عملية التنمية داخل المنطقة ، وتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للاستثمار .

وقد تناولت بعض الدراسات هذا الموضوع بتضخيم كبير ، كما تطرقت إليه مداخلات معظم المشاركين فى قمتى الدار البيضاء وعمان . ولم يتضمن أى منها تقديرًا رقميًا لحجم هذا المضاعف المتوقع . كما لم تتقدم أى من القوى الدولية الهامة أو الشركات متعددة الجنسيات بعرض محدد لحجم أعمال استثمارية فى المنطقة . والعرض الوحيد الذى قدم اقتصر على البنك الدولى الذى أشار إلى إمكانية مضاعفة قدرته على الإقراض لدول المنطقة (بشروط تجارية) إلى حدود ٣ مليارات دولار لحفز القطاع الخاص لكى يلعب دورًا قياديًا فى عملية التنمية والاندماج الإقليمى ، والاستعداد للمشاركة فى تمويل مشروعات الربط الإقليمى المرتبطة بالمفاوضات متعددة الأطراف أو المنبثقة عن المؤتمر .

كما قدرت ميزانية « بنك التنمية الإقليمى » الذى وافقت قمة عمان على اقامته ، بخمسة مليارات دولار ، تم تخفيض الإسهام الفعلى فيها إلى ٢ , ١ مليار دولار وهو مبلغ متواضع للغاية مقارنة بطموح وحجم مشروعات التعاون الإقليمى المطروحة .

ومن هنا يرى البعض أن الاتجاه للاعتماد على الموارد الذاتية للمنطقة ، يبدو هو الاتجاه الغالب ، فقد ركزت مداخلات الوفود فى الدار البيضاء على الإمكانات الوفيرة فى المنطقة . كما أن شيمون بيريز الذى يروج للمضاعف الاقتصادى للسلام سبق أن اقترح تمويل بنك التنمية الإقليمى عبر فرض ضريبة بقيمة دولار على كل برميل نفط تصدره المنطقة . وحيث إن إسرائيل مستورد صاف للنفط ، فإن النفط العربى هو المرشح ، فى اقتراحه ، لتوفير التمويل اللازم فى مراحل تالية مستقبلاً .

كما أنه إذا كان من الطبيعى أن يكون للسلام الحقيقى والشامل ثماره الطيبة ، فإنه لن يتاح للعرب قطفها فى ظل الفرقة والتمزق وفى غياب استراتيجية تستند إلى إرادة عربية موحدة للتعامل مع الدعوة الشرق أوسطية .

رابعًا : مخاطر الدعوة الشرق أوسطية بين التهوين والتضخيم

ومقابل هذه المزايا الاقتصادية الافتراضية وغير المحددة لما يعتقد البعض أنها سيتم تحقيقها فى إطار التعاون الشرق أوسطى ، هناك عدة مخاوف عربية مبررة تعود إلى عدد من الأسباب من بينها : [٥٦] .

١ ـ إنه ليس واضحًا حتى الآن التأثير المرتقب لإدخال المصطلح الشرق أوسطى على أشكال التعاون الاقتصادى المستقرة فى المنطقة والتى استثمر العرب فيها مليارات الدولارات فى شكل روابط واتحادات اقتصادية ومشروعات ومؤسسات عربية مشتركة . وقد تكون هناك شكوى من تعثر هذه الصيغ ومحدودية نتائجها إجمالاً ، لكن هذه الشكوى يمكن اعتبارها فى نظر المشككين سببًا إضافيًا للقلق إزاء التعامل مع المصطلح الشرق أوسطى المجهول . وبمعنى آخر إذا كانت الدول العربية لم تستطع ، رغم تماثل ظروفها وحاجاتها ورغم تقاربها السياسى وتقاربها الاجتماعى ، التعاون فى ما بينها بالقدر المطلوب ، فهل تكون فى وضع أفضل للدخول كل على حدة فى علاقات غير متكافئة مع دولة قوية ومتقدمة ذات مطامح إقليمية معلنة مثل إسرائيل ؟ .

٢ ـ إن ما يشغل بال بعض المسئولين وأصحاب القرار العرب فى هذا المجال هو أن الضغوط المتصاعدة لخلق « منطقة اقتصادية شرق أوسطية » ، مع ما يستتبع ذلك من مؤسسات مشتركة مع إسرائيل قد تؤدى إلى تآكل بعض مؤسسات التعاون العربى القائمة . وتصبح فرص الاستثمار المخططة والسوق الواسعة ذات اتجاه واحد لصالح إسرائيل [٥٦ مكرر] .

٣ ـ ومع الإقرار بأن المنطقة مقبلة على تغييرات لابد من مواجهتها ، وأنه لا مفر من القبول بمخاطر الانفتاح فى عصر المعلومات وظاهرة تدويل الحياة الاقتصادية وثورة الاتصالات ، وإذا كان التحدى الإسرائيلى قد يكون ضمن شروط محددة محرضا

إيجابيًا سيفرض على العرب إحداث تغييرات جذرية فى أنظمة الاقتصاد والتجارة والإدارة فى أقطارهم ، لكن التحدى والتداخل الإسرائيليين يمكن بالقدر نفسه أن يكونا عامل إتلاف للبراعم الهشة إذا لم يتح لعملية التكييف والإصلاح الحثيثة الجارية فى هياكل الاقتصاد العربى الوقت الكافى لكى تعطى ثمارها بحيث تمنح المجتمعات العربية وقتًا كافيًا للوقوف على أقدامها واكتساب المناعة والقدرة على المزاحمة .

٤ ـ كما أنه فى ظل سوق شرق أوسطية تتطلع إسرائيل لتوزيع الأدوار الاقتصادية فيها وفقًا لمبادئ اقتصادية معينة : الميزة النسبية ، التخصص وتقسيم العمل ، وأقلمة الموارد ، بحيث تتخصص معظم الدول العربية فى الصناعات الأساسية التحويلية والاستهلاكية والبتروكيماوية ، بينما تتخصص إسرائيل فى الصناعات التكنولوجية المتطورة (مرحلة ما بعد التصنيع) وتكنولوجيا المياه الخ والتطلع لأن تصبح المركز المالى والسياحى والعلاجى ، والتمثيل التجارى الرئيسى فى منطقة الشرق الأوسط يعتبر ـ فى تقدير البعض ـ تكريسا للتبعية والتخلف واستمرار الفجوة فى مستويات التنمية بين الدول العربية وإسرائيل [٥٧] .

وفى هذا الإطار يرى البعض أن الصيغة الإسرائيلية الداعية للدمج بين تكنولوجيا إسرائيلية ورأسمال عربى ، وعمالة مصرية وأسواق عربية والتى يرددها بيريز وغيره هو طرح لا يصلح لإقامة علاقات تعاونية إقليمية سليمة بل يتسم بروح التعـالى . فالصيغة المقبولة للتعاون يجب أن تكون انعكاسًا للندية بين الأطراف والتعامل على قدم المساواة وألا تكون هناك مشروعات أو طموحات للهيمنة [٥٧ مكرر]. كما يرى البعض الآخر أن عنصر العمل هو أضعف العناصر بدليل أن إسرائيل حينما تريد القيام برد فعل على بعض المنظمات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام تقوم « بغلق الحدود ومنع دخول مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين من الذهاب إلى أماكن عملهم فى إسرائيل [٥٨] لاعتبارات أمنية ، وهؤلاء العمال يشكلون فى الواقع نواة التعايش السلمى وجسر الاتصال الإنسانى بين الجانبين .

٥ ـ إنه حتى فى القطاع الزراعى ، فإن إسرائيل تتسم بالتفوق النسبى على عدد من الدول

العربية التى تشكل الزراعة فيها قطاعًا رئيسيًا . ففى عام ۱۹۹۰ مثلت الصادرات الزراعية الإسرائيلية ۳۷٪ من إجمالى الصادرات الزراعية لعشرين دولة عربية مجتمعة، مما يشير ـ مقارنة بالمساحة المنزرعة والإنتاج الزراعى فى كل من الدول العربية وإسرائيل ـ إلى مستوى الأداء الاقتصادى بصفة عامة والزراعى بصفة خاصة فى إسرائيل مقارنة بالدول العربية [٥٩].

وفى الوقت الذى بلغت فيه نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية العربية نحو ٢٤,٥٪ عام ۱۹۹۰ بلغت هذه النسبة فى إسرائيل نحو ١٠٠٪[٦٠].

وهذا يعنى فى تقدير البعض أن هناك إمكانية لتدفق بعض فائض الصادرات الزراعية الإسرائيلية إلى دول السوق الشرق أوسطية، وبما قد يؤدى إلى تغير فى هيكل القطاع الزراعى والتركيب المحصولى فى بعض بلدان هذه السوق [٦١].

ومع ذلك يعتقد بعض الباحثين إجمالاً « أن المخاطر على الجانب العربى مبالغ فيها جدًا، وأن المزايا المتوقعة على الجانب الإسرائيلى مبالغ فيها أيضا » [٦٢].

ولاشك أن بعض المخاوف العربية تجاه الشرق أوسطية من الناحية الاقتصادية لها ما يسندها ويعززها ، إلا أنه ينبغى فى التقييم الموضوعى لمسألة بهذه الأهمية أن تتجنب المبالغة فيها أو التقليل من شأنها دون مبرر [٦٣]. ويجب عدم المبالغة فى تقييم قدرات إسرائيل على الهيمنة على اقتصاد الدول العربية وإمكانياتها فى السيطرة على مقدرات الأمة العربية للاعتبارات التالية :

١ ـ أن إسرائيل لا تتوفر لها قدرات اقتصادية بهذا الحجم وليست قوة اقتصادية عظمى وينبغى أن نفرق بين الطموحات وإمكانيات تحقيقها « فأسرائيل ليست سمكة كبيرة والمنطقة ليست تلك البركة الصغيرة كما يتخيل بعض الساسه ورجال الأعمال الإسرائيليون » [٦٣مكرر] فالإندماج الاقتصادى فى المنطقة سيكون باتجاهين ، فأسرائيل بتوجيهها الاقتصاديات العربية لصالحها ستوجه اقتصادها أيضا لصالح المنطقة ككل وسيؤثر ذلك فى جميع أوجه الحياة الإسرائيلية ويمكن أن تصبح جزءًا مهما من تلك المنطقة .

٢ ـ لقد سبق ترديد العديد من المخاوف العربية المشابهة بعد اتفاقية كامب ديفيد ،

مؤداها أن إسرائيل ستهيمن اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيا على مصر ، وهو أمر لم يحدث بعد قرابة عقد ونصف على إقامة علاقات طبيعية بين البلدين . وقد يقال أنه لا يمكن القياس على حالة مصر ، فهى أكبر دولة عربية ولها من المقومات والوزنين السياسى والإقليمى ما يمكنها من مواجهة محاولات الهيمنة الإسرائيلية . إلا أن افتراض إمكانية الهيمنة الإسرائيلية على الأسواق العربية ، يتناسى أن هناك بالفعل منافسة حادة داخل هذه الأسواق بين مختلف القوى الاقتصادية من أمريكية وأوروبية وآسيوية وإقليمية .

٣ ـ أن المنطقة العربية ليست منطقة فراغ تكنولوجى ، فدولها تتعامل مع كافة مصادر التكنولوجيا الحديثة فى العالم . وإذا كانت إسرائيل قد حققت تقدما علميا وتكنولوجيا فى بعض المجالات مثل امتلاك إسرائيل للطاقة النووية ومهاراتها فى إدارة الموارد المائية (تحلية مياه البحر ، شق القنوات الباطنية ، الرى الصناعى . . .) وتقنياتها فى مجال الزراعة (البيوت المغطاة ، زراعات المناطق شبه الجافة) ومنجزاتها فى الصناعات العسكرية (المدرعات ، الطائرات المروحية ، الرشاشات والمسدسات . . .) وتقدمها فى مجال التجهيزات والمعدات الطبية والحاسبات . فإن ذلك لا يعنى أن الإسرائيلى إنسان خارق للعادة . فنقل التكنولوجيا سرًا وعلنا ، من كل الدول الغربية إلى إسرائيل يتم عبر قنوات عديدة وبكرم حاتمى . ومراكز البحث الأمريكية تعتبر واجهة استقبال كل الوافدين الإسرائيليين وكذلك نقل نتائج أبحاثها إلى نظرائها الإسرائيلية . وآخر عمليات الدعم الأمريكى التكنولوجى لإسرائيل هو قرار الإدارة الأمريكية الذى صدر مؤخرا من شأنه التخفيف من الحظر المفروض على صادرات أجهزة الكومبيوتر العملاقة ذات الانعكاسات الهامة على تطوير المعدات العسكرية وستكون إسرائيل أول الدول المستفيدة من ذلك .

وامتلاك إسرائيل للتكنولوجيا المتطورة على هذا النحو لا يعنى بالضرورة ـ على أهميته ـ إنها تمتلك أفضل ما تحقق على مستوى العالم وفى جميع المجالات فإسرائيل لا تتمتع بقوة خارقة للعادة فى المجال التكنولوجى ولا نحن نعانى من تخلف تكنولوجى لا مخرج منه ولا حل له . فسوق التكنولوجيا العالمى مفتوح أمامنا لمن

يدفع الثمن ، ولا ننسى أنه إذا كانت تكنولوجيا المياه فى إسرائيل متقدمة جدا مثلا ، فهناك دول فى المنطقة تطور هذه التكنولوجيا منذ عقود ، فأحد أكثر معامل تحلية المياه تطورا فى العالم بدا العمل فى جنوب إيران فى السبعينيات كما أن دول الخليج العربية لديها برامج واسعة ومتطورة لتحلية المياه . كما أن المنطقة تضم الملايين ممن تلقوا تعليما عاليا وتخرج بعضهم من أفضل الجامعات الأوربية والأمريكية[٦٣مكرر].

٤ ـ كما يعتقد البعض أن الحديث عن إمكانيات الغزو الاقتصادى الإسرائيلى للمنطقة العربية فيه أيضا نوع من المبالغة من الناحية العملية . فصادرات إسرائيل الأساسية هى : السلاح ، الألماس ، المنسوجات ، الصادرات الزراعية وبعض المعدات الالكترونية والآلات ، ويصعب تصدير السلاح الإسرائيلى للدول العربية ، كما أن الألماس الإسرائيلى مجال تصديره الأساسى هو الدول الأوربية والولايات المتحدة ، كما يرى بعض الباحثين أن الصناعات العربية تتعرض أصلا للمنافسة من الصناعات الأوروبية والأمريكية وصناعات الشرق الأقصى ، وكلها أقوى وأكثر كفاءة من الصناعة الإسرائيلية [٦٤]. أما عن المنسوجات والملابس فإن أغلب الدول العربية وصلت إلى مرتبة منافسة فى إنتاجها . أما القطاع الزراعى فهو المجال الذى يمكن لإسرائيل أن تحقق فيه بعض المزايا النسبية ، إذا لم نتمكن من تطوير معدلات ونوعيات إنتاجنا الزراعى وحتى فى هذا القطاع نجد أن إيران وتركيا تنتجان ستة أضعاف كمية البرتقال الذى تنتجه والسعودية تصدر القمح لعدة دول فى العالم ، كما أن المغرب يصدر من الفواكه والخضراوات الطازجة إلى أوربا أكثر مما تصدر إسرائيل . كما أن إسرائيل تتمتع بمزايا نسبية فى بعض الصناعات الإلكترونية ويعززها القرب الجغرافى النسبى للمنطقة العربية ، بالإضافة إلى شبكة العلاقات الإسرائيلية فى أسواق المال والبنوك ، وشبكة العلاقات التجارية مع الأسواق الأوروبية والأمريكية وهى مزايا ينبغى أخذها فى الاعتبار .

٥ ـ ويرى بعض الاقتصاديين العرب [٦٥] أنه يجب التفرقة بين الآثار الناتجة عن التطبيع وبين تلك الناجمة عن إنشاء منطقة تجارية حرة بين إسرائيل وبعض الدول

العربية. وفى حالة التطبيع دون إعطاء مزايا تفضيلية ، فإن قدرة إسرائيل على اختراق الأسواق العربية ستتوقف على قدراتها التنافسية مع سائر الموردين للدول العربية ، وهذا لا يصدق إلا على عدد محدود جدا من السلع ، ولكن ذلك لا يرقى إلى درجة غزو الأسواق العربية أو الهيمنة عليها .

ومن هنا يعتقد بعض المتخصصين إنه « إذا افترضنا أن إسرائيل تستهدف سلاما حقيقيا وأمنا متكافئا لجميع الأطراف وشراكة اقتصادية عملية خالصة فقد يمكنها وقد لا يمكنها تحقيق طموحها لتكون يابان الشرق الأوسط الجديد . فتحقيق ذلك ممكن إذا ما توقف النمو وجمدت التنمية فى الدول الشرق أوسطيه الأخرى لأجل ما أو إذا تحقق معدل نمو للاقتصاد الإسرائيلى يفوق بكثير معدلات النمو السائدة فى المنطقة . وقد لا يمكن لإسرائيل تحقيق هذا الطموح إذا تمكنت دول ذات اقتصاد وزن متميز فى الإقليم كمصر والسعودية من تحقيق معدل نمو يفوق معدل النمو فى إسرائيل ومن هنا فليس حتميا استمرار التفوق الإسرائيلى »[٦٥ مكرر].

ويخلص أصحاب هذه الآراء إلى القول إن دعوى الهيمنة الإسرائيلية لا تستند إلى أساس من المنطق والواقع ، وإنما العفريت الذى يطلقه المعارضون لعملية السلام ذاتها[٦٦]. كما قد تؤدى المبالغة فى تقدير القدرات الإسرائيلية إلى نوع من هزيمة الذات نفسيا قبل أن يبدأ السباق .

ولكن ذلك لا يعنى بأى حال من الأحوال أن ننام مطمئنين على وسادة من حرير أو يغرينا ذلك بالتهوين أو التقليل من الشأن أو الوزنين الاقتصادى والتكنولوجى لإسرائيل . فقد حققت تقدما نسبيا فى عدد من المجالات . ولسنا هنا بصدد تقديم تحليل متكامل للقدرات الاقتصادية لإسرائيل ، وإنما سنقتصر على عرض بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة الخاصة لبحثنا .

ويستند بعض الاقتصاديين فى هذا الشأن [٦٧] إلى عدد من الاعتبارات الاقتصادية الكمية (Macro) لتوضيح عدد من المزايا النسبية وقيودها التى يتمتع بها الاقتصاد الإسرائيلى وفى مقدمتها :

١ ـ إن حجم الاقتصاد الإسرائيلى بالمقارنة مع حجم اقتصادات ما كان يسمى «دول

الطوق » بصفة خاصة ، وكذلك المؤشرات الاقتصادية الأخرى ذات الدلالة (مثل الدخل القومى ، والدخل الفردى، والمديونية الخارجية ، والاحتياطات النقدية الخارجية ، والودائع المصرفية، والتركيب الاقتصادى القطاعى ، ونسبة مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى ، ونسبة التعليم والمستوى التكنولوجى . . إلخ) هى لصالح إسرائيل فى الغالب ، وبنسب كبيرة أيضًا .

٢ ـ يتمتع المجتمع الإسرائيلى المدنى بنسيج مؤسساتى وقانونى وإدارى وحكومى يفوق كثيرًا ما تتمتع به غالبية المجتمعات العربية ، فالمنافسة بين إسرائيل والدول العربية ستكون بالفعل منافسة بين دول وأنظمة واقتصادات تختلف اختلافا غير بسيط فى مستوى تطورها وحداثتها وتقنيتها . وقد لا نغالى إذا قلنا إن العلاقة بين إسرائيل والعرب مرشحة لأن تكون مشابهة لنسيج العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب . وفى هذا المجال لا يمكن أن نقلل من أهمية تطور المجتمع المدنى فى إسرائيل ومؤسساته كافة ، وكذلك من ارتفاع المستويين التقنى والإدارى فى المؤسسات الإسرائيلية خاصة وعامة ، بالمقارنة مع ما هو موجود فى الدول العربية .

٣ ـ تتمتع المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية بمساندة حكومية إسرائيلية من حيث خلق الأجواء المناسبة لها ، والمساعدات المباشرة وغير المباشرة ، تفوق فى أهميتها ونتائجها ما تتمتع به المؤسسات الاقتصادية العربية اليوم من حكوماتها .

٤ ـ تتمتع المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية بمساندة مؤسسات اقتصادية عالمية تمتد فروعها وأصولها فى مختلف أنحاء العالم ، كما تعود جذورها إلى عشرات السنين ، الأمر الذى لا يتوفر حاليا للمؤسسات العربية . غير أن ذلك لم ينجح فى تحويل إسرائيل إلى نمر اقتصادى عالمى جديد .

٥ ـ كما أنه بالعودة للغة الأرقام نجد أن هناك فجوة نسبية بين مستوى التقدم الاقتصادى الذى حققتـه إسرائيل وذلك الذى حققه جيرانها . فسكان إسرائيل يقدرون حاليا بـ ٢,٥ مليون نسمة ، وسكان الأردن ٤,١ مليون نسمة والضفة الغربية ١,٠١ مليون نسمة وغزة ٦٨٠ ألف نسمة أى أن مجموع السكان بين إسرائيل والأردن والأراضى الفلسطينية هو حوالى ١١ مليون نسمة ، وكمقياس لحجم السوق فإن

ذلك يعد سوقا صغيرة بالقياس مثلا إلى السوق المصرية ، والتى هى تقريبًا ستة أضعاف ذلك . وهذا وحده سيكون دافعًا هامًا لإسرائيل للبحث عن شركاء إضافيين أو سوق لمنتجات الكيانات الثلاثة .

٦ ـ وإذا كان الناتج القومى الإسرائيلى السنوى يقدر بضعف الناتج القومى المصرى إذ يبلغ ٦٢ مليار دولار عام ١٩٩١ ، كما أن الناتج القومى الأردنى عام ١٩٩١ لم يزد على ٤ مليارات دولار والدخل القومى للضفة الغربية ٢,٢ مليار دولار وغزة ١,٣ مليار دولار . أما دخل الفرد الإسرائيلى السنوى فهو حوالى ١٩ ضعف دخل الفرد المصرى السنوى فهو يقدر ١٢٨٣٢ دولارًا عام ١٩٩٢ بينما دخل الفرد المصرى السنوى يعادل ٦٤٠ دولارًا وفى نفس الوقت فإن دخل الفرد الأردنى السنوى عام ١٩٩١ هو ٩٦٨ دولارًا وفى الضفة الغربية ٢١٧٥ دولارًا وفى غزة ١٣١٠ دولارات ، وهذا التفاوت فى دخل الفرد نفسه يؤثر على ما يسميه الاقتصاديون بالطلب الفعال فى حالة إنشاء سوق إقليمية ، فقد تتوفر الرغبة فى الشراء بينما تنعدم القدرة .

ومن ناحية أخرى ينبغى أن نتذكر أن مقارنة الناتج المحلى الإجمالى أو ما يسمى اختصارًا بالدخل القومى ، يخضع للكثير من المحاذير لاختلاف البنيان الاقتصادى وهيكل الأسعار ومستوى المعيشة ومدى الارتباط بالسوق العالمية وما يمثله الدخل من سلع وخدمات حقيقية ، والتحليل الاقتصادى الدقيق للدخل القومى لدولة ما ومقارنته بدخول قومية لدول أخرى يجب أن يتم على أساس المقارنة بين السلع والخدمات التى يستهلكها الفرد فى المتوسط (٦٨) .

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط نجد أنها تضم ٣٢٠ مليون نسمة بينهم قرابة خمسة ملايين أى حوالى ٥,٢٪ يعيشون فى إسرائيل . وفى عام ١٩٩٣ وصل مجموع الإنتاج القومى للمنطقة حوالى ٧٥٠ ألف مليون دولار كانت نسبة إسرائيل منه أكثر قليلاً من ثمانية بالمائة .

٧ ـ وإذا كانت هذه المؤشرات توضح أن هناك فارقًا واضحًا بين القدرات والأداء الاقتصادى الإسرائيلى والقدرات والأداء الاقتصادى للدول العربية . لكن ينبغى ألا ننسى أن تقدم إسرائيل الاقتصادى مازال يفتقر إلى قواعد اقتصادية ذاتية وأولية يتم

تعويضها بدعم أمـريكى أوربى [٦٩]. وإن كانت قد حققـت تقـدما علميـا وتكنولوجيـا ملمـوسا فى عدة قطاعات يجب أخذه فى التقييم العام . ولعل هذا التحدى يدفع الاقتصاديين العرب ـ ويجب أن يدفعهم ـ إلى بحث السبل الفعالة والكفيلة ببعث التكامل الاقتصادى العـربى لمواجهة الاحتمالات الاقتصادية والسياسية للنظام الشرق أوسطى تحت التشكيل، وآن الأوان لدراسة خطط الانتقال من سلبية المقاطعة إلى إيجابية الاحتواء [٧٠] بتفعيـل القدرات الاقتصـادية العربية والعلمية الكامنة فى مواجهة التحديات القادمة .

وإذا كان تحذير البعض من تطلع إسرائيل للعب دور فريد فى المنطقة سواء على مستوى دور الدولة الإقليمية العظمى ، ومنظمة المنطقة ، ونموذجها التحديثى ووسيطها مع الغرب فى كافة المجالات [٧١] هو تحذير له ما يبرره إلا أن الطموحات الإسرائيلية ليست بالضرورة قدرًا محتومًا ، وهى مرتبطة بإرادتنا ومدى اقتناعنا بالجدوى الاقتصادية لما هو مطروح من مشاريع وحجم عائدها ومدى تمشيها مع مصالحنا العربية الأساسية ، وتتوقف فى النهاية على من سيوظف من .

الفصل الرابع

إمكانية تحقيق نظام شرق أوسطى وانعكاساته على النظام العربى

أولاً : مدى إمكانية تحقيق نظام شرق أوسطى جديد تكون السوق المشتركة إحدى مكوناته ؟! .

يستبعد بعض المحللين السياسيين والاقتصاديين إمكانية تحقيق ذلك فى المدى القريب، بل والمتوسط لعدم توفر المقومات الأساسية اللازمة لذلك لعدد من الاعتبارات :

١ ـ عدم توفر الحد الأدنى من الإرادة السياسية المشتركة بين إسرائيل والعرب لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك ولن تتوفر مثل هذه الإرادة قبل فترة طويلة بالنظر إلى التاريخ الدامى بين العرب وإسرائيل ، وبالنظر إلى التضحيات السياسية والاقتصادية التى تتطلبها مثل هذه السوق ولو فى أبسط أشكالها (٧٢). ولذا من الصعب أن يتحول العداء العربى الإسرائيلى إلى « شهر عسل اقتصادى » فى وقت قصير .

٢ ـ إن الشروط الاقتصادية لتحقيق مثل هذه السوق لا تتوفر فى المنطقة ، وهى نفس الشروط التى لم تمكن العرب أنفسهم من خلق تعاون قومى فعال بينهم رغم تكرار المحاولات ووجود عدد من السمات القومية والروابط الثقافية والروحية المشتركة(٧٣).

٣ ـ عدم توفر وحدة الإقليم الذى يقترح أن يضم دول هذا النظام . فإقليم الشرق الأوسط ليس له حدود معينة حتى الآن فيمكن أن يمتد من المغرب غربًا وحتى

أفغانستان ودول الكومنولث الإسلامى فى آسيا شرقا ، ويمكن أن يكون أقل من ذلك ، كما أنه يضم أربع حضارات رئيسية، هى الحضارات العربية والإيرانية والتركية واليهودية وبه الأديان السماوية الثلاثة (٧٤).

٤ ـ رغم الاختلاف الكبير الذى يبدو فى الظاهر بين الحضارات الأربع الرئيسية القديمة الموجودة ، فإن هناك بعض مظاهر التقارب بين بعضها . فالحضارات العربية والتركية والإيرانية حضارات شرقية إسلامية لها جذور مشتركة فضلاً عن وجود قدر من الروابط والقربى بين شعوبها أكثر بكثير مما هناك من تباعد وخلاف . أما الحضارة الرابعة وهى اليهودية فإنها حضارة استيطانية وافدة إلى المنطقة بقوة السلاح وقوة العلم وضغط ومساندة القوى الدولية (٧٥).

٥ ـ إن هذه المنطقة إجمالاً تفتقر إلى عامل الاستقرار والتجانس السياسى والاجتماعى والثقافى ، وهو أمر يجب توفره قبل التوحد أو التكامل اقتصاديا على مستوى الإقليم ولعل « كارلتون كون » كان أفضل من أشار إلى تداعيات هذا التنوع والتباين على العلاقات بين دول المنطقة بقوله « إن ثقافة الشرق الأوسط فسيسفاء يعيش فيها الناس سوية بعيشهم كل على انفراد » (٧٦).

٦ ـ كما أن عامل التكافؤ غير متوفر بين دول منطقة الشرق الأوسط ، فبعض الدول فى قمة الغنى والآخر فى قمة الفقر (إسرائيل هى الدولة الصناعية الوحيدة فى المنطقة حسب تقييم الأمم المتحدة ، بينما ينتمى باقى دولها إلى ما يسمى بدول العالم الثالث) . وبعضها يكاد يختنق من كثرة السكان والبعض الآخر يكاد يكون أرضا بغير ناس ، وهناك دول فى قمة العلم والتكنولوجيا وأخرى مازالت متخلفة ولا تأخذ من التكنولوجيا إلا مظاهرها الاستهلاكية ، وبعضها فى أعلى درجات القوة العسكرية والآخرى فى قمة الضعف (٧٧).

٧ ـ إن إمكانية التبادل التفضيلى ـ فى تقدير البعض ـ سابقة لأوانها ، وإن الصعوبات الموضوعية الحالية تجعل ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية عديمة الجدوى لأسباب عديدة من أهمها : اختلاف درجات التطور الاقتصادى بين إسرائيل والدول العربية، وغياب البنية التحتية والاختلاف الكبير بين الأنظمة الاقتصادية واتباع سياسات حمائية واستراتيجيات ذات توجه داخلى (٨٢).

وبطبيعة الحال فرغم ضعف النظام العربى ، فإنه لم يلفظ أنفاسه الأخيرة ، كما يعتقد البعض ، ولن تكون دوله عجينة طيعة بالدرجة التى يتوقعها البعض الآخر . فالروابط القومية على ضعفها مازالت تشكل التزاما معنويا ونسيجا نفسيا سيقلل من حدة الانزلاق العربى إلى المشروع الشرق أوسطى دون دراسة متعمقة لأبعاده ، وهو ما نعكس فى ردود الفعل العربية السلبية العديدة تجاه هذا المشروع ، ولذا نتوقع ما يلى :

١ - إنه نظرًا لصعوبة استغناء إسرائيل فى المدى المتوسط عن المعونات الخارجية والأمريكية منها بصفة خاصة من ناحية ، وصعوبة تحقيق اندماج إسرائيلى فى المنطقة بالدرجة والوقت المأمول فيهما من ناحية أخرى ، فستعمل السياسة الإسرائيلية على تحقيق مزيج من الاعتماد على الخارج والاقتراب التدريجى الحثيث من ثروات وأسواق المنطقة فى المدى المتوسط ، وهو ما اتضحت ملامحه الأولى فيما بعد خلال القمة الاقتصادية التى عقدت بالدار البيضاء (أكتوبر ١٩٩٤) وقمة عمان (أكتوبر ١٩٩٥) .

٢ - ستستمر إسرائيل فى التركيز على دائرة جوارها الجغرافى الصغرى التى تشمل المجالين الفلسطينى والأردنى وتغليب الأبعاد الاقتصادية على مضمون الاتفاقات مع الجانبين الفلسطينى والأردنى لتشكل ما يمكن تسميته بنواة البنلوكس (Benlux) الشرق أوسطى أو ما يطلق عليه بيريز المثلث الذهبى فى المرحلة الأولى لتكوين مناطق التماس والانتشار لمناطق جوار جغرافى عربى أبعد مدى فى مراحل تالية . وتعتقد إسرائيل أنها إذا نجحت فى تحقيق نوع من الاندماج الاقتصادى عبر إنشاء مناطق تبادل واسع النطاق مع دولتين أو كيانين أحدهما كان محور ومناط « قضية العرب الأولى » فى العصر الحديث (الكيان الفلسطينى) وآخر كان الجبهة الأطول والأهم فى الصراع مع إسرائيل (المملكة الأردنية) فسيترتب على ذلك تجذر إسرائيل فى المنطقة ، ووجودها الاقتصادى فى منطقة المثلث الذهبى يجعلها قريبة من منطقة العربى الجوار الجغرافى الممتد واكتسابها صفة الوجود المقبول ، لا على المستوى السياسى فقط ، ولكن على المستويين النفسى والاقتصادى ، وذلك هو قمة القبول والاعتراف[٧٩] .

٣ - كما ستتبع إسرائيل سياسة الخطوة خطوة أو تكتيك الإنفراد ، بالتركيز على العلاقات

الثنائية بينها وبين كل دولة عربية منفردة وبشكل انتقائى يحقق لها المغانم ويجنبها المغارم ، وعلى أمل أن تصبح إسرائيل بعد فترة من الوقت العاصمة الكبرى للشرق الأوسط والبؤرة المحورية التى تمر من خلالها العلاقات بين الدول العربية وبعضها البعض ، ولكن هناك فارقًا بين مجرد الطموح وإمكانية تحقيقه .

٤ ـ من غير المتوقع فى المديين القصير والمتوسط حدوث الاندماج الإسرائيلى بالمنطقة بالدرجة التى تأمل فيها إسرائيل ، إذ ليس من السهل إقامة علاقات اقتصادية بشكل مفروض وغير طبيعى ، والمرجح أن يكون هناك تعاون محدود فى بعض المجالات وترابط تدريجى بين هياكل البنية الأساسية وبعض المشاريع القطاعية بين إسرائيل وبعض جيرانها .

٥ ـ إن محصلة الجهود الإسرائيلية فى هذا الاتجاه ستعتمد فى النهاية على مدى قدرة الجانب العربى على تحقيق الحد الأدنى من التضامن والحفاظ على نظامه العربى ومصالحه القومية والتنسيق للتعامل بندية مع المقترحات المطروحة فى الإطار الشرق أوسطى .

ثانيًا : الدعوة الشرق أوسطية ومأزق النظام العربى

وأيا كان تقييم المخاوف العربية وبعضها مبرر ، فقد زاد من الإحساس بها ، وربما المبالغة بالنسبة لبعضها أن توقيتها تزامن مع الزمن العربى الردىء .

ففى تقديرنا أنه إذا كان النظام العربى قد قاوم فى الماضى بعناد واستطاع الصمود أمام محاولات إدماجه فى نظام إقليمى أوسع وأرحب ، وتمسك بعروبته رغم الوهن الذى أصابه والشكوك التى بثت فيها وتنكر بعض العرب لها (٨٠) ، فإن الطرح الشرق أوسطى الحالى جاء فى أسوأ مرحلة يمر بها النظام العربى وتآكل مقوماته وتراجعه لعدد من الأسباب فى مقدمتها :

١ ـ أدى انحسار التيار القومى وتوارى فكرة الوحدة إلى تمييع معالم وتوجهات النظام العربى ، وبالتالى انخفاض حدة التمايز بين المشروع القومى العربى والانتماء إلى إطار جيوسياسى شرق أوسطى أوسع نطاقا .

كما أن الدخول فى مرحلة التسوية الفعلية للصراع العربى الإسرائيلى أذاب أهم مقومات التماسك فى النظام العربى طوال أكثر من أربعة عقود ، ودفع بعض الدول العربية إلى البحث عن مصطلحات جديدة لخطابها السياسى ومحاولة البحث عن قضايا وطنية للاستيعاب السياسى للمحافظة على التماسك الداخلى .

٢ ـ تزايد اهتمام الدول العربية بتخومها والسعى لتوفير ضمانات أمنية خارجية أكثر من اهتمامها بعلاقاتها العربية ، لشعورها بعدم توفر مظلة أمنية قومية تحميها عند اللزوم، لاسيما بعد حرب الخليج الأولى ، وفقدان الثقة العربية / العربية بعد حرب الخليج الثانية (بعد غزو العراق للكويت) واضطرار بعض الدول العربية إلى شراء أمنها من خارج المنطقة العربية ، مما أدى إلى تضاؤل عمق الشق الذى كان يفصل بين حدود النظام العربى كإطار إقليمى قومى ، وبين حدود الشرق الأوسط كنظام جغرافى .

٣ ـ كما أن انحسار التيار القومى وعجز أغلب النماذج الاقتصادية والسياسية القطرية عن تلبية تطلعات الشعوب العربية وما تركه من فراغ سياسى ، ساعد على الانتعاش السياسى للذاكرة الدينية فى المجتمعات العربية ، وما صاحبها من تنشيط للتيارات الدينية والسياسية المتطرفة لملء هذا الفراغ ، مما سهل إلى حد كبير تحول حدود العالم العربى المحصنة قوميًا إلى حدود مطاطية يسهل اختراقها والتأثير الفعال على ما وراءها ، لا سيما بعد تكرار محاولات افتعال الصدام والتعارض بين الإسلام والعروبة بقصد إضعافهما معا لصالح صيغ جغرافية أوسع نطاقا . وتناسى أصحاب هذا الاتجاه أن وحدة العرب هى عزة وسند للإسلام . وأن افتعال النزاع فى الشخصية العربية بين أرومتها وتراثها يهدف إلى تجزئة المجتمع العربى إلى شطرين متحاربين ، هما القوميون والإسلاميون مما يجعل هذا الصراع يتخذ طابع الانتحار الجماعى ، ويهيىء المجتمع العربى لكل أنواع الغزو الخارجى [٨١].

٤ ـ وفضلاً عن ذلك فإنه فى الوقت الذى تم فيه بث بذرة التناحر بين الفكرة العروبية والفكرة الإسلامية ، واللتين هما فى جوهرهما مكملتان لبعضهما البعض أكثر من كونهما متعارضتين ، وكان من المفروض أن ينشغل العقل العربى « بكان وأخواتها» لتجاوز هذا التناحر المفتعل بدلا من استغراقه « بأن وأخواتها » [٨٢]. تم إشعال

جبهة خارجية لإشغال العالمين العربى والإسلامى معا ، بإبراز التطرف باسم الدين محل التشدد باسم القومية والترويج والتحذير مما يسمى « بالخطر الإسلامى الداهم» الذى يهدف لتدمير حضارة الغرب ويصورونه بأنه العدو الجديد للغرب بعد اختفاء العدو الشيوعى . وتروج إسرائيل لدورها فى مواجهة هذا الخطر المزعوم (٨٣).

٤ ـ كما أن مأزق المشروع القطرى اقتصاديًا واجتماعيًا أدى بدوره إلى استيعاب جهود غالبية الدول العربية وانشغالها بهموم الداخل وتراجعت بالمقابل اهتماماتها القومية ، فضلاً عن أن حيرة غالبية الدول العربية بين النزعة الدينية المتطرفة ومتطلبات التحدى الليبرالى ، زادت من انكفائها على أوضاعها الداخلية وارتفعت الأسوار والحواجز وتزايدت التناقضات بين الدول العربية وبعضها البعض ، وزادت من سلبية أغلب الدول العربية تجاه النظام العربى المتأزم ، مما زاد من ضعف هذا النظام ، فقوته مستمدة من قوة ومساندة الدول الأعضاء فيه ، وضعفه مشتق من ضعفهم . وبقدر ما تعطى هذه الدول من دعم وصلاحيات لمؤسسات النظام العربى بقدر ما تزيد فاعليتها والعكس صحيح .

٥ ـ كما أن جانبا من القلق العربى يعود لاتساع ظاهرة كثافة التفاعلات والاتصالات الدولية الناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية . وما أدت إليه من إضعاف عناصر الترابط فى النظم الإقليمية التى تقوم فى أحد جوانبها على عامل الامتداد الجغرافى والحدود المشتركة عبر « نظم دولية ونوعية » لا تقوم على التواصل الجغرافى أو الثقافى والقومى ، ولكن على أساس مصالح مشتركة كالنظام الدولى للطاقة أو للنفط أو النظام النقدى والدولى (٨٤ مكرر) وتداعيات اتفاقية الجات وغير ذلك من انعكاسات تزايد تدويل الحياة الاقتصادية .

ثالثًا : الانعكاسات المحتملة للفكرة الشرق أوسطية على مقومات النظام العربى

فى تقديرنا أنه رغم أن الفكرة الشرق أوسطية مازالت فى إطار الدعوة الترويجية أى فى بدايتها الأولى ، إلا أنه من المفيد توضيح بعض الملاحظات الأولية على انعكاس ومحاذير

تبلور هذه الفكرة فى إطار مؤسسى ، على النظام العربى وتكامله إذا لم يحافظ على إطاره القومى ويتعامل معها من موقع عربى منسق وواع ، من ذلك :

١ ـ إن النجاح فى إدماج النظام العربى القومى فى إطار جغرافى شرق أوسطى أوسع دون تنسيق عربى قوى سيؤدى إلى إعادة توزيع مصادر القوة فى مجال جغرافى / سياسى أوسع كما وكيفا ، وبالتالى خلق نظام جديد لعلاقات القوى الإقليمية على حساب العلاقات العربية / عربية والإقلال من أهميتها النسبية ، وتذويب خصوصيتها الاقتصادية والسياسية والأمنية .

٢ ـ كما أن الإطار الجغرافى الشرق الأوسطى سيزيد من دور وتأثير عدد من الأقطاب غير العربية فى اتخاذ القرار العربى وعلى مضمونه وأولوياته ، وسيضيف مستوى جديدًا لصنع القرار الإقليمى ، وسيؤدى ذلك بالتالى إلى صعوبة بناء التوافق العربى وما سيتركه ذلك من انعكاسات سلبية على إمكانيات تطوير العمل العربى المشترك فى مختلف المجالات ، كما أن جانبا من المقومات الاقتصادية العربية سيتم استيعابها فى إطار شرق أوسطى .

٣ ـ وما لم يتوفر عدد من الضوابط القومية المناسبة منذ البداية للتنسيق بين العلاقات العربية / عربية من جانب والعلاقات الشرق أوسطية من جانب آخر ، وتحديد أولويات كل منهما بشكل واضح ، فإن ذلك سيؤدى إلى إطالة الفترة الزمنية اللازمة لاستعادة النظام العربى لمقومات متوازنة ومتماسكة وربما سيقود إلى ذوبانه ثم احتضاره .

٤ ـ كما أن إدخال قوى إقليمية جديدة فاعلة فى شبكة علاقات المنطقة سيفرض على الدول العربية المؤهلة والمتطلعة للقيام بدور قيادى داخل النظام العربى ، حدودًا وقيودًا يصعب تجاوزها بسبب التغيرات التى ستلحق كما وكيفا بتوزيع مصادر القوة فى إطار النظام الشرق أوسطى ، نتيجة دخول أقطاب منافسة غير عربية [٨٥] . مما يحمل معه مخاطر تحول الجانب العربى إلى شريك من الدرجة الثانية فى النظام الشرق أوسطى الجديد .

٥ ـ فضلاً عن أن تزايد تآكل النظام العربى وإضعاف مصداقيته سيسهلان بل

يشجعان على ابتلاع المقومات الاقتصادية لأقطاره قطرًا قطرًا داخل المحيط الشرق أوسطى ، على حساب المشروعات العربية المشتركة ، لاسيما أن الحجم الاقتصادى لأغلب الدول العربية منفردة يعد بمقاييس العصر دولاً صغرى وصغيرة ، بل هناك من يسميها « مينى دولة » ، والبعض الآخر يطلق عليها « ميكرو دولة » [86] ، وبالتالى سيؤدى ذلك إلى إضعاف نسيج المصالح العربية الكلية والتقليل من ثقلها النسبى فى المساومات الاقتصادية .

٦ ـ إن نظام الشرق الأوسط الجديد ، بوحداته وتفاعلاته ، ونزعاته هو شرق أوسط متعدد الايديولوجيات والأديان والسياسات والأساطير والقوميات والثقافات ، ويمكن أن تشهد المنطقة ـ فى إطاره ـ صحوة للثقافات والعرقيات الفرعية تحت حماية التنظيم الجديد للمنطقة وإمكانية تشجيع قيام تحالفات بين الأقليات القومية والدينية تتجاوز حدود الدول القائمة [87]. تمهيدًا لخلق كيانات عرقية أو طائفية قزمية فى المنطقة .

٧ ـ إن التحولات العميقة التى يخضع لها تدريجيا المحيط الإقليمى للجامعة العربية وأجهزتها والمنظمات المنبثقة عنها والناتجة بالأساس عن بداية هيمنة حقائق وأفكار وتصورات تكاد تقلب المعطيات التى ظلت سائدة حتى بداية التسعينات تجعل احتمالات تشكيل نظام إقليمى لا يمثل فيه الكيان العربى إلا مكونا من مكونات أخرى أمرًا فيه بعض الاحتمال ، مما يزيد من إضعاف الجامعة العربية ومؤسساتها .

٨ ـ يتم طرح الفكرة الشرق أوسطية فى ظل تحولات دولية وإقليمية شاملة تلغى الكثير من الحقائق والترسبات التى ظلت صامدة لسنوات عديدة ، علاوة على ذلك فهى تنغرس فى لحظة الضعف العربى ، وبالتالى من شأنها أن تزيد من خلخلة الوضع العربى ، بشكل قد يزيد من تهميش جامعة الدول العربية ومنظماتها كمخاطب لابد منه فى مواجهة الخارج ، لاسيما أن الأطر الإقليمية الشرق أوسطية الموازية التى يراد إقامتها سيُوفر لها كل أشكال العون والدعم الخارجى ولإثبات حيويتها وفاعليتها وترشيحها كبديل أكثر جدوى للمؤسسات العربية [88] التى يروج حاليا أنها فشلت طوال العقود الأربعة الماضية فى تحقيق إنجازات ملموسة ، وآن الأوان لتغييرها بشكل جذرى .

٩ ـ وإذا كان البعض يرى أن محصلة العمل العربى المشترك طوال العقود الماضية كانت ضئيلة للغاية ومخيبة للآمال ويعززون رأيهم بأرقام التبادل التجارى الهزيل بين الدول العربية ، ويخلصون إلى القول إن العالم العربى لن يخسر كثيرًا بذوبانه فى إطار جغرافى شرق أوسطى أوسع نطاقًا . فإن أصحاب هذا الرأى يتجاهلون حداثة استقلال الدول العربية نسبيًا ، وأن الدول الأوروبية لم تصل إلى مرحلة تكاملها الحالية ونضجها السياسى إلا بعد عدد من الحروب الإقليمية والعالمية ، إضافة إلى أن ضعف النظام العربى الحالى يعود إلى مواقف أعضائه ، كما أن الاستناد إلى العلاقات التجارية وحدها فى تقييم عائد العمل العربى المشترك يتجاهل علاقات الاستثمار العربية عربية ، والأهمية النسبية للسياحة العربية / عربية ، وعلاقات التكافل الاجتماعى القومى العربى / عربى ، والصناعات الثقافية والأيدى العاملة العربية عابرة الحدود وغيرها .

١٠ ـ كما يلاحظ أنه فى إطار الحملة النفسية التى تدار بخبث والتى تهدف إلى استهانة العرب بأنفسهم ودفعهم إلى إيذاء الذات ، يروج بعض أعضاء النخبة العربية (العليمة) سواء بحسن أو بسوء نية لبعض الأفكار والمفاهيم رغم التحذير من مخاطرها [٨٩] .

من ذلك القول إن « ما أخفق العالم العربى فى تحقيقه من منطلقات ثقافية ومفاهيمية سياسية وقومية ، وما حال اختلاف العرب دون الوصول إليه ، هو تماما ما سوف تقوم بتحقيقه إسرائيل . وقد آن الأوان لإنهاء خرافة الأمة العربية فهم يعتقدون أن إسرائيل سوف تسعى من وجهة نظر مصالحها ذاتها ، إلى فرض الانفتاح داخل المجال العربى وإلغاء الحدود الاقتصادية التى لم تنجح الطموحات القومية العربية ولا جهود الجامعة العربية فى تجاوزها [٩٠]. مما يفتح الباب أمام التنمية الاقتصادية الشاملة وربط العالم العربى بأساليب التقدم العلمى والتكنولوجى العالمية ، لكن من الذى يضمن أن الجوانب السلبية فى العلاقات العربية العربية ستتحول فجأة إلى عناصر نشطة وفاعلة فى النظام الشرق أوسطى لأن العضو الأساسى الذى سيضاف إليه هو إسرائيل [٩١] .

ويبدو الأمر على هذا النحو كما لو كانت إسرائيل قد ورثت شعارات الوحدة

العربية ، وأصبحت هى نقطة الارتكاز أو الاقليم القائد (وفق الأدبيات العربية القومية) !!

١١ ـ كما يعتقد أصحاب الرأى السابق أن ما تتمتع به إسرائيل من نفوذ دولى وتقدم علمى ، وما يميز علاقاتها مع طبقة رجال المال والأعمال الدولية هى صلات وثيقة وحميمة سوف تساهم فى جذب الاستثمارات الكبيرة التى تفتقر إليها المنطقة . ومع التسليم بوجود هذا النفوذ والعلاقات ، تبقى الحقيقة أيضا هى أنه ليس هنا أى دولة رأسمالية يمكنها أن تستثمر لمجرد سواد عيون شخص آخر ، كما إنه ليس من الصحيح أن المستثمرين اليهود سيتحملون المخاطر غير الضرورية لمجرد إرضاء الحكومة الإسرائيلية ، فرأس المال لا جنسية ولا انتماء له ويبحث دوما على أكبر قدر من الربح والأمان (٩١ مكرر) .

١٢ ـ وهم يعتقدون أيضًا أن نهاية عصر الحروب وحلول عصر الأمن والسلام سوف ينعكسان بالضرورة على نمط الحياة السياسية للمجتمعات العربية ، وإن الديمقراطية التى حرمت منها هذه المجتمعات فترة طويلة سوف تأتى فى أعقاب المشاركة الاقتصادية واتفاقيات السلام مع إسرائيل » (٧٥)، كما لو كانت إسرائيل هى المنقذ والمخلص للعالم العربى من همومه ومشاكله !! .

رابعًا : كيف يمكن أن يتعامل العرب مع الدعوة الشرق أوسطية ؟

فى مواجهة الدعوةالشرق أوسطية ومحاذيرها على النحو المتقدم فإن السؤال المطروح هو كيف يستطيع العرب أن يديروا علاقات ما بعد السلام مع إسرائيل ودول الجوار الجغرافى الأخرى فى عصر الأقاليم الاقتصادية ، بشكل يقلل من المخاطر ويعظم المكاسب ويحفظ للنظام العربى هويته القومية وخصوصيته الثقافية ويسهم فى إقامة علاقات إقليمية جديدة مع دول الجوار تقوم على أسس السلام العادل والتعاون المتكافئ والأمن المتبادل وتعمل على إذابة أسباب الصراع والتوتر وتناقض المصالح ؟ وفى اعتقادى أنه بين المخاوف (المبررة) والمغارم (المتوقعة) والمغانم (المأمول فيها) ، ينبغى أن نتعامل مع الفكرة الشرق أوسطية بتأنٍ وبعد دراسة موضوعية وعلمية وفى إطار عدد

من المبادئ والتى يمكن أن تسهم فى الحث على بلورة رؤية عربية لمشروع شرق أوسطى مقابل للتصور والطرح الإسرائيليين فى مقدمتها :

١ ـ تسعى إسرائيل إلى تكريس فارق أو فجوة القوة العسكرية بينها وبين جيرانها العرب ، مدركة أن القوة فى السياسة هى كالجاذبية فى الطبيعيات أساس هام فى كل علاقة إقليمية أو دولية وتلقى بظلالها على الطرف الأضعف فى أى تسوية أو تعامل إقليمى [٩٣]. مع تفهمنا لرغبة إسرائيل فى ضمان عوامل الحياة الطبيعية فى بيئتها الجغرافية بعد التوصل للسلام الشامل ، وبشكل يوفر لها شروط الأمن والاستقرار إلا أن ذلك لا يعنى عدم أخذها فى الاعتبار لمتطلبات الأمن والاستقرار للجانب العربى . ومحاولة إسرائيل فرض أجندتها للمشروع الإقليمى الجديد وطرح سيناريو وحيد يعتبران أمرين غير مقبولين . فللجانب العربى أيضًا أجندته وأولوياته ، ولن يتقبل العرب نظامًا إقليميًا شرق أوسطى تنفرد إسرائيل بقيادته وتوجيهه . فمفهوم التعاون الإقليمى فى العلاقات الدولية يقوم على البحث عن حلول لتناقض المصالح وسبل توازنها والبعد عن السياسات قصيرة النظر [٩٤] بحيث تأتى العلاقات الإقليمية الجديدة مع دول الجوار محققة للشعور بالأمن للطرفين (العربى والإسرائيلى) ومتيحه التحول من الصراع إلى التعايش المشترك والتفاعل الحضارى والبحث عن حلول مشتركة لمشاكل المنطقة[٩٥].

٢ ـ إن المحك فى تحديد أى خيار استراتيجى لإعادة توجيه مسار النظام العربى ، إنما يرتبط أساسا بمقارنة تكاليف ومزايا هذا الخيار ، ومدى إسهامه فى تحقيق أكبر قدر من العائد الأمنى والاقتصادى والتكنولوجى للوطن العربى . وألا يكون بديلا عن الهوية والمصالح العربية . إن ما يتطلع إليه العرب هو نظام إقليمى ذو نواة عربية صلبة ومتماسكة ويقوم على توازن المصالح بين هذه النواة العربية المفترضة ، ومصالح دول جواره الجغرافى مجتمعة أو منفردة [٩٦] فى إطار علاقات حسن الجوار والانفتاح الإيجابى .

ولعل ما يبعث على بعض الأمل استمرار وجود شعور بالمسئولية القومية لدى بعض القيادات السياسية العربية التى تعى محاذير القفز إلى العالم الشرق أوسطى المجهول دون تنسيق وتشاور عربيين ، تمثل فى دعوة بعض الأطراف العربية الفاعلة

إلى الحرص على النظام الإقليمى العربى والمصالح العربية / العربية ، مع تقبل عقلانى لفكرة الانفتاح المحسوب والمشروط على الجوار الجغرافى الشرق أوسطى ، ودون أن يكون ذلك بديلاً للتجمع العربى القائم (٩٧) .

وهذا يتطلب بلورة موقف عربى منسق ، للتعامل مع توجهات قمتى الدار البيضاء وعمان ، تتقاطع عنده مصالح الدول العربية ، وتلتقى حوله مواقفها، وتشكل محاوره ضوابط ملزمة للسياسات العربية الفردية والجماعية تجاه التعاون الإقليمى وأشكاله وحدوده وصيغه (٩٨) .

٣ ـ إن الدفاع عن خصوصية الروابط والمصالح الذاتية العربية وإعطاءها الأولوية ليسا بدعة أو خروجا على المألوف ، بل أمر تتمسك به غالبية التكتلات والتجمعات الإقليمية الأخرى حتى تلك التى لا تتسم بسمة قومية مشتركة ، كالمجموعة الأوروبية. فهى تعطى للعلاقات الأوروبية أوروبية والخصوصية الأوروبية أولوية خاصة تتقدم على ما عداها من علاقات ، بما فى ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية . وإذا كان ذلك هو موقف تكتل اقتصادى قوى كالمجموعة الأوروبية ، فما أحوج التجمع العربى ذا البعد القومى لموقف أكثر تماسكا وحرصا على المصالح العربية / العربية . وفى هذا الإطار فإن التصنيف الموضوعى للعلاقات بين الدول العربية وباقى دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل أنها علاقات جوار جغرافى ينبغى أن تقوم على أساس من حسن الجوار والتعاون المتكافئ وتعزيز الثقة المتبادلة . أما العلاقات بين الدول العربية وبعضها البعض فيجب أن تظل فى مرتبة أرقى ، وذات أولوية متقدمة لأنها علاقات قومية تهدف إلى تحقيق التكامل بينها ، ولا يجب أن يفسر على أنه تمييز ضد أى دولة من دول المنطقة بل هو طموح مشروع .

٤ ـ إننا مع الرأى القائل بأنه ليس هناك أى مجال للتشكيك بخيار السلام . فهذا الخيار هو الوحيد الممكن اليوم فلا رجعة عنه . وكل سياسة تتخذ من ضرب عملية السلام أو إلغائها هدفا عمليا ، لن تدرك هدفها وسوف تبقى من قبيل الأمنيات ، ولا تنسجم مع المعطيات السياسية الموضوعية الإقليمية والعالمية . فالمطروح ليس تقديم بديل لمسيرة السلام ، بل الالتزام بمبادئ وقواعد ومواقف تضمن

الوصول إلى سلام حقيقى شامل وعادل ومستقر . وألا يتحول هذا السلام إلى هزيمة ثانية للعالم العربى أمام إسرائيل (٩٩) بدعوة العرب لتقديم تنازلات اقتصادية وسياسية غير متبادلة أو لمصلحة طرف واحد فقط مقابل استعادة حقوقهم المشروعة .

٥ ـ اختيار التوقيتات المناسبة عربيا للتعامل مع ما يطرح من أفكار شرق أوسطية . ومن ناحية المبدأ ، يجب التريث فى إدخال الأفكار المتعلقة بخلق « ديناميكية اقتصادية » فعلية لعملية السلام ، فى وقت ما زالت فيه مفاوضات السلام متعثرة سواء على المسار الفلسطينى أو على المسارين السورى واللبنانى . ولذا فإن تنشيط التعاون الاقتصادى على المستوى الشرق أوسطى دون التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة سيؤدى إلى إجهاض القضية الفلسطينية (لب النزاع) واعتبار أن السلام قد حل دون حلها . ذلك أنه كيف نطمئن أن تلتزم كافة أطراف السوق الشرق أوسطية بتعليق ما جرى من اتفاقات لحين توصل الأطراف العربية إلى اتفاقيات سلام منصفة مع الجانب الإسرائيلى . لاسيما وأن المرحلة الانتقالية / الاختبارية للبعد الفلسطينى ستستغرق خمس سنوات على الأقل ، بينما يتم إنجاز خطوات متتابعة فى اتجاه الدعوة « للسوق الشرق أوسطية » (١٠٠) .

ومن هنا فإن السعى لإقامة علاقات إقليمية اقتصادية جديدة قبل قيام إسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، سيكون بمثابة وضع العربة قبل الحصان، لأنه دون تحقيق ذلك لن يتوفر للمنطقة الأمن والاستقرار ، وهما شرطان أساسيان لأى تعاون وتنمية إقليمية (١٠١) .

٦ ـ كما يصعب على الجانب العربى الاطمئنان إلى نيات دولة جوار مباشر تـ م على ترسانة نووية فى عقر دارهم . وإذا كان لإسرائيل مطالب أمنية فإن للعرب أيضًا مطالبهم الأمنية المشروعة التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، وهو أمر جوهرى ينبغى أن يتم التعامل فيه على أساس من الشفافية والوضوح والثقة المتبادلة والندية .

ومازالت إسرائيل تريد فى وقت واحد جنى ثمار السلام دون التخلى عما تملكه وحدها من أسلحة الدمار الشامل المتمثلة فى ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية .

أى أن مفهوم إسرائيل عن السلام هو أن يتحقق لها « الأمن المنفرد » دون النظر إلى ما سوف يترتب على توفير شروط أمنها من تهديد للأمن القومى العربى (١٠٢).

ومن المتعارف عليه أن ضمانة أى ترتيبات أمنية ـ دولية كانت أم إقليمية ـ تكمن فى توازنها أولا ، وبالتالى فى كونها ترتيبات تستوجب تنازلات متبادلة بين الأطراف المعنية ، وإلا تحولت إلى تكريس لهيمنة طرف ما على الأطراف الأخرى (١٠٣). فالأمن المطلق لأحد الأطراف يشكل انتقاصا لأمن باقى الأطراف .

إن إسرائيل لا تتوقف عن تذكيرنا بأنها تضع « الأمن على رأس أولوياتها ، وتطلب منا صراحة وضمنا أن نسلم باحتكارها لهذا الترتيب الإسرائيلى للأولويات ، أما نحن العرب فمطلوب منا أن تكون لنا أولوياتنا المختلفة نضع على رأسها التعاون الاقتصادى والتطبيع السياسى مع إسرائيل ونتناسى أمننا القومى (١٠٤).

ولذا فإن الأمر يتطلب التأنى فى اشتراك الدول العربية مع إسرائيل فى أى صيغة تنظيمية للتعاون الإقليمى ، قبل إثبات جديتها فى السعى للاندماج بالإقليم والانتماء له ، عبر التخلى عن طبيعتها الاستثنائية ، والانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، والتعهد بوضع منشآتها النووية تحت الرقابة الدولية . وإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (١٠٥).

٧ ـ كما ينبغى أن تقوم العلاقات الإقليمية الجديدة مع دول الجوار على معيار توازن المصالح وتكافؤ الفرص فى النمو والازدهار لمختلف الأطراف بمعنى ألا تؤدى إلى تعظيم مصالح طرف على حساب مصالح باقى الأطراف ، ويقتصر الأمر على مثلثات نمو كما هو الحال فى أسيا ، فليس من المعقول أن يكون هناك تقسيم للعمل الاقتصادى لمصلحة طرف دون الطرف الآخر . فإذا كانت إسرائيل قد حققت تقدما تكنولوجيا ملموسا فى بعض المجالات ، فإن هذا لايعنى بالضرورة أن تكون وحدها قطب الجذب الرئيسى للتنمية فى المنطقة ، وإنما لابد أن تكون هناك تنمية شاملة ومتوازنة لكل دولها ، وأن تسهم العلاقات الجديدة المقترحة فى التقليل من التباين فى المستوى الاقتصادى بين الدول الشركاء . كما لا ينبغى أن تكون فرص الاستثمار الجديدة استقطاعًا من الجسم الاقتصادى العربى ذاته أو تحويلا لمسار التبادل التجارى فى المنطقة دون خلق تيارات تبادل تجارى جديدة .

٨ ـ وبطبيعة الحال لابد من الابتعاد عن ازدواجية وفوضى المشروعات الاقتصادية أو مشروعات هياكل البنية الأساسية وتصادمها أو الإضرار بالمشروعات القائمة فى المنطقة [١٠٦].

٩ ـ كما أن توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل ، والتفكير فى مشروع السوق الشرق أوسطية لا يعنيان أن نقوم بفتح أسواقنا أمام بضائع إسرائيل بدون ضوابط ، فمن حق كل دولة وضع الضوابط التى تلائمها اقتصاديًا ، وإذا كانت الدول العربية تضع بعض العراقيل فى وجه صادرات بعضها بعضا رغم العديد من الاتفاقيات والتسهيلات ، فهل يعقل أن تترك أبوابها مشرعة أمام السلع الإسرائيلية ؟ .

وإسرائيل نفسها تعطى المثال الواضح فى هذا المجال فى تعاملها الخارجى ، فهى تفرض العديد من القيود والمعايير فى تعاملها التجارى حماية لمصالحها الاقتصادية [١٠٧].

١٠ ـ كما ينبغى البحث عن نوافذ لفرص أخرى متاحة لعلاقات متطورة للمجموعة العربية مع تجمعات أخرى فى الجوار الجغرافى الأبعد ، وفى مقدمتها المشاركة مع الاتحاد الأوربى والإطار البحر متوسطى وغيرها وتقيمها سواء من ناحية عائدها من منظور المصالح العربية الكلية أو ما تمثله من قوى إقليمية موازنة لعلاقات القوى فى دور التكوين فى منطقتنا . فالقوى المتوسطة والصغيرة تحصل على مكاسب عديدة من وجود توازن بين عدة قوى كبرى فى منطقتها كما تسهم فى تحجيم طموحات تلك المتطلعة للعبة دور دول عظمى إقليمية .

١١ ـ وأخيرًا لابد من الإسراع فى إتمام المصالحة العربية العربية لإعادة الحيوية إلى العمل العربى المشترك لتنشيط التبادل الاجتماعى والثقافى والاقتصادى العربى [١٠٨] لأنه بدون ذلك لن تتمكن المجموعة العربية من الدفاع عن مصالحها فرادى ومجموعة ، والتعامل بندية مع المستجدات الإقليمية والدولية . كما أنه إذا كان للسلام الحقيقى فى المنطقة ثماره الطيبة ، فإنه لن يتاح للعرب الاستفادة منها فى ظل الفرقة والتناثر .

ولكن إمكانية تحقيق هذا السيناريو والالتزام العربى بهذه الضوابط والمبادئ يتطلبان فيما يتطلبانه أن يدرك القادة العرب وقبل فوات الأوان محاذير وخطورة أن

يتم إعادة رسم خريطة المنطقة دون مشاركتهم وفى غياب رؤية عربية موحدة ، كما يقتضيان أن يرتفع هؤلاء القادة إلى مستوى المسئولية والتحديات التاريخية بتجاوز خلافاتهم العارضة وملء الفراغ الإقليمى الناجم عن ضمور النظام العربى وتقلصه والسعى لإحيائه برؤية ومضمون جديدين .

فهل هم قادرون على ذلك ؟ ومتى يتحقق ذلك ؟ هذا هو السؤال الحائر الذى ما زال فى انتظار الإجابة الواضحة ؟!

مراجع القسم الثانى

من انحسار التيار القومى إلى بروز المشروع الشرق أوسطى

مراجع الفصل الأول : تطور المشروع الشرق أوسطى
من المفهوم البريطانى إلى المفهوم المدريدى

١ ـ إحسان مرتضى ، « مفهوم الشرق الأوسط فى الاستراتيجية الإسرائيلية » ، شئون المتوسط مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، العدد ٣٧ ـ كانون الثانى / يناير ١٩٩٥ ص ٥٠ .

٢ ـ من ذلك ما ذكره د. يوسف والى خلال الحوار الذى دار معه حول « حقيقة وأهمية قيام سوق اقتصادية موحدة بالمنطقة تضم مصر والدول العربية وإسرائيل » ، الأهرام ٢٧/ ٢/ ١٩٩٣ ص ١٨ .

٣ ـ د. محمود عبد الفضيل ، « حساب المثلثات الجديد فى المنطقة العربية » ، الأهرام ١٨/ ١٠/ ٩٥ وعاطف الغمرى ، « إسرائيل والهوية العربية » ، الأهرام ـ القاهرة ٤/ ١/ ١٩٩٥ .

٣ مكرر ـ مروان بحيرى ، « الفرد ماهان : أفكار وآراء حول القوة البحرية والشرق الأوسط كمفهوم استراتيجى » ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد الخامس ـ تشرين الأول / أكتوبر ، ١٩٨٢ ص ١٨٧ .

٤ ـ فقد وجهت الدعوة لدول المنطقة لحضور قمة الدار البيضاء ، على أساس التصنيف الذى يعتمده البنك الدولى لشمال أفريقيا والشرق الأوسط . والذى يستبعد كليا خمس دول عربية هى : السودان والصومال وجيبوتى وموريتانيا وجزر القمر . أما استبعاد ليبيا والعراق وإيران فقد جاء مؤقتا ولأسباب سياسية . وجرى ضم إسرائيل ، وإلحاق تركيا المنضمة للدائرة الأوروبية بالإقليم .

٥ ـ محمد سيد أحمد ، « خريطة جديدة للشرق الأوسط فى طور التكوين » ، الأهرام ـ القاهرة ٢٩/٧/١٩٩٣ ص ٩ .

٦ ـ د. محمود وهبة ، « الاقتصاد الإسرائيلى والسوق الشرق أوسطية » ، الأهرام ـ القاهرة ـ ١٠/١٠/١٩٩٣ .

٦ مكرر ـ وحيد عبد المجيد ، « مصر والنظام الإقليمى العربى فى التسعينات » ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة العدد رقم ١٠٠ ـ إبريل ١٩٩٠ ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

٧ ـ صلاح الدين حافظ ، « الشرق الأوسط من التطبيع إلى الاندماج » ، الأهرام ، القاهرة ـ ٢٦/١٠/١٩٩٤ .

٧ مكرر ـ طه المجدوب ، « الدولة العبرية العظمى والرؤية الأمريكية الشرق أوسطية » ، الأهرام القاهرة ، ٢٥/٦/١٩٩٥ ص ٥ .

٨ ـ راجع فى هذه الناحية الدراسة القيمة التى أعدها د. غسان سلامة ، « العروبة والشرق الأوسط والبحث عن الهوية » ، الفكر العربى ، السنة الثانية ، العددان ١١ ـ ١٢ (آب / أغسطس ـ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩) ص ١٣٣ ـ ١٥٨ .

٩ ـ Mohammed Hasanayn Heikel, " A FUED BETWEEN TWO RIVAL SYSTEMS", Foreign Affairs, Vol. 56, No 4 (July 1978), PP. 714 - 727.

١٠ ـ ساطع الحصرى ، من كتابه « صفحات من الماضى القريب » الذى صدر عام ١٩٤٨ وأعيد نشر بعض أجزائه فى مجلة شئون عربية تونس العدد ٤١ ، آذار / مارس ـ جمادى الآخرة ١٩٨٥ ـ ١٤٠٥ هـ ص ٦٢ ـ ٦٣ . وراجع أيضًا جميل مطر وعلى الدين هلال ، النظام الإقليمى العربى ، مرجع سبق الإشارة إليه .

١١ ـ أحمد يوسف أحمد ، « العرب وتحديات النظام الشرق أوسطى : مناقشة لبعض الأبعاد السياسية» بحث مقدم ضمن ندوة « التحديات والشرق أوسطية » الجريدة والوطن العربى ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ـ بيروت ، آذار / مارس ١٩٩٤ ، ص ١٩ ـ ٢١ ويستند المؤلف فى تحليل مفهوم « النظام » ضمن ما يستند إليه المفهوم الذى قدمته المدرسة السلوكية الأمريكية والذى لا يعنى أكثر من أن تكون هناك وحدات مكونة للنظام ، بينها علاقة توافق (اعتماد متبادل) أكثر كثافة بين هذه الوحدات وغيرها من الوحدات خارج النظام .

١٢ ـ د. مجدى حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مرجع سبق الإشارة إليه ، ص ٣٢٧ .

٣ ـ د. غسان سلامة ، مرجع سبق الإشارة إليه .

١٤ ـ سليم الحص « لبنان والعمل العربى المشترك » مجلة شئون عربية ، تونس العدد رقم ٢ ، جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ ـ إبريل ١٩٨١ ص ٤٠ .

١٥ ـ سعد الدين إبراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة أكتوبر ١٩٨٥ ص ٦ .

١٦ ـ وقد وفق جميل مطر وعلى الدين هلال فى شرح هذه الظاهرة وما صاحبها من إعادة ترتيب توازنات القوى داخل النظام العربى . فأوضحا أن هذه الظاهرة (Status Inconsistency) تعنى أن الدولة المؤهلة موضوعيا للعب دور القيادة لا تستطيع أو ترغب فى القيام بذلك ، بينما تقوم

بذلك دول أخرى ربما لا تتوفر لها هياكل مقومات القوة التى تمكنها من تحمل أعباء ذلك ، مما أوجد عدم الاستقرار والتنافس بين عدد من وحدات النظام لشغل هذا الدور ، وإلى الاتجاه إلى نوع من التعددية أو المشاركة دون وجود قيادة واضحة فى النظام ، انظر مؤلفهما « النظام الإقليمى العربى ، السابق الإشارة إليه ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

١٧ ـ محمد المجدوب ، « الوحدة والديمقراطية » ، منشورات عديدة ، بيروت ، باريس طبعة أولى ١٩٨٠ ص ١١٣ ـ ١١٤ .

١٨ ـ محمود عبد الفضيل ، النفط والمستقبل العربى ، مركز دراسات الوطن العربى ـ بيروت ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ٧٢ .

١٩ ـ انظر المؤلف الجماعى المعنون (تحليل مضمون الفكر القومى العربى) بإشراف السيد ياسين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت مارس ١٩٨٥ ، ص ١٦٠ .

٢٠ ـ على حد تعبير جورج طعمة فى دراسته المعنونة « الدروس المستخلصة من التجارب التكاملية وإمكانية استفادة دول الخليج العربى منها » ندوة مستجدات التعاون فى دول الخليج العربى فى إطارها الدولى ١٨ ـ ٢٠/ ٤/ ١٩٨٢ ـ جامعة الكويت ـ الجمعية الاقتصادية الكويتية، ص٧.

٢١ ـ يعدد نديم البيطار العناصر التى تجعل مصر مؤهلة لذلك فى : موقعها الجغرافى فى قلب الوطن العربى وموقعها الاستراتيجى العالمى ، ووزنيها البشرى والعسكرى وتقدمها الحضارى ومركزها فى الثقافة العربية وتجانس شعبها ، ويراجع تفاصيل ذلك فى « النظرية الوحدوية العلمية فى فكر نديم البيطار » مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

٢٢ ـ محمد حسنين هيكل « قضايا التسوية ، والصراع العربى / الإسرائيلى » مقابلة أجراها مجدى حماد ، نشرت « بالمستقبل العربى » ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ـ العدد رقم ٣١ ـ يوليو / تموز ١٩٨١ ، ص ١٢٦ .

٢٣ ـ تداخل على الدين هلال ، فى ندوة حول « رؤية مصرية للمأزق العربى ، وكيفية الخروج منه » التى نظمتها الصفحة القومية بصحيفة الأهرام ٤/ ١٢/ ١٩٨٥ .

٢٤ ـ سعد الدين إبراهيم ، تعقيب فى ندوة « رؤية للنظام العربى . . الواقع والطموح » الباحث العربى ، لندن العدد رقم ١٦ ، يوليو / سبتمبر ١٩٨٨ ص ١٩ . ويلاحظ أن هناك العديد من القوى الخارجية عملت على إبقاء مصر مشغولة داخليا لتظل بلا حيويه خارجياً ودفعها لتزهد فى العروبة وتجعلها تفكر فى إدارة ظهرها للمشرق .

٢٤ مكرر ـ محمد الرميحى « الوحدة ذلك المفهوم الحاضر الغائب » مجلة العربى ، الكويت العدد ٣١٢ ، نوفمبر ١٩٨٤ ، ص ١٨ .

٢٥ ـ أمير إسكندر ، افتتاحية مجلة المنار ، باريس العدد ١٨ ـ يونيو / حزيران ١٩٨٦ ص ٨ .

٢٦ ـ د. محمود عبد الفضيل ، « سوق شرق أوسطية » أم « نظام شرق أوسطى » ، الأهرام ، ١٦/ ٣/ ١٩٩٤ ص ٨ .

٢٦ مكرر ـ مقتطفات من مؤلف سعد البزاز ، رماد الحروب ، المنشورة بصحيفة الشرق الأوسط عدد ١٧٥٥ـ١٤/١/٩٥ .

٢٧ ـ فكما يشير محمد سيد أحمد ، فلقد سبق ودقت إسرائيل إسفيناً بين الأردن والسلطة الفلسطينية بشأن صلاحيات الأطراف العربية فى القدس ، ثم بين السلطة الفلسطينية وسوريا بشأن الأراضى العربية المحتلة بهضبة الجولان (منطقة الحمه) . . . وهكذا أصبح « السلام » حسب مخطط إسرائيل عملية لا يجرى بمقتضاها (إلغاء) التناقضات بين العرب وإسرائيل ، وإنما مجرد (ترحيلها) إلى الصفوف العربية ، صحيفة الأهالى ١١/ ١٠/ ١٩٩٥ .

مراجع الفصل الثانى : إسرائيل والدعوة الشرق أوسطية

٢٧ مكرر ـ مسعد طه علام ، السوق الشرق أوسطية والزراعة العربية ، ملحق الأهرام الاقتصادى القاهرة ، العدد المؤرخ ٢١/١١/١٩٩٤ ص ٢ نقلاً عن إبراهيم نوار ، « التصور الإسرائيلى لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب » ، السياسة الدولية ، القاهرة ، يناير ١٩٨٤ .

٢٨ ـ دراسة البنك الدولى المعنونة « الأراضى المحتلة والاستثمار فى السلام ودراسة جامعة هارفارد المعنونة « تأمين السلام فى الشرق الأوسط مشروع للمرحلة الانتقالية ، ورد الإشارة إليها فى دراسة بنك مصر ، « اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط » ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ـ جمهورية مصر العربية ١٩٩٣ .

٢٩ ـ شيمون بيريز ـ الخطر الأكبر هو العزلة الاقتصادية ـ جريدة هارتس ٢١/ ٢/ ١٩٩١ .

٣٠ ـ راجيل يونا ، « الاقتصاد الإسرائيلى » ، جريدة دافار ١٥/ ١٠/ ١٩٩٣ .

٣١ ـ يوسى جليلى ـ المسيرة السلمية للاقتصاد الإسرائيلى ، جريدة على همشمار ٢٠/٦/١٩٩٣ ، وسيفر بلوتسكى « السلام صفقة ممتازة » جريدة يديعوت احرونوت ٣/ ٩/ ١٩٩٣ .

وقد ورد ذكر المراجع من رقم ١٦ إلى ٢٩ فى دراسة أعدها عماد جاد ، « بيريز يتزعم الفكرة ، والآخرون يركزون على إلغاء المقاطعة » ؛ أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، مارس ١٩٩٤ .

٣٢ ـ المرجع السابق الإشارة إليه .

٣٣ ـ موشيه ارينز ، فى سياق حوار أجراه معه رون بن بشاى ـ نشر فى السفير ٢٨/ ٩/ ١٩٩١ .

٣٤ ـ إبراهام تامير ، « نهاية عهد التسويات المؤقتة » ، ملحق صحيفة بديعوت احرونوت ١٥/ ١/ ١٩٩١ نقلاً عن صحيفة السفير ٢١/ ١/ ١٩٩١ . وقد ورد ذكر المراجع من ٣١ إلى ٣٤ فى مقال نشر بمجلة شئون المتوسط ، بيروت ، العدد ١٧ آذار / مارس ١٩٩٣ من ص٥٤ ـ ٥٦ .

٣٥ ـ « خط أحمر للدفاع عن الضعفاء » ـ هآرتس ١/ ١/ ١٩٨٩ نقلاً عن السفير ١٥/ ١٢/ ١٩٨٩ .

٣٦ ـ شيمون بيريز « السوق المشتركة » جيروزاليم بوست ١٣/ ٩/ ١٩٩١ .

٣٧ ـ المصدر نفسه .

٣٨ ـ Shimon Peres, The New Middle East, Henry Holt and Company, Inc., New York 1993. والترجمة العربية لمحمد حلمى عبد الحافظ ، عمان ١٩٩٤ .

٣٩ ـ المرجع السابق ص ٦٩ ـ ٧٣ .

٤٠ ـ الترجمة العربية لمؤلف شيمون بيريز السابق الإشارة إليها ص ٤٦ .

٤١ ـ إحسان مرتضى ، « مفهوم الشرق الأوسط فى الاستراتيجية الإسرائيلية » ، شئون المتوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، العدد ٣٧ كانون الثانى / يناير ١٩٩٥ ص ٨٤ ، نقلاً عن جودة عبد الخالق ، من يساعد إسرائيل ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٥ ص ١٥ ـ ١٦ .

٤٢ ـ مؤلف شيمون بيريز السابق الإشارة إليه ص ٤٢ ـ ٦٤ ويرى د. صدقى الدجانى أن هدف بيريز من إنشاء حاسوب تعليمى لكل المدارس فى المنطقة هو النفاذ لعقول أجيالنا العربية ، صحيفة الشرق الأوسط لندن بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٩٥ .

٤٣ ـ محمود عبد الفضيل ، (مشاريع الترتيبات الاقتصادية « الشرق أوسطية » ، التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة) ، بحث مقدم لندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول (التحديات « الشرق أوسطية » الجديدة) ، بيروت آذار / مارس ١٩٩٤ ، واستنادًا إلى حديث حاييم بن شحار ، « اقتصاد فى خدمة السلام » ، دافار ، ٣٠/ ٤/ ١٩٩٣ . وأيضًا .

"Trade Unites People, It Creates Inter -Depencies And Common Iterests". Eberhard Rhein, "Future Cooperation Between Mashrak Countries And Israel In The : Field Of Trade," (Unpublished Document, Brussels, February 1993).

٤٤ ـ جيروزاليم بوست ، ١٣/ ٩/ ١٩٩١ .

٤٥ ـ ماجد كيالى ، « المفاوضات المتعددة الأطراف : المفهوم الأمريكى / الإسرائيلى للتنمية » ، شئون المتوسط العدد ٢٠ ـ حزيران / يونيو ١٩٩٣ ص ٣٦ ـ ٣٧ وقد تضمن هذا المقال إشارة إلى دراسة :

عوديد دنيون ، « خطة إسرائيل فى الثمانينات » ، ترجمها عن العبرية إلى الإنجليزية إسرائيل شاهاك (رئيس جماعة الحقوق الإنسانية والمدنية فى إسرائيل) ، نقلاً عن : عبد المالك التميمى ، الاستيطان الأجنبى فى الوطن العربى ، سلسلة عالم المعرفة ٧١ (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣) ص ٣٢٢ .

٤٥ مكرر ـ د. محمد السيد سعيد ، « شرق أوسطية ، بحر متوسطية وأوساط أخرى » ، مجلة العربى ـ الكويت ، العدد ٤٢٧ ـ يونيو ١٩٩٤ ص ٣٢ .

٤٦ ـ اعتمدنا بصفة أساسية فى هذا الجزء على الدراسة القيمة التى أعدها إبراهيم متولى نوار والمعنونة (مشكلات الاقتصاد الإسرائيلى) ، من إصدارات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام رقم ٤١ ـ أكتوبر ١٩٧٩ ، لاسيما الصفحات من ١٥١ ـ ١٥٥ .

٤٧ ـ السيد ياسين ، « نظرية المثلثات الاستعمارية » الأهرام ، القاهرة ٦/ ٤/ ١٩٩٥ ص ٩ .

٤٨ ـ صحيفة دافار ٢/ ٢/ ١٩٨٨ .

مراجع الفصل الثالث : قمة الدار البيضاء (أكتوبر ١٩٩٤) وحسابات المصالح الذاتية

٤٩ ـ اعتمدنا بالنسبة لنتائج هذه القمة على ورقة العمل غير المنشورة التى أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى ندوة : ماذا بعد الدار البيضاء ؟ القاهرة ـ ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٤ .

٥٠ ـ إحسان مرتضى ، « قراءات فى السوق الشرق أوسطية الجديدة » ، شئون المتوسط ، العدد ٣٧ كانون الثانى / يناير ١٩٩٥ ص ١٠٧ .

٥١ ـ إسماعيل حيدر ، « مؤتمر الدار البيضاء : غياب الرؤية العربية » شئون المتوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت العدد ٣٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ ص ١٠٩ .

٥٢ ـ ورقة عمل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السابق الإشارة إليها ص ٢ .

٥٣ ـ المرجع السابق .

٥٣ مكرر ـ د. رضا العدل ، « هل يمكن أن تكون إسرائيل يابان الشرق الأوسط ؟ ، الأهرام الاقتصادى عدد ٩/ ١٠/ ١٩٩٥ ص ٢٤ ،

٥٤ ـ تدخل د. عبد المنعم سعيد ، ضمن « الواقع العربى حوارات وشهادات ـ المحور الأول » صحيفة الشرق الأوسط عدد ٥/ ١٠/ ١٩٩٥ ص ١٦ .

٥٤ مكرر ـ ورقة عمل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السابقة الإشارة إليها ص ١٧ ـ ١٩ .

٥٥ ـ بالنسبة لتحليل نتائج قمة عمان انظر على سبيل المثال :
أسامة غيث ، « قمة عمان وتحضير الأرواح » و « الترتيبات الإقليمية : سلام أم مواجهة » ، الأهرام ـ القاهرة ٢٨/ ١٠ ، ٤/ ١١/ ١٩٩٥ ، وفؤاد مطر ، « قمة . . . قاطعها أهل القمة » ، الشرق الأوسط ، لندن ، ١٦/ ١١/ ١٩٩٥ ، وبلال الحسن ، « السوق الثلاثية قادمة » ، الشرق الأوسط ، ٦/ ١١/ ١٩٩٥ ، وزكريا نيل ، « فى مؤتمر عمان : الحذر من طمس الهوية العربية أو تجزئة الوطن العربى . . » الأهرام ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٥ .

٥٥ مكرر ـ صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٩٥ ص ٢٢ نقلاً عن دراسة أعدها د. فوزى الخطيب ونشرها مركز الدراسات الأردنية لجامعة اليرموك .

٥٦ ـ نسبت صحيفة الشرق الأوسط ، لندن الصادرة بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٩٥ ترديد هذه المخاوف إلى أحمد حميد الطاير وزير الدولة لشئون الصناعة فى دولة الإمارات العربية المتحدة .

٥٦ مكرر ـ بكر محمد رسول ، ضمن تحقيق الأهرام المعنون « طابور البطالة أصبح طوله ١,٣ مليون عاطل » الأهرام ـ القاهرة ـ ٢١/ ٤/ ١٩٩٥ ص ٣ .

٥٧ ـ د. مسعد طه علام ، « السوق الشرق أوسطية والزراعة العربية » ، ملحق مجلة الأهرام الاقتصادى بتاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٩٤ ص ٢٠ .

٥٧ مكرر ـ تداخل دكتور حسن نافعة فى ندوة مجلة المصور القاهرية « قمة الدار البيضاء : السلام الشامل أولا ثم التعاون بين العرب وإسرائيل » .

٥٨ ـ تداخل دكتور محمد محمود الإمام فى الندوة السابق الإشارة إليها .

٥٩ ـ المرجع السابق الإشارة إليه ص ١٧ .

٦٠ ـ المرجع السابق .

٦١ ـ المرجع السابق الإشارة إليه ص ١٨ ـ ١٩ وتشير هذه الدراسة إلى أن التغير فى هيكل القطاع الزراعى العربى (التركيب المحصولى بصفة أساسية) سينصب على جوانب معينة ، ومن ثم فإن له عددًا من الاحتمالات التى منها :

أولا : اتجاه التركيب المحصولى نحو محاصيل الاستهلاك المحلى اعتمادًا على الواردات الزراعية من إسرائيل . وبالتالى تنخفض الصادرات الزراعية العربية .

أو / ثانيا : اتجاه التركيب المحصولى نحو محاصيل زراعية غير منافسة للإنتاج الزراعى الإسرائيلى ـ ذلك لما يتميز به الإنتاج الزراعى الإسرائيلى من قدرة تنافسية أكبر . وبالتالى سيتجه إلى التوسع فى المحاصيل التقليدية ، واستمرار اعتماد الصادرات عليها .

أو / ثالثا : الاتجاه إلى إنتاج وتصدير سلع زراعية معينة إلى إسرائيل لتتولى تصنيعها أو إعدادها لإعادة التصدير . وبالتالى يتزايد عائد الصادرات الزراعية الإسرائيلية على حساب الزراعة العربية .

أو / رابعًا : إعادة توزيع التركيب المحصولى بين دول المنطقة وفقًا لمبدأ الميزة النسبية ، وسيرتبط بذلك ما سوف يقوم على نوعيات الإنتاج الزراعى من عمليات تصنيعية وتسويقية مكملة ، وهذا ما تتميز فيه إسرائيل عن عديد من الدول العربية الداخلة فى السوق .

٦٢ ـ انظر : فهد الفانك ، « الأبعاد الاقتصادية للحل السلمى » ، ورقة غير منشورة قدمت إلى : النتائج الإقليمية للتسوية السلمية فى الشرق الأوسط ، منتدى الفكر العربى / عمان / ايلول / سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ٨ .

٦٣ ـ هشام الدجانى ، « دحض الأساطير : الهيمنة الاقتصادية لإسرائيل » ، صحيفة الحياة ، لندن، ١٨/ ٢/ ١٩٩٥ .

٦٣ مكرر ـ أمير طاهرى ، « إسرائيل ليست سمكة كبيرة فى بركة صغيرة » ، الشرق الأوسط ١٠/ ١١/ ١٩٩٤ وعبد النبى رجوانى ، « إسرائيل والتحدى التكنولوجى ما العمل ؟ الشرق الأوسط ١٧/ ١١/ ١٩٩٤ .

٦٤ ـ فهد الفانك مرجع سبق الإشارة إليه ص ١٥ .

٦٥ ـ تعقيب سعيد النجار على ورقة محمود عبد الفضيل المقدمة لندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول « الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق أوسطية الجديدة » والسابق الإشارة إليها ص١٨٩ .

٦٥ مكرر ـ د. رضا العدل ، مرجع سبق الإشارة إليه .

٦٦ ـ دكتور سعيد النجار ، « نحو استراتيجية عربية للسلام » ، جمعية النداء الجديد نشرة رقم ١١ ص ٢٦ . وفى قول منسوب للدكتور عبد السلام المجالى رئيس وزراء الأردن السابق « إن هناك أسطورة صنعناها نحن عن قدرة اقتصادية هائلة لدى إسرائيل ، لكن إسرائيل لا تستطيع أن تبتلع باقتصادها اقتصاديات العرب » ورد ذلك ضمن عرض مؤلف سعد البزاز ، رماد الحروب ، بصحيفة الشرق الأوسط عدد ١٩/ ٧/ ١٩٩٥ ص ١٥ .

٦٧ ـ إلياس سابا ، الجوانب الاقتصادية للتحديات « الشرق أوسطية » الجديدة ، بحث مقدم لندوة مركز دراسات الوحدة العربية السابق الإشارة إليها ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .

٦٨ ـ راجع فى هذا الشأن د. على عبد العزيز سليمان ، « خريطة القوة الشرق أوسطية ومخاطر التقديرات العشوائية » ، الأهرام ٩/ ٤/ ١٩٩٥ ص ١١ .

٦٩ ـ فكما يرى بعض الباحثين والخبراء الاقتصاديين الإسرائيليين أن إسرائيل ليست دولة مستقلة من الناحية الاقتصادية لارتباطها المتزايد بالمساعدات التى تحصل عليها من الولايات المتحدة والتى تصل إلى معدل ألفى دولار سنويا لكل أسرة إسرائيلية مؤلفة من أربعة أفراد ، ويعتقدون أنه إذا لم تستطع إسرائيل الاندماج فى عالم الغد ، فإن من المشكوك فيه أن يكتب لها البقاء فترة طويلة . انظر فى هذا الشأن الدراسة الإسرائيلية المعنونة « إسرائيل عام ٢٠٠٠ » وهى مجموعة من المقالات والأبحاث ، لخبراء إسرائيليين ، ترجمة دار الجليل للنشر ـ عمان الطبعة الأولى ١٩٨٦ .

٧٠ ـ محجوب عمر ، « احتواء إسرائيل ممكن » ، السفير ـ بيروت ، ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٣ ص ١٣ .

٧١ ـ نبيل عبد الفتاح ، « العرب النظام الشرق أوسطى تحت التشكيل » السياسة الدولية ـ القاهرة عدد يناير ١٩٩٣ ص ٦٩ .

مراجع الفصل الرابع : إمكانية تحقيق نظام شرق أوسطى وانعكاساته على النظام العربى

٧٢ ـ د. محمود وهبة ، « الاقتصاد الإسرائيلى والتعاون الإقليمى » ، الأهرام ـ القاهرة ١٧/١٠/١٩٩٣ .

٧٣ ـ المرجع السابق .

٧٤ ـ د. على صادق ، « التكتل الإقليمى على مستوين : عربى وشرق أوسطى » ، الأهرام ، القاهرة ٢٥/ ٥/ ١٩٩٤ ص ١٩ .

٧٥ ـ المرجع السابق .

٧٦ ـ ورد ذكره فى دراسة د. غسان سلامة ، « العروبة والشرق الأوسط والبحث عن الهوية » ، السابق الإشارة إليها .

٧٧ ـ د. على صادق ، مرجع سبق الإشارة إليه .

٧٨ ـ سعيد النجار ، « تعقيب على ورقة محمود عبد الفضيل فى الندوة السابق الإشارة إليها ص١٨٨ .

٧٩ ـ يلاحظ فى الدراسة التى أجراها الصحفى الإسرائيلى أشيرى دافيدى (مجلة ميريب عدد رقم ١٨٤ شهرا سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣) نجده ينقل فيها عن دون لوتومان رئيس الغرفة الصناعية الإسرائيلية قوله : ليس مهما أن توجد دولة فلسطينية أو حكم ذاتى أو دولة فلسطينية / أردنية ، بل يجب أن تبقى الحدود بين إسرائيل والأراضى (المحتلة) مفتوحة . ويعقب أدوارد سعيد على ذلك بقوله « إن إسرائيل بمؤسساتها المتطورة ، وعلاقاتها المتميزة بالولايات المتحدة ، وتمتع اقتصادها بالقدرة على الاندفاع والمخاطرة سوف تتمكن من دمج المناطق المحتلة اقتصاديًا وإبقائها تابعة لها على الدوام ، ومن ثم تلتفت إسرائيل إلى العالم العربى مستغلة اتفاقها مع الفلسطينيين والمكاسب السياسية الناجمة عنه كمنطلق للأسواق العربية التى تستغلها أيضًا ، بل يحتمل أن تسيطر عليها . ورد ذلك بمؤلف إدوارد سعيد (غزة ـ أريحا : سلام أمريكى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٩٥ ص ٤٧ .

٨٠ ـ جميل مطر ، « العلاقات العربية / العربية » ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٧ .

٨١ ـ محيى الدين صابر ، « ملامح الشخصية العربية فى التيار الفكرى المعادى للأمة العربية » ، مجلة الوحدة ، المجلس الأعلى للثقافة العربية ، الرباط ، الطبعة الأولى ١٩٩١ ص ٢٥٩ .

٨٢ ـ من حوار أجرته د. إيناس طه مع الدكتور حسن وجيه ، ملحق الأهرام عدد ١٠/ ٣/ ١٩٩٥ ص ٩ .

٨٣ ـ وتستثمر إسرائيل ذلك بالترويج لدور أمنى جديد لها كمركز إقليمى يشكل حاجز الأمواج ضد احتمالات المدى الثورى ذى الطابع القومى أو الإسلامى .

٨٤ ـ د. على الدين هلال ، « النظام الدولى وتأثيره على النظام العربى » ورقة عمل مقدمة لندوة

(رؤية للنظام العربى) ، الواقع والطموح ، ٦ ,٧ / ٣ / ١٩٨٨ ـ نظمها مركز الدراسات العربية ـ لندن ص ٦ .

٨٥ ـ يذهب هذا التقرير إلى أن من أخطر هذه المستجدات محاولة عزل مصر وتهميش دورها الاقتصادى ودورها السياسى القومى فى منطقة انتمائها العربية ، انظر فى هذا الشأن دراسة بنك مصر المعنونة « اتفاقية السلام وانعكاسها على مستقبل التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط » ، النشرة الاقتصادية ، القاهرة ، العدد الأول ١٩٩٣ ، ص ٣٧ .

٨٦ ـ فكما يوضح د. حسن الإبراهيم أن المقصود من الدول « المصغرة » أنها دول ذات مساحة صغيرة وناتج وطنى خام ضئيل وعدد سكان صغير يقل عن خمسة ملايين نسمة ومستوى متدن من القدرة العسكرية . وقد استند إلى تقسيم (JEAN - LUC VELLUT) فوجد أن هناك ١١ دولة عربية ينطبق عليها هذا الوصف ، انظر مؤلف د. حسن الإبراهيم ، الدول الصغيرة والنظام الدولى : الكويت والخليج ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٧٥ .

٨٧ ـ نبيل عبد الفتاح ، « العرب والنظام الشرق أوسطى تحت التشكيل » مرجع سبق الإشارة إليه ص٦٩ .

٨٨ ـ د. الحسان بوقنطار ، « كيف نلائم بين الجامعة العربية والتحولات العالمية الجديدة » ، صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، ٧/ ٣/ ١٩٩٥ ، ص ٨ .

٨٩ ـ راجع التحذير من هذه المقالات ودحضها فى مقال :

د. برهان غليون ، « السلام ومستقبل العرب فى الشرق الأوسط » ، صحيفة الشرق الأوسط ٢٤/ ١١/ ١٩٩٤ . وأيضًا أحمد أبو الفتح فى مقاله « هل الخيار هو إما السوق الشرق أوسطية أو الضياع ؟ ، صحيفة الشرق الأوسط ، ٤/ ١٢/ ١٩٩٤ ، ويشير إلى عدد من نقاط الاعتراض الاقتصادية والسياسية على السوق الشرق أوسطية .

٩٠ ـ د. برهان غليون المرجع السابق الإشارة إليه .

٩١ ـ د. محمد محمود الإمام ، ندوة مجلة المصور القاهرية عن قمة الدار البيضاء ، السابق الإشارة إليها .

٩١ مكرر ـ أمير طاهرى ، « إسرائيل ليست سمكة كبيرة » ، مرجع سبق الإشارة إليه .

٩٢ ـ د. برهان غليون مرجع سبق الإشارة إليه .

٩٣ ـ عبد الجبار عدوان « تل أبيب تمارس دورها الإقليمى المهيمن « ٢ صحيفة الشرق الأوسط » ٣١/ ٣/ ١٩٩٥ ص ٦ .

٩٤ ـ د. عبد المنعم سعيد ، « مستقبل النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط » ، الحياة ، القاهرة ، ٤/ ١٠/ ١٩٩٣ .

٩٥ ـ عبد الرءوف الريدى ، الأهرام ، ٩/ ١٠/ ١٩٩٣ .

٩٦ ـ راجع تداخلى فى الندوة التى عقدتها صحيفة الأهرام القاهرية حول « الطريق إلى قمة

الدار البيضاء ومستقبل العلاقات الاقتصادية فى الشرق الأوسط » والمنشورة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٤ .

٩٧ ـ من ذلك ما أوضحه عمرو موسى وزير خارجية مصر فى الخطاب الذى ألقاه يوم ٣٠/١٠/١٩٩٤ فى افتتاح القمة الاقتصادية للشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا بالدار البيضاء وتضمن قوله :

« إننا لا نستبدل التعاون العربى بآخر إقليمى ، لأن أيهما لا يمكن أن يكون بديلا عن الآخر ، فنحن نهدف إلى تفعيل مسارات عديدة متوازية ودوائر متداخلة ، مسار عربى لتعزيز الروابط العربية ، مسار إقليمى يضم أطرافا غير عربية تتداخل مصالحها على نحو يفرض التنسيق والتعاون ، ومسار يضم الدول المطلة على المتوسط ويتوسع ليشمل أوروبا ، ومسارات أخرى تصل إلى شواطئ المحيطين الهادى والأطلسى » . كما أكد على نفس المعنى فى لقاء لاحق مع صحيفة الشرق الأوسط (عدد ٢٤/٨/ ١٩٩٥) بقوله « إنه لا يصح التنازل عن أى تجمع عربى قائم فى إطار وخضم التطورات الجديدة أو إطار اسمه الشرق أوسطية لا يتوافق تمامًا مع الأوضاع الحالية .

٩٨ ـ انظر ورقة العمل التى أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السابق الإشارة إليها ص ٢٦ .

٩٩ ـ برهان غليون ، « السلام ومستقبل العرب فى الشرق الأوسط » ، مرجع سبق الإشارة إليه .

١٠٠ ـ محمد سيد أحمد ، « حول السوق الشرق أوسطية » ، الأهرام ـ ١٣/ ٥/ ١٩٩٣ ص ٩ .

١٠١ ـ صحيفة الشرق الأوسط ١١/ ٢/ ١٩٩٥ .

١٠٢ ـ محمد سيد أحمد ، « أيهما الأسبق السلام الشرق أوسطى أم السباق النووى » ، صحيفة الأهالى بتاريخ ١١/ ١/ ١٩٩٥ .

١٠٣ ـ « مفهوم أمن الشرق الأوسط » تعليق لصحيفة الشرق الأوسط ، ١٠/ ٣/ ١٩٩٥ .

١٠٤ ـ د. أسامة الغزالى حرب ، « قبل تطبيع العلاقات . . مطلوب تطبيع الدولة الإسرائيلية » ، الأهرام ، القاهرة ٨/ ٣/ ١٩٩٥ ، ص ٨ .

١٠٥ ـ ورقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، السابق الإشارة إليها ص ٢٦ .

١٠٥ مكرر ـ أحمد عباس صالح ، « إنهم لا يريدون السلام » ، صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٤ ص ٧ .

١٠٦ ـ ومن بين المخاطر الاقتصادية السعى للتقليل من أهمية قناة السويس بمحاولة إنشاء بدائل لها ـ سواء بحرية أو برية لإضعاف دور مصر فى التجارة العالمية ، فضلاً عن التفكير فى إنشاء خطوط أنابيب لنقل الغاز والنفط الخليجيين إلى موانئ حيفا وأشدود ، وهو سيؤثر على خط سوميد العربى من السويس إلى الإسكندرية والذى يمكن مضاعفة طاقته .

وقد تضمن كتاب شيمون بيريز عن الشرق الأوسط الجديد « السابق الإشارة إليه عدة فقرات تتناول فكرة إنشاء قناة البحر الأحمر ـ البحر الميت . كما يلاحظ فى هذا المجال أن إسرائيل تخطط

من الآن لإثارة ما يسمى « بصراع الموانئ » وبث بذور التنافس الضار بالنسبة لهياكل البنية الأساسية العربية وبعضها البعض لها .

١٠٧ ـ من ذلك أنه رغم عدم فرض جمارك إلا أن إسرائيل تفرض رسومًا أخرى تقدرها وزارة التجارة الأمريكية بحوالى ٢٠٠٪ لبعض السلع و ١٠٠٪ لسلع أخرى تحت مسميات رسوم ميناء أو رسوم تخليص ، غرامات ، ضريبة مشتريات ، ضريبة القيمة المضافة .. وهكذا .. وتمنع إسرائيل دخول بعض السلع باستخدام تطبيق عرفى للمقاييس والمواصفات والإعلانات والتوصيفات المكتوبة على السلع ، مثل السجاد والأجهزة الكهربائية والالكترونية والمواد الغذائية والأطعمة ، وكذلك تصاريح مسبقة لسلع مثل الأدوية ، وتحتكر الدولة استيراد اللحوم وتعطى الحكومة والأجهزة شبه الحكومية أفضلية للسلع المحلية ، علما بأن قطاع الحكومة يساهم بحوالى ٢٠٪ من الناتج المحلى ونقابات الهستدروت بحوالى ٢٠٪ أخرى ، أى أن مكونات ٤٠٪ من الناتج المحلى الإسرائيلى تعطى أفضلية للسلع الإسرائيلية المحلية ، وتتطلب بعض الصفقات ذات القيمة العالية المقايضة بمعنى أن المصدر لإسرائيل لابد أن يستورد نسبة معينة من السلع الإسرائيلية .

وردت هذه المعلومات فى مقال د. محمود وهبة ، « الاقتصاد الإسرائيلى والتعاون الإقليمى » ، الأهرام ـ القاهرة ـ ١٧/ ١٠/ ١٩٩٣ .

١٠٨ ـ ومن هنا تجىء أهمية مبادرة الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٩٤ والتى ناشد فيها بأهمية تحقيق المصالح القومية العربية لعلاج الوضع العربى المتردى . وقد لاقت هذه المبادرة دعمًا من الرئيس حسنى مبارك عندما أشار خلال شهر نوفمبر ١٩٩٤ فى خطابه أمام مجلس الشعب إلى ضرورة أن تسبق المصالحة العربية مصارحة عربية واضحة تناقش أخطاء الماضى وتبحث عن دروسه المستفادة وتضع الضوابط الصحيحة التى تحول دون تكرار ما حدث من تجاوزات خطيرة وطرح الرئيس مبارك عددا من الشروط التى تضمن علاقات عربية عربية على أسس صحيحة .

« لا أحد سواى مسئول عن نكبتى ، فقد كنت وحدى
ألد عدو لنفسى والمسبب لمصيرى »

قولة مشهورة لنابليون صاح بها عندما
أصبح منفيا ولا أمل له بالعودة

ختام عام

بعد فشل الوحدة المصرية السورية وتعثر الوحدة اليمنية ، تبين العرب أن الوحدة التى تخيلوها وتعودوا أن ينسبوا إليها الكمال فى القدرة وفى البهاء ما زالت بعيدة المنال .

ولم يستطع التيار القومى طوال أكثر من أربعة عقود أن يستفيد بالقدر الكافى من دروس التجربة والخطأ . إذ يلاحظ أنه رغم الفارق الزمنى والجيوسياسى بين تجربتى الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) والوحدة اليمنية (١٩٩٠) وتباين الظروف الإقليمية والدولية التى أحاطت بكل منهما ، إلا أن التجربة الاندماجية الثانية (أى اليمنية) لم تستفد من دروس سابقتها (المصرية السورية) ووقعت فى نفس الأخطاء القاتلة ـ ربما مع اختلاف بسيط فى الدرجة ـ كما لو كان الزمن قد توقف ، أو تم اختزال الفارق الجيوسياسى بين التجربتين . وهو ما يؤكد أن أنظمتنا السياسية مازالت فى مرحلة المراهقة السياسية ولم تنضج بعد .

ويعود ذلك إلى أنه فى الحالتين كان الأسلوب الذى اتبع فى عملية الاندماج شكليا ورومانسيا سعى لمجرد ضم الأجزاء أو جمعها دون تفاعلها لإعادة خلق المجتمع الجديد الموحد ، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق بمجرد إصدار قرار فوقى ، بل يتطلب جهدًا ووقتًا وعملاً مستمرًا . ففكرة الوحدة الاندماجية الفورية بقدر ما كانت نابعة من صدق وعمق وشعبية نداء الوحدة ، بقدر ما كانت تعكس الاستهانة فى التطبيق بواقع التجزئة وضخامة القوى والعقبات التى تحول دون تحقيق هذه الوحدة . وقد فشلت التجربتان لأن الوحدة السياسية ينبغى أن تكون خاتمة المطاف للاندماجين الاقتصادى والاجتماعى وليس بدايته . كما أن الوحدة إذا كانت فى الأساس هى قرارًا وعملاً سياسيًا بالدرجة الأولى ، فإن السياسة لم تعد عملاً تجريديًا ومغامرة ، بل هى حصيلة مؤثرات اقتصادية

وثقافية واجتماعية متعددة . والعلوم الاجتماعية باستطاعتها أن تكون نوعا من الدليل للعمل السياسى وإنضاجه [١] .

وعلى صعيد آخر ، فإن الفشل المزدوج للمدخل الاندماجى على هذا النحو عزز الاتجاه المنادى بالتعاون المتدرج ، وضرورة إدراك أهمية عنصر الوقت فى إنضاج العملية الوحدوية ، « فالمجتمع العربى ككل وارث مجتمعات متعددة وتواريخ مختلفة ، هذه الموروثات هى عبارة عن رواسب ، ولكنها رواسب حية . فإما إننا نريد أن نصهرها بعنف فى اتجاه واحد ، وإما إننا نتعامل معها تعاملاً خاصًا ومتدرجًا . فإذا كنا نقول نحن أمة واحدة ، فهذا القول يمكن أن يقبل كهدف بعيد ، لكن كسياسة حالية أظهرت التجربة أنها قاتلة للعرب جميعا . ولكن هذا لا يعنى مطلقًا التخلى عن فكرة الوحدة والتكامل ، سواء فى المجال الثنائى أو المجال السياسى العربى الشامل كهدف، بل يجب أن يبقى ، لكن لتحقيق هذا الهدف لابد من الأخذ بالمراحل الضرورية فى الاعتبار » [٢] .

وإذا كان فشل التجارب الوحدوية ، جعلنا أقل طموحًا وأصبحت أهدافنا أكثر واقعية ، فينبغى ألا نستهين بالبدايات المتواضعة ، ونبتعد عن أسلوب القفز إلى الأهداف الطموحة التى تتعدى الإمكانيات المتاحة ، وتسبب الإحباط فى النهاية . فالطريق إلى الوحدة المستحيلة يبدأ بتحقيق الممكن ، والتركيز العملى على بعض الجوانب الإيجابية والموجودة فعلاً فى حياتنا مهما صغر حجمها ، ومقاومة الميل إلى تحقيق خطوات كبيرة إرضاء لعاطفة وإشباعا للخيال وقفزا على التاريخ ، ودون أن يعنى التفكير بواقعية أن يتحول هذا التفكير إلى مجرد تبرير ومهادنة للواقع بل لتطويره .

ورغم كل الجوانب السلبية التى تكشفت عن التجربتين الوحدويتين السابقتين إلا أن هناك مكسبا معنويا هاما مشتقا من تجربة الوحدة اليمنية ، فقد أدخلت إلى قاموس الفكر القومى مصطلحا جديدًا ، وهو « الشرعية الوحدوية » فلقد ظل هذا الفكر يتبنى إلى عهد قريب مداخل تذويبية للأقليات والأقطار والأفكار . وكان لا يتقبل مفهوم الوحدة مع التنوع الذى يغنيها ويقيها من العثرات ويحصنها ضد المؤامرات . فالفكر الوحدوى القائم على حق المغايرة والاختلاف هو وحده القادر على الأخذ فى الاعتبار

الخصائص والتنوع داخل المجتمع العربى ، ويستثمرها فى سبيل إغناء هذا المجتمع وتطويره .

ويلاحظ فى هذا الصدد الانتقادات الشديدة التى وجهتها وسائل الإعلام العربية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها ، لأسلوب قادة صنعاء فى إخضاعهم للجنوب بالقوة العسكرية وتأكيدها على ضرورة قيام التجارب الوحدوية على « الشرعية السياسية » القائمة على فكرة القبول والرضا بالإضافة إلى « الشرعية القانونية الدستورية » .

ولعل من الجوانب الإيجابية فى هذا المجال احتلال مسألة الديمقراطية مكانة متميزة وحيزًا متزايدًا فى الأدبيات الوحدوية الجديدة ، مما يشير لدخول مرحلة جديدة من الوعى السياسى العربى من عدة زوايا . « فلا يمكن أن تتم الوحدة العربية على أى مستوى ، أو تكون ذات مضمون ديمقراطى ، بدون تراضى الدول العربية المرشحة لأن تتحد أو تتكامل . إما كمجموعات إقليمية أو على المستوى العربى العام . لا طريق آخر للوحدة العربية إلا طريق التراضى الديمقراطى بين هذه الدول ، أى أنه يجب أن تعترف كل دولة عربية بالدولة العربية الأخرى ، بقطريتها وكيانها وسيادتها ، ولايمكن أن تتحقق الديمقراطية بهذا الشكل إلا إذا كانت متوفرة فى كل بلد عربى على حدة » . ومن ناحية أخرى فإن المدخل الديمقراطى للوحدة يساعد على تفهم وتقبل مطلب التعدد داخل الوحدة ، والاختلاف داخل الوحدة أى الوحدة مع التنوع الذى يدعمها ويغنيها . وربط الوحدة بالديمقراطية يتيح لنا إمكانية مواجهة المكبوتات القبلية العميقة التى ما تزال تسكن التاريخ والوجدان العربيين [٣] .

يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت الوحدة هى من أجل صالح الشعوب العربية وتبنى بجهدها ، فإن فكرة الوحدة ، بعد تكرار مسلسل الفشل ، لم تعد تعنى شيئًا حقيقيًا وهامًا ، إلا بمقدار الصيغ العملية والواقعية التى تجسد التطبيق السليم وتحقق مصالح اقتصادية واجتماعية ملموسة تعود بالفائدة على هذه الشعوب وتستعيد ثقتها ، ولابد من إحداث تشابك حقيقى فى المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الشعوب العربية ، وعندها لن يستطيع أى حاكم عربى أن يعبث بهذه المصالح . كما أنه بدون المشاركة الشعبية الحقيقية لن نلوم هذه الشعوب على سلبيتها ، بل اللوم ـ كل اللوم ـ يقع على عاتق

الأنظمة الحاكمة التى لم تكن دائماً على مستوى المسئولية القومية والتى ابتذل بعضها قضية الوحدة وأفاض فى الحديث عنها ، وبخل بالتضحية الفعلية من أجلها .

وإذا كانت الوحدة المصرية السورية التى تمت وقت سيادة المد القومى وواجهتها القوى الإقليمية والدولية بالعداء الشرس لأنها رأت فيها بداية تحول خطير فى ميزان القوى ، فإن وحدة اليمن كانت « وحدة الضعفاء » وبلا طموح ، لذا لم تثر مخاوف الأقوياء ، ولأنها كانت وحدة عرب نهاية القرن الذى يشهد تفكك نظامهم العربى وتآكله وفقدانه لبوصلته وتشتت قيادته وانحسار ثورته وتبدد ثروته وتقلص طموحاته ، لذا وقفت القوى الدولية حماية لمصالحها الخاصة ضد محاولة الانفصال اليمنية .

فالنظام العربى الحالى يعانى من أزمة بنيوية متعددة الأبعاد نتيجة فقدانه لجزء هام من مصداقيته (بسبب تصرفات أعضائه ، وآخرها غزو العراق للكويت) وخسارته لجانب كبير من هيبته المعنوية (نتيجة تناقص حيويته وفاعليته وإثبات وجوده فى مواجهة الأحداث) وانقسامه إلى تجمعات أقاليمية ذات مصالح اقتصادية وأمنية دون رابط أو تنسيق فيما بينها . كما تم تدويل عدد من قضاياه التى تدخل فى صميم اختصاص النظام العربى (كمشكلة الصومال ، والحرب الأهلية اليمينية . . إلخ) وبتزايد دوائر التدويل تراجعت خطوط العروبة ، وقد أدى ضعف الروابط القومية إلى ترهل النظام العربى وجعل اختراق المجال السياسى العربى والقفز فوقه أمرًا معتادًا .

وإذا كانت الانتكاسات القومية المتعددة التى شهدها الوطن العربى منذ فشل الوحدة المصرية السورية (١٩٦١) إلى تعثر الوحدة اليمنية (١٩٩٤) قد أوضحت إلى أى مدى تراجع الطموح القومى وتآكله . فقد اختلف العرب حول سبل تحقيق الوحدة ثم وضعوها جانبا وأصبحنا أقل عروبة . إلا أن فشل التوجهات القومية كإطار للتفكير والعمل العربى المشترك لا يعنى زوال العرب كجماعة ذات ميراث مشترك وروابط وآمال خاصة ولا زوال العروبة كصفة ملازمة لثقافة مجموعة من الشعوب الناطقة بالعربية . كما أن إخفاق الحركة القومية العربية الداعية لتوحيد العرب لا يعنى بالضرورة أن العرب اختلاق وهمى ، وإنه لا شىء يجمع بين العرب لا الآن ولا فى المستقبل ، وإن المطلوب والمنشود من أجل مصلحتهم جميعا التبارى فى تدمير الهوية العربية ونسف ما تبقى من علاقات التضامن ووشائج القربى بينهم . فإذا كانت استراتيجية العمل العربى

المشترك فى المرحلة الماضية لم تضمن إيصال العرب إلى التعاون والاندماج الإقليمى المنشود من الوحدة ، فإن استراتيجية القوقعة القطرية قد قادت إلى تدمير المصالح الوطنية وتفجير الصراعات والنزاعات الإقليمية [٤] ولذا علينا أن نتمسك بما تحقق حتى الآن على مستوى العمل العربى المشترك مهما بدا متواضعا على أمل البناء عليه والإضافة إليه وتطويره مستقبلاً .

وإذا كان يحلو لبعض القادة العرب اتهام الغير والمبالغة فى ترديد نظرية المؤامرة لتبرير عدم الاستقرار السياسى والاستقرار الاجتماعى بدلا من إخضاع مواقفهم وفكرهم لعملية نقد ذاتى لتدارك أخطائها ونواقصها ، فإننا مع ذلك لا نقلل من دور وتأثير التدخل الخارجى ، بل واحتمال تزايده فى المرحلة القادمة ، مرحلة تراجع النظام العربى وضعف مناعته الذاتية .

وما لم يتم تدارك الأوضاع الحالية المتردية وإعادة التماسك للنظام العربى ، فإن التأثيرات الخارجية والتفاعلات الدولية ستكون أكثر فاعلية وحسما فى تقرير مصير التحولات الداخلية فى المرحلة المقبلة ، وستخرج إعادة هيكلة العلاقات العربية العربية من أيدينا ، وسيجعلنا هذا خاضعين حتى فى التبادل فيما بيننا إلى المرور بعواصم الدول الأجنبية . وستضطر الدول العربية إلى أن تضع فى اعتبارها أكثر فأكثر العامل الخارجى سواء تعلق ذلك ببناء مشروع اقتصادى داخلى ، أو حتى تكون تآلف سياسى داخلى أو إجراء تعديلات فى الهياكل الحكومية والإدارية [٥] . وبالتالى سيتزايد تأثير التدخلات الخارجية على مسار العلاقات العربية / العربية ، وإضعاف احتمالات التوصل إلى مرحلة أكثر تطورًا فى العمل العربى المشترك ، ناهيك عن مجرد التفكير فى أى مشروع تكاملى . ولهذا ستستمر فى المرحلة القادمة محاولات ومخططات تذويب النظام العربى القائم وتفكيك مؤسساته الواحدة تلو الأخرى والسعى لتجميع توجهاته القومية فى إطار أنظمة إقليمية / جغرافية أوسع نطاقًا لا تتسم بوحدة الإطار الثقافى والقومى والضمير العقيدى ، بل ينطق بقوى وثقافات ولغات وألسنة وعرقيات وقوميات وطموحات متعددة ومتضاربة [٦] .

ومن المفارقات أنه إذا كنا عاجزين عن توفير أى حل مناسب لأغلب مشاكلنا العربية ، فإن أطرافا دولية عديدة تتوسم فينا ـ ربما لجذورنا الساميه ـ قدرات لا ندركها

فترشحنا لحل ميراث المشكلة اليهودية فى العالم وعبر التاريخ ، رغم أننا لم نكن طرفا فى خلقها وتتحمل أوروبا وزرها . وعلى أى حال فقد عاش اليهود فى أمن وأمان مع العرب عبر مختلف القرون وتمتعوا بنفس حقوقهم . وشهد اليهود فى الأندلس عصرهم الذهبى خلال فترة حكم العرب لها ، وازدهرت الثقافة اليهودية أثناءها وأينعت فى ظل مناخ التسامح والحرية والمساواة ، وانتج موسى بن ميمون خلالها مثلا أروع ماكتب فى الفلسفة اليهودية . كما احتل اليهود فى ظل الدولة الإسلامية مناصب رفيعة وقريبة من مراكز صنع القرار . كما عاش اليهود حديثًا بين ظهرانينا فى مختلف الدول العربية دون تمييز ، وكان منهم الوزراء والنواب وتساووا فى الحقوق والواجبات مع مختلف الشعوب العربية .

ورغم المآسى المحزنة التى نشأت عن الصراع العربى الإسرائيلى ، فإننا على استعداد للتعايش مع جيراننا من اليهود وغيرهم ، ونتناسى جراحنا وآلامنا وتضحياتنا من أجل مستقبل أفضل لمنطقتنا ولشعوبها ، ونفتح صفحة جديدة للعيش فى سلام وأمن واستقرار مع إسرائيل ومع كافة دول الجوار الجغرافى . إلا أننا نجد أنفسنا نردد قول القائل بأنه : « وسط هذاالركام من تعقيد العلاقات والمشاعر والنيات ، علينا ألا نخطئ ما نريده من الآخرين ، ونريده لأنفسنا . نحن نريد من إسرائيل والإسرائيليين أن يجتهدوا للتحول إلى دولة طبيعية ومجتمع طبيعى ، حتى يمكن لنا بالفعل أن نذهب بعيدًا فى العلاقات « الطبيعية » معهم . ولن يتحقق هذا إلا بعملية شجاعة لمراجعة النفس يعيد فيها الإسرائيليون النظر فى سياسة الاستيطان فى أرض الضفة ، ويقدمون بوادر حقيقية على نيتهم لإعلان وتحجيم (ثم إنهاء) احتكارهم النووى ، ويبدون استعدادًا أفضل للتخلى عن الشكوك والحساسيات فى تعاملهم مع شعوب ، سوف تظل جيرانهم إلى الأبد . أما نحن ، فإن القضية المحورية بالنسبة لنا سوف تظل هى الإخلاص للسلام كهدف استراتيجى ، نسعى إليه ونصر عليه كشرط لا غنى عنه لتحقيق رخاء وتقدم شعوبنا بعد طول عناء ، أيا كانت مكاسبه الأخرى التى يمكن أن تستفيد بها إسرائيل أو غير إسرائيل » (٧) .

ومن هنا نتساءل مع نجيب محفوظ : « هل تستطيع إسرائيل أن تصبح دولة شرق أوسطية تنتمى لمحيطها الجغرافى وتتعايش وتتكيف مع حقائقه ، أم إنها ستظل أشبه

بالقلعة المنعزلة كالقلاع الصليبية التى قامت فى نفس المكان فى العصور الغابرة ، ثم ما لبثت أن غالبتها حقائق المنطقة التى زرعت فيها [٨]؟ . وهل يسعى القادة الإسرائيليون لدمج المجتمع الإسرائيلى فى النسيج الثقافى التاريخى للشرق الأوسط وتحويله إلى مجتمع مدنى طبيعى سلامى ؟

والإجابة على هذه الأسئلة وغيرها متوقفة على رؤية القادة الإسرائيليين للمستقبل . فاستمرار الإصرار الإسرائيلى على التعامل مع العرب من منطق القوة وحده سيفتح الباب من جديد أمام تجدد الصراع والسباق على التسلح فى المنطقة مستقبلاً ، مما يحمله ذلك من تدمير ذاتى لفرص التعايش بين شعوب المنطقة وتقدمها فى ظل السلام والأمن للجميع .

ولعل من مزايا ترديد الفكرة الشرق أوسطية إذا كان لها من مزايا أنها أثارت العديد من ردود الفعل العربية ، وبدأت تحثه على تأكيد الذات والدفاع عنها والعمل على حمايتها من مخاطر الذوبان ودقت جرس الإنذار .

وفى هذا الإطار نجد أنه حتى الكتاب الذين يتحمسون لفكرة الجمع أو التزاوج بين الفكرة الشرق أوسطية والنظام العربى ، يرون « أنه من الحصانة والحصافة معا أن يكون للدوائر العربية ، كمجموع كلى ، عمود فقرى لكيان محورى ، يمتلك فى الأوقات الحرجة قدرة الضغط الجماعى المؤثر وحرية أوسع للمناورة والمساومة إقليميا وعالميا وسط غابة أسواق النظام الدولى الجديد » [٩]. وإنه إن كانت أزمة الخليج الثانية قد كشفت عجز النظام العربى القائم ، فالبديل هنا هو فى بناء نظام عربى قادر ومتماسك وقائم على أسس واقعية لا فى أن يظل العالم العربى دون نظام يعكس مصالحه الذاتية وسط بيئة دولية وإقليمية تزداد تعقيدًا . أو نجد أنفسنا نعيش فى ظل وجود آخر شرق أوسطى يحاول أن يكون وصيًا على درجة تقدمنا وتطورنا .

ومن هنا فإنه من الخير للأطراف العربية أن تتدبر الأمر ، وأن تسعى إلى التحكم فى تغييرات واردة لا محالة ، قبل أن تعرضها هذه التغييرات لعواقب يتعذر التكهن بخطورتها . « فآليات المستقبل تتقرر الآن ، ومن هنا الأهمية الكبرى فى مناهضة أوجه الخلل فى « السوق الشرق أوسطية » قبل فوات الأوان ، أى قبل أن تستقر لها قواعد ،

وعرف ، وممارسات . . » [١٠] ولن يتم ذلك ما لم تحدث مصارحة ثم مصالحة عربية / عربية حقيقية تتدارك مخاطر طى صفحة قد تكون الأخيرة فى كتاب وحدتهم وتضامنهم، بل ومصيرهم لأجل غير مسمى ، وتجعلهم طرفا مفعولا به فى عالم فى دور التكوين تغيرت قواعده ومبادئه ومفاهيمه ومعادلاته . وآن الأوان للتوقف عن التغنى بأمجاد الماضى الذى يستحيل استحضاره ، والتطلع إلى مستقبل موعود دون أن نعمل بهمة لبنائه ، بينما يبنى الآخرون مستقبلهم فوق أرضنا .

لقد أصبح الفكر القومى فى أمس الحاجة للتنفس بعقلانية حرة خلاقة ترتفع بهذه الأمة من سقوطها الحالى وتؤدى إلى برمجة وجودنا السياسى ووجودنا الاجتماعى فوق أرضنا لا وجودنا السياحى عليها ، وأن نسأل أنفسنا بصراحة ، أى نماذج لأنظمة الدول العربية المقبلة تعتبر عمليا وموضوعيا قابلة للحياة ؟ ثم بأية ثقافة يمكننا افتتاح عصرنا المقبل ؟ وكيف يمكن لعرب الحاضر أن يخاطبوا عرب المستقبل ؟ [١١] والتاريخ لن يرحم جيلنا إن لم نفعل ونعمل .

مراجـع الختـــام

١ ـ د. جورج جبور ، مرجع سبق الإشارة إليه ـ ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

٢ ـ عبد الله العروى ، « العرب لن يصلوا إلى نتيجة طالما يتبعون عشرين سياسة » حوار مع مجلة «المجلة » لندن ، العدد ٢٥٥ ـ بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٨٤ ص ٢٩ ـ ٣٠ .

٣ ـ انظر فى هذا الشأن مقال كمال عبد اللطيف ، « فى أولويات الخطاب الوحدوى الجديد » ، مجلة الوحدة ، الرباط ، العدد ٦٥ شباط ـ فبراير ١٩٩٠ ص ٧ ـ ١٣ .

٤ ـ د. برهان غليون ، « مستقبل العلاقات الإقليمية » ، الشرق الأوسط ، لندن ١٤/ ٤/ ١٩٩٤ .

٥ ـ د. برهان غليون ، « السلام ومستقبل العرب فى الشرق الأوسط » ، مرجع سبق الإشارة إليه .

٦ ـ نبيل عبد الفتاح ، عقل الأزمة ، مرجع سبق الإشارة إليه ص ٢١٠ .

٧ ـ د. أسامة الغزالى حرب ، « قبل تطبيع العلاقات مطلوب تطبيع الدولة الإسرائيلية ؟ الأهرام ـ القاهرة ٨/ ٣/ ١٩٩٥ ص ٨ .

٨ ـ من حوار أجراه محمد سلماوى مع نجيب محفوظ ، ملحق الأهرام بتاريخ ١٧/ ٣/ ١٩٩٥ ، وتجدر الإشارة إلى أن استطلاعًا للرأى العام الإسرائيلى تم خلال شهر مارس ١٩٩٥ ونشرت نتائجه صحيفة « جيروزاليم بوست الإسرائيلية » تم إجراؤه على خمسمائة شخص شملهم الاستطلاع تبين أن ٥٠٪ من الإسرائيليين الذين شملهم الاستطلاع مازالوا يفضلون الاندماج سياسيًا مع أوروبا وأمريكا بدلا من الشرق الأوسط ، وأن ٦١٪ منهم يفضلون الاندماج اقتصاديا مع أوروبا وأمريكا بدلا من الشرق الأوسط ، أما بالنسبة للاندماج الثقافى فما يقرب من ٦٤٪ يفضلون الاندماج مع أوروبا وأمريكا بدلا من الشرق الأوسط » .

٩ ـ لطفى الخولى ، عرب ؟ نعم . وشرق أوسطيين أيضًا ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ص ١٠٩ و ١١٠ .

١٠ ـ محمد سيد أحمد ، « لمناهضة الخلل فى السوق الشرق أوسطية » ، الأهرام ، القاهرة ، ١٧/ ١١/ ١٩٩٤ .

١١ ـ افتتاحية مجلة الفكر العربى ، بيروت ، عدد خريف ١٩٩٣ .

رقم الإيداع : ١٠٦٩١/ ٩٥
I.S.B.N. : 977 - 09 - 0315 - 9

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس ٠ ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣